جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص النحو التطبيقي

المستوى الثالث – كلية اللغة العربية

1433هـ الفصل الدراسي الثاني

التعلم عن بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

***

إخوتي أخواتي الزملاء والزميلات في

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمر الله أوقاتكم بالخيرات والمسرات

ويسر لي ولكم سبيل العلم النافع والعمل الصالح

إليكم ملخصا شاملا من اجتهادي أثناء مذاكرتي لمادة :

* النحو التطبيقي – نحو221 *

والتي قام بشرحها : د . حسن حفظي

في المحاضرات المسجلة المقررة في منهجنا

راجية لي ولكم التوفيق والعون السداد

المحاضرة (1)

إن وأخواتها : عملها وتعدادها ومعانيها

عملها :

- إن وأخواتها حروف ، والأصل في الحروف ألا تعمل إلا فيما اختصت به .
- الأصل في الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء أن تعمل فيها الجر.
- إن وأخواتها تدخل على الأسماء خاصة ولا تدخل على الأفعال .
- إن وأخواتها تختص بالدخول على الأسماء فكان حقها أن تعمل فيها الجر لكنها عملت فيها شيئًا آخر.

لماذا عملت (إن وأخواتها) في الأسماء غير الجر ؟

الجواب : لأنها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى .   لفظا من حيث : عدد الحروف والوزن.
فهي من حيث عدد الحروف ليست كطبيعة الحروف يكون أصلها حرف واحد أو حرفين من ناحية اللفظ.

- إن وأخواتها : تدخل على المبتدأ فتنصبه ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها .

تعدادها :

هذا الباب يسمى باب (الأحرف الثمانية) أو (باب الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر)
سمى باب (الأحرف الثمانية) حسب تعداد هذه الحروف ، وهي :
(إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولكن، وعسى في بعض لغات العرب ، ولا النافية للجنس)

- "لا النافية للجنس" لها باب مستقل ؛ لأنها يشترط لعملها عمل إن وأخواتها سبعة شروط ذكرت في بابها.
- بقية الحروف (أن ، وأن ، وليت ، ولعل ، وكأن ، ولكن ، وعسى) تعمل هذا العمل بدون شرط .
- (إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل) تعمل هذا العمل ـــــ باتفاق .
- "عسى" قال المصنف : "وعسى في لغية -تصغير لغة-"، أي يشترط لها شرط ؛ لأنها لا تعمل دائمًا في المبتدأ والخبر .

معانيها :

(إنَّ ، وأنَّ) : للتوكيد .

إما لتوكيد نسبة الشيء ، نحو : {إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [البقرة:173] وكذلك قوله : {فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [المائدة:34]
فقولك {وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} ليس فيه توكيد .
أو لنفي الشك عن هذا الأمر والإنكار لها : كأن تقول لشخص: "محمد موجود" ، فيشك فتؤكد له ؛ لنفي الشك "إن محمدا موجود".
أو يكون مع كافر منكر تؤكد له "إن الله ربنا".

(لكن) : للاستدراك والتوكيد .

الاستدراك نحو : "زيد شجاع لكنه بخيل" ، والتوكيد نحو : "لو جاءني محمد لأكرمته لكنه لم يجئ" ، بقولك : "لكنه لم يجئ" أكدت المعنى المفهوم من الجملة الأولى.

- بعضهم يرى أنها مركبة من حرفين، هما : "لا وكأن" ، والهمزة حذفت تخفيفا ثم أدمج الحرفان فصارا حرفًا واحدًا،

والصواب : أنه حرف بسيط غير مركب .

(كأن) : للتشبيه المؤكد .

الكاف للتشبيه وأن للتوكيد ، فإذا قلت: "محمد أسد" ، هذا فيه تشبيه، لكن كما يقول البلاغيون (تشبيه بليغ) : إذ حذف منه وجه الشبه وحذف منه أداة التشبيه ، وإذا قلت : "محمد كالأسد" ، فقد شبهت ، وإذا قلت : "كأن محمدا أسد" ، فقد شبهت وأكدت .

(ليت) : للتمني .

التمني واحد من أمرين :
إما طلب ما لا طمع فيه ، كقول المسن الكبير : "ليت الشباب عائد" ،
وإما طلب ما هو عسير الحصول ، كقول الفقير المضجع : "ليت لي أموالا كثيرة فأفعل كذا" فقد تمنى شيئا صعب الحصول لكنه ممكن.

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

(لعل) :

1- للتوقع ، وبعضهم يقول : للترجي، لكن التوقع هو الأولى ، والتوقع عبر عنه بأنه : الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه .

الترجي في المحبوب ، نحو قول الإنسان : "لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا" لأنه أمر محبوب ومرغوب فيه .

والإشفاق في المكروه نحو قول الله : {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا} [الكهف:6]

فالله سبحانه يشفق ويرحم الحبيب ﷺ من أن يكون هذا الحرص الشديد على إيمان الناس جميعا، فهذا لا يمكن أن يحصل .

2- للتعليل ، كما نسب إلى الأخفش ، وهو معنى صحيح ، كثير في القرآن الكريم ، خاصة إذا كان الحديث موجهًا من الله تعالى،نحو : قوله تعالى : {لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون} ، {لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون} ، {لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} أي : لتتذكروا ، لتعقلوا ، فإن الله سبحانه لا يرجو شيئًا ، فهو الذي يأمر فيصير، ويمثلون لرأي الأخفش ، نحو قولهم : "أفرغ عملك لعلنا نتغدى" أي: لنتغدى.

4- للاستفهام ، كما قال بعض الكوفيين ، أي : بمعنى "هل" ، كقوله وتعالى {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى}

أي : وما يدريك هل يزكى ، والله أعلم بالصواب.

- مما يقال في (لعل) أنها قد تجر ، أي : يكون الاسم بعدها مجرورا ، لكنه ليس عامًا عند جميع العرب وإنما خاص بلغة عقيل.

ومنه قول شاعرهم :

لعل اللهِ فضلكم علينا   بشيء أن أمّكمُ شريمُ

جاءت لعل هنا جارة.

(عسى) : تعمل عمل "إن" في لغة بعض العرب ، لكن بشرط : أن تكون داخلة على ضمير ، فإن دخلت على اسم فهي من أفعال المقاربة. من شواهد دخولها على الضمير قول الشاعر :

فقلت عساها نارُ كأس وعلها   تشكَّى وآتي نحوَها فأزورُها

الضمير (ها) ضمير لا يكون في محل رفع حتى نجعلها من أفعال المقاربة، فلا يأتي إلا في محل نصب أو جر، وهنا دخلت عليه (عسى)، فهو اسم لعسى في محل نصب، و(نار) خبرها .

كذلك قول الشاعر :

ولي نفس تنازعني إذا ما   أقول لها لعلي أو عساني

(عسى) دخلت على ياء المتكلم ، وياء المتكلم حقها أن تكون في محل نصب أو جر ، لكنها هنا وقعت في محل نصب اسم لعسى.

وبالتالي "عسى" هنا عملت عمل "إن"

إذا عملت "عسى" عمل "إن" فهل تكون فعلا أو حرفا ؟

النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال :

1- من يرى أن عسى دائمًا (حرف) ـــــ ضعيف.

2- من يرى أنها دائما (فعل) ـــــ ضعيف.

3- من يرى أنها (إن عملت عمل إن فهي حرف ، وإن عملت عمل أفعال المقاربة فهي فعل) ـــــ وهو الأصوب.

المحاضرة (2)

حكم الخبر ومعموله من حيث التقديم والتأخير ، ومواضع كسر و فتح همزة "إنّ و أنّ"

* تقديم أخبار إن وأخواتها عليها وتوسط أخبارها بينها وبين أسمائها .

1- تقديم أخبارها عليها : لا يجوز مطلقًا ، ولم يرد حتى في الشعر ، نحو : "صالح إن عبد الله"

2- توسط أخبارها بينها وبين أسمائها : الأداة أولا ثم الخبر، ثم الاسم مؤخرًا ، هذا أيضًا يجوز بشرطين :

أ- أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا .

نحو : {إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا} [المزَّمل:12]

(لدى) ظرف في محل رفع خبر إن وهو مضاف ، و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، (أنكالا) اسم إن .

وقوله {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى} [النازعات:26].

(لعبرة) اسم إن ، والجار والمجرورالمتقدم (في ذلك) في محل رفع خبر ، أو متعلق بمحذوف خبر، أو هو ومتعلقه معًا الخبر.

- الظرف والجار والمجرور لايقع مبتدأ أو اسم ، فلابد أن يكون خبرا في الجملة الاسمية .

ب- أن لا تكون الأداة "عسى أو لا" .

* مواضع كسر أو فتح همزة "أن وإن" .

قاعدة عامة لمواضع وجوب الكسر ومواضع وجوب الفتح ومواضع جواز الوجهين :

يجب كسر **همزة إن ـــــ إذا امتنع تأويلها مع ما بعدها بمصدر .**

يجب فتح **همزة أن ـــــ إذا وجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر .**

ويجوز **الوجهان** (الفتح والكسر) **ـــــ إذا جاز التأويل وعدم التأويل .**

يجب كسر همزة "إن" في عشرة مواضع :

1- أن تقع في الابتداء ، إما حقيقة ،نحو :{إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} [القدْر:1] {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ} [الدخان:1-3] ، "إن محمدا مجتهد" ، واجبة الكسر لأنها وقعت في بداية الكلام .

أو مسبوقة بشيء لا اعتداد به، نحو : {أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} [يونس:62] ألا استفتاحية لا اعتداد بها .

2- أن تقع بعد كلمة "حيث" ؛ لأن "حيث" لا بد أن يكون ما بعدها جملة وليس مفردًا، ولو أولناه بمصدر لكان مفرد ، نحو : "جلست حيث إن محمدا جالس"

3- إذا وقعت بعد "إذ" ، وإذ دالة على الزمن الماضي ، نحو : "جئتك إذ إن محمدا مسافر" ، يعني: في ذلك الوقت ؛ لأنه يجب أن يكون ما بعد "إذ" جملة.

4- إذا وقعت بعد اسم موصول مباشرة ، نحو : {وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ} [القصص:76]

أي : "الذي إن مفاتحه" ، لأن صلة الموصول يجب أن تكون جملة أو شبه جملة ، ولا يجوز أن تكون مفردًا، ولو أولناه بمصدر لكان مفردًا.

- لا بد أن تكون "إن" بعد الاسم الموصول مباشرة، فإن كانت في أثناء الصلة ؛ فإنها تكون واجبة الفتح ، **نحو :**

"جاء الذي عندي أنه فاضل" ، "لا أفعله ما أن حراء مكانهم " ، (ما) هنا موصول حرفي .

و(أن وما دخلت عليه) في تأويل المصدر ، وتقدير الكلام: "ما ثبت أن حراء مكانهم".

5- إذا وقعت جوابًا لقسم، نحو : {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ} [الدخان:1 إلى 3]

وقعت في جواب القسم ؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة.

6- إذا وقعت محكية بالقول ، "قال يقول أقول قل قائل" : هذه الصيغ متى وقعت "إن" بعدها فإنها تكون واجبة الكسر .

محكية بالقول ، أي: في محل نصب ، على أنها مقول القول ، نحو : {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم:30]

7- إذا وقعت حالًا ، نحو : { وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ} [الأنفال:5] الواو هنا حالية ، وبالتالي "إن" واجبة الكسر ، لوقوعها في بداية جملة الحال .

8- إذا وقعت "إن" وما دخلت عليه صفة ، نحو : نحو : "مررت برجل إنه فاضل" واجبة الكسر لوقوعها في بداية جملة الصفة.
- الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات .

9- إذا وقعت بعد عامل معلق بلام الابتداء ، لام الابتداء تعلق الفعل عن العمل، وحينئذ يجب كسر همزة إن ، نحو:
{ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون:1] هذه مواضع ثلاثة يجب فيها كسر همزة إن ؛ لوقوعها بعد عامل "يعلم" ، علق بلام الابتداء "لرسوله ، لكاذبون" .

10- إذا وقعت خبرًا عن اسم "ذات" ، أي : ليس عن اسم معنى ، كالمصدر "اعتقادي أنك مجتهد " .
نحو : "عبد الله إنه مجتهد" (إنه مجتهد) خبر عن اسم ذات ،
وقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ} [الحج:17]
(إن) حرف ناسخ ، (الذين) اسمها ، وما بعده معطوف عليه ، (إن الله يفصل بينهم) جملة واقعة خبرا عن اسم ذات "الذين" وما عطف.

يجب فتح همزة "أنَّ" في تسعة مواضع :
الجزء الذي يخصها في القاعدة : "يجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر"
1- أن تقع "أن" وما دخلت عليه فاعلًا ؛ لأن الفاعل لا يكون جملة، ولا يجب تأويلها بمصدر، نحو :
{أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ} [العنكبوت:51] (لم) حرف نفي وجزم وقلب، (يكفي) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، (أن وما دخلت عليه) في تأويل مصدر "إنزالنا"، والتقدير: "أولم يكفهم إنزالنا" والمصدر فاعل مرفوع وجب تأويله .

2- أن تقع مفعولة غير محكية بالقول ؛ لأنها لو كانت محكية بالقول؛ لكانت منصوبة .
نحو : {وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم} [الأنعام:81] أي: لا تخافون إشراككم.

3- أن تقع نائبة عن الفاعل ، نحو : {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} [الجن:1] والتقدير:
"قل أوحي إلي استماع نفر من الجن".

4- أن تقع مبتدأ ، أي : يجب تأويلها على أنها مبتدأ، نحو : {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً} [فُصِّلَت:39]
(ومن آياته) جار ومجرور خبر مقدم (أنك ترى) أي: "رؤيتك" وهي مبتدأ مؤخر.

5- أن تقع خبرًا عن اسم معنى ، نحو : "اعتقادي أن محمدا مجتهد" ، أي : اعتقادي اجتهادك محمد.

6- أن تكون في محل جر بحرف الجر ، نحو : {ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} [الحج:6] التقدير: "ذلك بكون الله هو الحق"،
أو مجرورة بالإضافة ، نحو : {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ} [الذاريات:23] التقدير : "مثل نطقكم".

7- أن تقع معطوفة على شيء له موقع من الإعراب، نحو : {اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة:47]
أي : "نعمتي التي انعمت عليكم وتفضيلي".

8- أن تقع بدلًا من شيء له محل من الإعراب، نحو : {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} [الأنفال:7]
واجبة الفتح لكونها بدلًا من "إحدى الطائفتين" منصوبة على أنها مفعول به ، والتقدير : "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم".

المحاضرة (3)

تابع مواضع كسر و فتح همزة "إنَّ و أنَّ"

يجوز كسر همزة "إن" وفتحها في تسعة مواضع :

قلنا في القاعدة : "إذا احتمل التأويل وعدم التاويل جاز الوجهان"
- إذا أولت (أن وما بعدها) جملة؛ فيجب الكسر ، وإذا أولت (أن وما بعدها) بمصدر؛ يجب الفتح ، فالفتح له تأويل والكسر له تأويل .

1- أن تقع بعد "فاء" الجزاء، أي: الفاء الواقعة في جواب الشرط، نحو :
{مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام:54] وقراءة أخرى {فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}

الكسر على معنى جملة ، فيكون التقدير: "فهو غفور رحيم" ،
والفتح على تأويل (إن وما بعدها) بمصدر ، فيكون التقدير : "فالغفران والرحمة" ويكون الخبر محذوفًا تقديره :
"فالغفران والرحمة حاصلان" ، أو بالعكس تقدر مبتدأ وتجعل "الغفران" المصدر خبرًا ، فيكون التقدير : "فالحاصل الغفران والرحمة".
2- أن تقع بعد إذا الفجائية ، "إذ" تدل على الزمان الماضي، وإذا الشرطية {إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ} ليست هي المقصودة،
- المقصود "إذا الفجائية" التي تدل على المفاجأة .
نحو قول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً   إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(زيدًا) مفعول به ثاني لأُرى ، والمفعول به الأول ضمير مستتر تقديره أنا ، (سيدًا) مفعول به ثالث.
(إنه) هنا يجوز أن تكسر همزتها ويجوز أن تفتحها ، فإن جعلتها مكسورة ، تكون جملة ، ويكون التقدير "فإذا هو عبد القفا واللهازم"،
وإن جعلتها مفتوحة تؤولها مع ما بعدها بمصدر ، ويكون التقدير: "فإذا العبودية حاصلة" أو "فإذا الحاصل عبودية" .
3- أن تقع بعد فعل قسم لا "لام" بعده ؛ لأن اللام ستعلقه وتجعله من مواضع وجوب الكسر، فإن لم يوجد بعده لام ابتداء يجوز الوجهان. نحو قول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَبِيِّ

ذيالك الصبي ، أي: ذلك الصبي ، تحلفي: فعل القسم ، فانتبه ليس بعد القسم مطلقًا ، لماذا؟
لأنه لو كان بعد القسم ؛ لوجب كسر الهمزة ، أما إذا كان بعد فعل القسم ولا توجد لام بعده ؛ فيجوز الوجهان.
إذا فتحنا يكون التقدير بحرف جر : "أو تحلفي بربك العلي أني" ، وتأويله "بكوني أبا لذلك الصبي" ،
وإذا كسرنا فهو جملة واقعة في جواب القسم ، والأصل في جواب القسم أن يقع جملة ،
ولذلك البصريون يوجبون الكسر ولا يجيزون الفتح ،
والفتح يكون على تقدير حرف الجر إما " على ، الباء ،..." ويكون التقدير " على أني ، بأني ، ..."
لو كان القسم بغير الفعل؛ لوجب الكسر، ولو وجدت اللام بعده وجب الكسر ، **نحو :**
" أقسم بالله إن عبدَ الله لموجودٌ" ، "والله إن عبدَ الله لموجود"
ولو قلت: "حلفت إن عبد الله موجود" جاز الكسر والفتح.
4- أن تقع خبرًا عن قول ، وسبق ذكرنا القول في مواضع وجوب الكسر ، لكن هنا لابد أن تكون :
أ- أن يكون المبتدأ قولًا.
ب- أن تكون إن وما دخلت عليه خبرًا ، وأن يكون خبرها قولًا.
ج- أن يكون القائل فيهما واحدًا.
بهذه الشروط يجوز الوجهان ، وإذا انتقض شرط منها فإنها تكون إما واجبة الكسر ، وإما واجبة الفتح.
نحو : "قولي إني أحمد الله" (قول) مبتدأ، و(إن وما دخلت عليه) خبر عن قول ، والقائل فيهما واحد (أحمد الله)
لو انتفى القول الأول ؛ وجب الفتح ، نحو : "علمي أني أحمد الله" ، (علمي) ليس قولًا .
لو انتفى القول الثاني ؛ وجب الكسر، نحو : "قولي إني مؤمن" ، القول الثاني : خبر إنَّ "مؤمنٌ" ليس قولًا ، والمبتدأ قول .
ولو اختلف القائل أيضا ؛ وجب الكسر، نحو: "قولي إن عبد الله يحمد الله" اختلف القائل فيهما "إن عبد الله" القائل غيري.
إذن لا بد من اشتمال الأمور الثلاثة.

5- أن تقع إن بعد "واو" مسبوقة بمفرد يصلح للعطف عليه ،
فإن عطفت "إن" على المفرد السابق ـــــ تفتح الهمزة ،
وإن جعلت "الواو" استئنافية ليست بعاطفة ، صارت جملة مستأنفة ـــــ تكسر الهمزة.
نحو : {إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى * وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى} [طه:118- 119]
"أن"مسبوقة بواو عاطفة على اسم سابق مفرد يصلح للعطف عليه هو " إن لك ألا تجوع" تقديره "إن لك عدم الجوع" .
لو جعلتها مؤول بمصدر ، تقديره "وعدم الظمأ" ـــــ تفتح الهمزة.
لو جعلتها جملة استئنافية غير عاطفة "وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى " يكون الكلام مستأنف ـــــ تكسر الهمزة .

6- أن تقع بعد "حتى" ،
يقول الفراء : "أموت وفي نفسي شيء من حتى" ، (حتى) أحيانا تكون عاطفة أو استئنافية أو ابتدائية ، أوتدخل على الفعل المضارع فيكون منصوبًا، أو مرفوعًا، ولكل حالات ، فلا ضير على الفراء بقوله (:
إذا كانت "حتى" ابتدائية ـــــ وجب الكسر ؛ لأنها جملة استئنافية مبتدأ بها ، نحو : "مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه"
(مرض زيد) جملة مستقلة ، (حتى إنهم لا يرجونه)
وإن كانت جارة أو عاطفة ـــــ وجب الفتح ، نحو : {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدْر:5] ، أو "عرفت أمورك حتى أنك فاضل"
"حتى" يحتمل أن تكون عاطفة "عرفت أمورك حتى فضلك" ، أي : "عرفت أمورك وفضلك" ،
أو تكون جارة تدل على الغاية "عرفت أمورك وصولًا إلى فضلك"
على كلا الوجهين تؤول "أن وما بعدها" بمصدر ، هذا المصدر مجرور بحتى ، أي : معطوف بحرف العطف "حتى" على ما قبله .

7- أن تقع بعد "أمَا" المخففة،
يحتمل أن تكون بمعنى "ألا الاستفتاحية" ـــــ فتكسر الهمزة ،
نحو : "أما إنك فاضل" بمعنى : "ألا إنك فاضل"
ويحتمل أن تكون بمعنى "أحقا" ـــــ فتفتح الهمزة .
نحو : "أما أنك فاضل" ، بمعنى : "حقًّا أنك فاضل" ،
(أن وما دخلت عليه) في تأويل مصدر، وتأويل الجملة "حقًّا فضلك" ، أو "فضلك يحق حقًّا"، لأن (حقًّا) مفعول مطلق لفعل محذوف.

8- أن تقع بعد قولك "لا جرم" ، وفيها تفصيل.
نحو : {لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ} [النحل:23] يجوز الوجهان لكن أغلب النحويين على ـــــ الفتح .
ما تأويل الفتح ؟ وما تأويل الكسر؟
سيبويه : يرى أن الفعل "جرم" بمعنى "ثبت أو وجب" ، وحينئذ تكون (أنَّ وما دخلت عليه) في تأويل مصدر فاعل للفعل "ثبت" ،
و(لا) زائدة أو صلة، لا زائدة أو صلة، فيكون التأويل عند سيبويه "ثبت أن الله يعلم" ، أي: ثبت علم الله ـــــ فتفتح الهمزة.

الفراء : يرى أن "لا جرم" بمنزلة "لا رجل" ، ومعناهما معًا "لا بد" ، وحينئذ تكون (أنَّ وما دخلت عليه) مجرورة بحرف جر مقدر، تقديره : "لا بد من أن الله يعلم" ، أي: لا بد من علم الله ـــــ تفتح الهمزة .

- الفراء أولها بمعنيين :
1- بمعنى "القسم" ، كأن "لا جرم" بمعنى "أقسم أو والله أو أحلف أو نحو ذلك " ،
وحينئذ تكون جوابًا للقسم ، وإذا كانت جوابًا للقسم ؛ تكسر الهمزة .
2- بمعني "لا بد" ، وحينئذ تكون "من" قبلها مقدرة ، وتفتح الهمزة .

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (4)

دخول "لام الابتداء" بعد "إنّ" ، واتصال "ما الزائدة" بها وما يترتب عليه

* دخول لام الابتداء بعد "إنَّ" المكسورة .

- لام الابتداء الأصل فيها أن تكون داخلة على المبتدأ ؛ ولذلك سميت بلام الابتداء ، لكن في باب إن وأخواتها تتزحلق ؛ لأن "إن" أقوى منها، وإن تدل على التوكيد واللام أيضا تدل على التوكيد، ويكرهون اجتماع حرفين يدلان على التوكيدن ولم يرد في كلام العرب أن يكون الحرفان "إن ولام الابتداء" قد اجتمعا في بداية الجملة.

- بعضهم يستمر على تسميتها بلام الابتداء ـــــــ وهو الأولى حتى يعرف معناها وتكون دالة على التوكيد،
فكونها زحلقت لم يغير معناها ولا تزال دالة على التوكيد .
وبعضهم يسميها اللام المزحلقة.

- لام الابتداء تقع بعد "إن" المكسورة ، ولا تقع بعد "أَنَّ" المفتوحة .

{إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ} [إبراهيم:39] (إن) حرف توكيد ، (ربي) اسم إن، وهو مضاف والياء مضاف إليه ، (لسميع) اللام مزحلقة ، أو لام الابتداء، لكنها وقعت بعد "إن" .

مواضع دخول لام الابتداء بعد "إن" المكسورة أربعة وبشروط معينة :

الموضع الأول : أن تدخل خبر "إن" ، واشترط لجواز وقوعها في الخبر ثلاثة شروط :

أ- أن يكون الخبر مؤخرًا (في مكانه).

هل يجوز تقديم خبر إن ؟ سبق ذكرنا أنه يجوز بشرط أن يكون الخبر ظرف أو جارًّا ومجرورًا.

فلا يجوز أن نقول : "إن لفي الدار محمدا" ، وإنما يجوز أن نقول " إن محمدا لفي الدار"

ب- أن يكون مثبتا غير منفيا.

ج- أن لا يكون دالًّا على الماضي.

نحو قوله تعالى :{إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ} [إبراهيم:39] ،{إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ} [النمل:74] ،{وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيم} [القلم:4] ، {وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ} [الحِجر:23]

أمثلة لايجوز فيها دخول لام الابتداء على خبر "إن" :

قوله تعالى : {إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيمًا} لا يجوز دخول "لام الابتداء" على الخبر(لدينا) ؛ لأنه متقدم على الاسم.

وقوله : {إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا} [يونس:44]

(إن) حرف توكيد، (الله) لفظ الجلالة اسمها، (لا يظلم) خبرها، لا يجوز دخول لام الابتداء عليه ؛ لأنه منفي.

أما قول الشاعر:

وأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً   لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

فقد دخلت "لام الابتداء" على الخبر المؤخر المنفي ، لكنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

{إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} [آل عمران:33]

لا يجوز دخول "لام الابتداء" على خبر إن هنا ؛ لأن الخبر فعل ماض.

بعض النحويين أجاز دخول "لام الابتداء" على الخبر الماضي بشرط :

وجود كلمة "قد" إما مذكورة وإما مقدرة، نحو : "إن صالحا لقد حضر"

وبعضهم يجعل هذه اللام للقسم ، أو جوابا لقسم مقدر، وحينئذ لا تكون من بابنا، لكن من أجازها باعتبار وجود "قد" ،

أما من قال: "إن زيدا لسافر" أو لاجتهد، أو لحضر ، فهذا قد نص بعضهم على أن:

البصريين والكوفيين يمنعونه إذا كانت اللام للابتداء.

يقول ابن هشام: "والذي نحفظه أن الأخفش أجازه على إضمار قد "، يعني: "قد ليست ظاهرة"

لكن الأولى ألا يقال ذلك ؛ لأنه فعل ماض.

أو يكون الخبر فعلًا ماضيا جامدًا ، نحو: نحو : "إن صالحا لنعم الرجل" ، "إن عبد الله لعسى أن يحضر"

الخبر متأخر وهو فعل ماض لكنه جامد ، واللام دخلت على الفعل الجامد.

الموضع الثاني: أن تدخل على معمول الخبر، ويشترط لذلك ثلاثة شروط :

1 - أن يكون المعمول متقدما على الخبر.
2 - وألا يكون دالًّا على الحال.
3 - أن يكون الخبر صالحًا لدخول اللام. ـــــــــ أي : شروط الوضع الأول.

نحو : "إن زيدا لعمراً ضاربٌ"
إن: حرف توكيد ونصب، زيدًا: اسمها، عمرا: مفعول به لكلمة ضارب، وضارب: الخبر ، وعمرا: معمول لضارب ، و"ضارب" يصلح لدخول لام الابتداء ؛ لأنه خبر مؤخر ومثبت وغير ماضي، والمعمول متقدم على الخبر ، وليس دالا على الحال ؛
فلو كانت "إن زيدا لعمرا ضاربٌ الآن" فلا يجوز ، والمقصود ألا يكون إعرابه حالا .
تحقق جميع الشروط أعلاه وبالتالي جاز دخول "لام الابتداء" عليها.

"إن زيدا جالسٌ في الدار"
في الدار: جار ومجرور، ومعمول لجالس.
هنا لا يجوز دخول "لام الابتداء" على معمول الخبر ؛ لأنه متأخر عن الخبر، والخبر متقدم عليه .
"إن زيدا راكبا منطلقٌ"
لا يجوز أن تدخل لام الابتداء على كلمة "راكب" ، مع كونها متقدمة على العامل وهو الخبر؛ لأنها تعرب حالا.
"إن زيدا عمرا ضربَ"
لا يجوز أن تدخل لام الابتداء على معمول الخبر هنا حتى لو تقدم ؛ لأن الخبر "ضرب" يدل على الماضي.
والأخفش أجاز هذه.

الموضع الثالث: أن تدخل على اسم "إن" بشرط واحد : أن يكون مؤخرا .
قال تعالى: {إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً} [النور:44]
عبرة: اسم إن مؤخر وقد دخلت عليه لام الابتداء .
وهذا جائز، بهذا الشرط فقط ، أو على الأقل أن يتأخر عن معمول الخبر. كقولك: "إن في الدار لزيدا جالس"
في الدار: جار ومجرور، جالس: خبر، وفي الدار: معمول الخبر، لزيدا: اسم إن التحقت به لام الابتداء ؛ لأن معمول الخبر تقدم عليه.

الموضع الرابع: أن تدخل على ضمير الفصل ، وهذا بدون شرط.
- الكوفيون يسمونه ضمير "العماد" ، والبصريون ضمير "الفصل"
يقول تعالى: {إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ} [آل عمران:62]
(هو) يجوز أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وحينئذ تكون اللام داخلة على ضمير الفصل، وهذا جائز مطلقا .
ويجوز أن يعرب "هو" مبتدأ و(القصص) خبره، وحينئذ يكون مما دخلت فيه لام الابتداء على الخبر وليس على ضمير الفصل؛ لأن الجملة كلها (لهو القصص) خبر إن، وقد تحققت شروط دخول لام الابتداء على خبر إن .

* دخول "ما" الزائدة على إن وأخواتها.

- حديثنا عن "ما الزائدة" وليس الموصولة.

- تقترن "ما" الزائدة بإن وأخواتها كلها ما عدا حرفين : "عسى ، ولا النافية للجنس"

- إذا دخلت "ما الزائدة"على إن واخواتها يبطل عملها واختصاصها ، وتتهيأ للدخول على الجمل اسمية وفعلية ، ما عدا الحرف "ليت" فتبقى على اختصاصها ويجوز فيها الإعمال والإهمال .

قال تعالى : {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [الأنبياء:108]
"ما" كافة ومكفوفة ، كفّت "إن" عن العمل، فدخلت على جملة فعلية فعلها مضارع"يوحى إلي"
لم يقل "إلهَكم" ؛ لأنه بطل عمل "إن" وقد قلنا بأنها تدخل على الجملة الإسمية ، الآن دخلت على الجملة الفعلية وبطل اختصاصها .
وكذلك قوله تعالى: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ} [الأنفال:6]
دخلت "ما" الزائدة على "كأن" وجاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع "يسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ".
قال الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ... ولكنما يُقضى فسوف يكون

"ما" هنا ليست زائدة وإنما موصولة، فلا تزال "لكن" عاملة ، وفي محل ما؛ لأن "ما" مبنية لا تظهر فيها حركة الإعراب، والتقدير: "ولكن الذي يقضى فسوف يكون"

- عدا "ليت" فتبقى على اختصاصها حتى لو دخلت عليها "ما الزائدة" ، ولا يجوز حينئذ إلا أن تدخل على الجمل الاسمية ، ويجوز إعمالها وإهمالها.

نحو قول الشاعر:

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ

كلمة الحمام يجوز فيها "الحمامَ" ، إذا أعملت ليت ، ويجوز فيها "الحمامُ" إذا أهملت ليت.

هل يجوز إعمال "إن وبقية أخواتها" أو إهمالها مع وجود "ما الزائدة" قياسا على "ليت" ؟
"إن" ـــــــ نادر إعمالها بعد دخول ما عليها.
"أن ولكن ولعل وكأن" ـــــــ بعضهم يمنع إعمالها، وبعضهم يسوغه مطلقًا.
"لعل" ـــــــ بعضهم أجاز الإعمال والإهمال فيها فقط ؛ لشبهها بليت.
والأولى ـــــــ منع إعمالها في ما عدا "ليت".

المحاضرة (5)

حكم العطف على اسم "إنَّ" قبل مجيء الخبر وبعده

* العطف على اسم "إنَّ".

- كان الأولى أن يكون الإتباع ؛ لأن التوابع حكمها حكم العطف.
والتوابع أنواع : نعت ، أو توكيد ، أو بدل ، أو عطف بيان، أو عطف نسق.
لكن معظم النحويين لم ينصوا إلا على "العطف" فقط ، وتركوا بقية التوابع الأخرى.
الصواب : أن ما ينطبق على العطف ينطبق على بقية التوابع ، لكن النحويين اكتفوا بالحديث عن عطف النسق.
عطف النسق : هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه واحد من حروف العطف "الواو والفاء، ثم ...".
العطف على اسم إن : بأن نأتي بها ثم باسمها ثم بالتابع الذي يتبع اسمها ، وهذا ليس خاصا بها وحدها وإنما يدخل فيه أخواتها " أن ، كأن ، لكن ، لعل ، ليت" .
المعطوف أو التابع الذي يتبع اسم "إن" لا يخلو من إحدى حالتين:
1- أن تعطف فيكون المعطوف منصوبًا.
وهذا جائز في "إن وأخواتها" كلها ، وذلك بأن تعطف أو تُتْبِع على اسم إن وتجعل التابع منصوبًا، وهذا مجمع عليه عند النحويين في جميع الأدوات؛ سواء أذكر الخبر قبل الإتباع أم بعد الإتباع .
فيجوز أن تقول: "إن زيدا وعمرا موجودان" ، ويجوز أن تقول: "إن زيدًا موجود وعمرا" ، فتعطف عليه بالنصب.
ويستشهدون بقول الشاعر:

إن الربيعَ الجَوْدَ والخريفَ يدا   أبي العباس والصيوفا

(الربيع) : اسم إن ، (الجود) : تابع منصوب؛ لأنه وصف أو نعت لكلمة الربيع، (الخريف) : عطف بالنصب بالنقبل أن يأتي الخبر،
(يدا) : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وهو مضاف ، (أبي العباس) : مضاف إليه، ثم عطف عليه بعد ذكر الخبر بالنصب أيضا (والصيوفا)
الشاهد : "الربيع الجود والخريف" الواو فيها عاطفة ، وقد عطف بالنصب، ثم ذكر الخبر "يدا أبي العباس"، ثم عطف بالنصب أيضا "والصيوفا"، وهذا دليل واضح على جواز العطف بالنصب على اسم إن قبل استكمال الخبر وبعده.
2- أن تعطف فيكون المعطوف مرفوعًا.
هذه اشترط فيها جمهور النحويين شروطا معينة، ولم يجيزوها كما أجازوا العطف أو الإتباع بالنصب.
لا بد من استكمال شرطين حتى تعطف بالرفع:
أ- أن يكون الخبر مذكورًا قبل العطف ، وينصون عليه بقولهم: "استكمال الخبر".
فلا يجوز أن تعطف بالرفع إلا كان قد تقدم ذكر الخبر، الأداة ثم اسمها ثم الخبر ثم تتبع.
ب- أن تكون الأداة واحدة من ثلاثة عند الجمهور : "إنَّ وأنَّ ولكن".
فلا يجيزون في بقية الحروف الناسخة أن تعطف بالرفع، وهذا مبنيٌّ على السماع من كلام العرب.
شواهد على العطف بالرفع على اسم "إنَّ وأنَّ ولكنَّ" بعد استكمال الخبر :
قوله تعالى {وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ من المشركينَ ورسولُه} [التوبة:3]
الأداة (أن) ، اسمها (الله) لفظ الجلالة ، خبرها (بريء) ، الشرط الأول: الخبر قد ذكر ، الشرط الثاني : من الحروف الثلاثة.
(ورسولُه) الواو عاطفة ، رسول : معطوف بالرفع بعد استكمال الخبر .
قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوهُ وأمُّه   فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

(إن): الأداة ، (لنا) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم، (الأم) : اسمها مؤخرًا، (النجيبة) : نعت لاسم إن .
(والأب) الواو عاطفة ، الأب :معطوف بالرفع على اسم إن بعد استكمال الخبر.
قول الشاعر:

وما قصَّرَت بي في التسامي خؤولة   ولكن عمِّي الطيبُ الأصل والخالُ

الأداة : (لكن) ، (عمي) : اسمها مضاف إلى ياء المتكلم ، (الطيب الأصل): خبرها.
(والخال) الواو عاطفة ، الخال : معطوف بالرفع على اسم "إن" أو على الضمير المستتر في الخبر، أو على ما سنذكره عند التوجيه.
استوفت الشروط ؛ فالأداة "لكن"، والخبر ذكر قبل العطف بالرفع.

- لا يشترط أي شرط في العطف إذا كان المعطوف منصوبا، ومثله بقية التوابع؛ سواء أكانت الأداة "إن أو أن، أو كأن أو لكن أو ليت أو لعل" كلها لا إشكال فيها، لكن الإشكال إذا كان المعطوف مرفوعًا.

توجيه النصب :

لا إشكال فيه سواء ذكر الخبر قبل العطف أم بعد العطف ؛ لأن التابع لاسم إن، واسم إن منصوب.

توجيه الرفع:

نقول بأنه مرفوع وهو تابع لاسم "إن" فكيف يكون مرفوعا واسم إن منصوب ؟ على أن التابع يأخذ حكم المتبوع .

اختلف النحويون في هذا التوجيه على ثلاثة أقوال :

1- أن يكون التابع المؤخر المرفوع تابعا لمحل اسم إن .

يرون أنه معطوف على محل اسم "إن" ، حيث إن اسم "إن" قبل أن تدخل عليه كان مرفوعا، فيعطف على محلها.

وهذا في "إن وأن ولكن" ؛ لأن عملهم واحد . ـــــ رأي مرجوح.

اسم إن الآن صار منصوبا، وقد ذهبت الابتدائية بسبب دخول الناسخ، وقلنا ناسخ ؛ لأنه ينسخ الحكم اللفظي والمعنوي، فبدلا من كونه مبتدأ صار اسما لإن، وبدل من كونه مرفوعا صار منصوبا، فقد ذهب حكمه بسبب دخول الناسخ.

كيف نقول بأنه معطوف على محل اسم وقد دخل الناسخ ونسخ هذا الحكم ؟

يرى المحققون أن: التابع بالرفع ، معطوف على الضمير المستتر المرفوع بالخبر "خبر إن"،

وقد سبق ذكر الخبر قبل ويتضمن ضميرا مستترا في محل رفع؛ لأن الاستتار خاص بضمير الرفع، فلا تأتي الضمائر المنصوبة أو المجرورة مستترة، قد تحذف نعم، لكنها لا تكون مستترة.

ففي قول الشاعر : ولكن عمي الطيب

"الطيب" فيها ضمير تقديره: هو، متصل في محل رفع، عطف عليه كلمة "الخال" ؛ لأن عطف المرفوع على ما محله الرفع جائز لا إشكال فيه .

لكن الأرجح في هذه المسألة ؛ أن الناسخ قد أزال حكم الابتداء .

2- أن يكون التابع المؤخر المرفوع إعرابه مبتدأ وخبره محذوف أو مقدر .

أي أن كلمة "الخال" ، يكون التقدير فيها : "ولكن عمي الطيب الأصل والخالُ الطيب الأصل" ، أو "والخال كذلك"

3- أن يكون التابع المؤخر المرفوع تابعا لمحل "إن" مع اسمها .

قالوا بأن : "إن" واسمها حلا محل المبتدأ ، والمبتدأ حقه ان يكون مرفوعا .

في قوله تعالى: {وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}

"رسوله" معطوفة بالرفع، فما هو توجيه العطف فيها ؟

إما أن يكون في محل اسم إن وهو أضعف هذه الأوجه ـــــ وهذا الرأي مرجوح؛ لأنه قد زال حكم الرفع بسبب دخول الناسخ.

وإما أن يكون في محل إن مع اسمها ـــــ وهذا الرأي أقوى من سابقه قليلا.

وإما أن يكون مبتدأ وخبره محذوف أو مقدر ـــــــ وهو أقوى هذه الأقوال ، رجحه المؤلف ووصفه بأنه رأي المحققين .

وتقديره في هذه الآية الكريمة "أن الله بريء من المشركين ورسوله بريء" أو "ورسوله كذلك"

- ما ينطبق على "إنَّ" في هذه الأقوال ينطبق على بقية أخواتها.

المحاضرة (6)

تابع العطف بالرفع

ذكرنا في الحلقة الماضية اشتراط النحويين لجواز العطف أو الاتباع بالرفع شرطين :

أ- استكمال الخبر، أن يكون الخبر سبق ذكره.

ب- أن تكون الأداة أحد الثلاثة "إن، أن، لكن".

وهناك توجيه للرفع في الاسم التابع لما قبله ، وقلنا فيه ثلاثة أقوال :

1- إما أن يكون معطوفا أو تابعا لمحل اسم إن ، وقلنا مرجوح بسبب دخول الناسخ؛ فلم يعد الاسم بعد إن مبتدأ.

2- أن يكون تابعا لمحل إن مع اسمها ، وهو أقوى من سابقه .

3- فيه وجهًا من وجهين : إما أن يكون تابعا للضمير المستتر في الخبر، أو يكون مبتدأ وقد حذف خبره ، وهو أقوى الأقوال.

- شرطا العطف بالرفع اشترطهما جمهور النحويين،لكن الكسائي - من علماء الكوفة- لم يشترط الشرط الأول " استكمال الخبر"، أي: لم يشترط أن يكون الخبر مذكورا قبل العطف بالرفع، وله أدلة قوية .

أدلة الكسائي على عدم اشتراط استكمال الخبر قبل العطف بالرفع :

1- من القرآن الكريم قوله تعالى : { إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}

(الَّذِينَ) اسم إن مبني في محل نصب لا تظهر عليها علامة الإعراب؛ لأنه مبني، ، و(الَّذِينَ) الثانية معطوفة عليها ، نلحظ ان العطف بالرفع (والصابئون) أتى قبل الخبر (مَنْ آمَنَ) فالشرط الأول "استكمال الخبر" وهي آية واضحة الدلالة، فلم يذكر الخبر وقد عطف بالرفع .

2- قوله سبحانه {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب:56] هذه القراءة المشهورة عند معظم القراء الملائكة معطوفة بالنصب، ولا إشكال فيها؛ لأن العطف بالنصب جائز قبل استكمال الخبر وبعده، سواء كانت الأداة إن أو إحدى أخواتها.

ولكن هناك قراءة أخرى بالرفع: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب:56]

3- قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُه   فإني وقَيَّارٌ بها لغريبُ

وإن واسمها ، ثم عطف عليها بالرفع كلمة (قيار) ، ثم أتى بعدها بالخبر (لغريب) .

4- قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم   بغاةٌ ما بقينا في شقاق

(أنا) أن: ناسخة ، ونا : اسمها، (وأنتم) : الواو عاطفة، أنتم : ضمير رفع منفصل؛ وقد عطف قبل استكمال الخبر بالرفع ؛ لأنه لو عطف بالنصب لقال: فإنا وإياكم.

- عند الكسائي أربعة شواهد، وقد شاركه الفراء فأجاز العطف مثل الكسائي قبل استكمال الخبر،

لكنه اشترط : بأن يكون اسم "إن" مبنيا ، أو لا تظهر عليه علامة الإعراب بأن يكون مقصورا.

وهذا يشكل عند الفراء في قوله تعالى في القراءة غير المتواترة {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ} عند من قرأ برفع ملائكته، فلفظ الجلالة ظاهر الإعراب ، فلا يشكل عند الفراء إلا هذه الآية الكريمة عند من قرأها بالرفع .

أما في الآية الأخرى {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ} فقد خفي الإعراب، وكذلك في قول الشاعر: فإني وقيار، الياء خفية الإعراب، وفي قول الآخر أيضا : وإلا فاعلموا أنا وأنتم.

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

- جمهور النحويين يمنعون أن تعطف بالرفع على اسم "إن" أو إحدى أخواتها قبل استكمال الخبر.
أي: لا بد أن يكون الخبر متبوعا.
فماذا يقول المانعون في هاتين الآيتين؟
الآية { إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ} على قراءة متواترة بالرفع ،
والآية الأخرى {إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ} وإن كانت غير متواترة، إلا أن النحويين يستشهدون بالقراءات متواترها وشاذها ،
كما نص على ذلك السيوطي في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" .
لو كانت شواهد شعرية؛ سيقولون هذه ضرورة شعرية؛ فيخرجون بهذا المخرج ، لكنها آيات قرآنية ، فكيف يوجهونها ؟
يقول المصنف: إنهم خرجوها على التقديم والتأخير، وعندهم تخريجان:
التخريج الأول: على التقديم والتأخير.
تطبيق التوجيه الأول :
قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصابئون وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ} [البقرة:62]
قالوا: يكون تقدير الكلام - والله أعلم- "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك" فيكون أصل كلمة "الصابئون" بعد ذكر الخبر، ويكون في الكلام تقديم وتأخير.

كذلك في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}
يكون التقدير: "إن الله يصلون وملائكته يصلون "
الخبر هنا جمع ويقصد به الواحد ، فقد يذكر الجمع ويراد به الواحد، ويجوز ذلك على سبيل التعظيم،
ويستشهدون له بقول الله سبحانه: {قَالَ رَبِّ ارْجِعُون} [المؤمنون:99] وتأويلها عند بعضهم: "قال رب ارجعني"
فأتى المعطوف "ملائكته" بعد ذكر الخبر؛ وحقها أن تكون مؤخرة "إن الله يصلون وملائكته يصلون" ، ويكون قدم وأخر في الآية.

كذلك في قول الشاعر: فإني وقيار بها لغريب
التقدير : "فإني غريب وقياربها لغريب" فيكون فيه تقديم وتأخير.

وفي قول الشاعر: وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم بغاة
يكون التقدير: "وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة " ويكون فيه تقديم وتأخير.

التخريج الثاني: أن يكون خبر الأول محذوفًا، أو مقدرا.
تطبيق التوجيه الثاني :
قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ} [البقرة:62]
التقدير : " إن الذين آمنوا والذين هادوا (يقدر له خبر "من آمن بالله واليوم الآخر") ، ثم يقال: والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر" فيكون قد حذف خبر "إن" مما قبل العطف ، وحينئذ استوفت الشروط ، فقد عطف بعد استكمال الخبر لكن الخبر ليس مذكورا وإنما مقدر.
وكذلك في قوله {إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}
يكون التقدير : (إن الله ، يكون خبره محذوفًا أو مقدرا "يصلي على النبي") ، ثم يقال : وملائكته يصلون عليه"
وفي قول الشاعر: فإني وقيار بها لغريب
يكون التقدير : " فإني غريب وقيار بها لغريب" ، وهنا مشكلة وهي : وجود اللام في الخبر، ولام المبتدأ لا تقع في الخبر،
فخرجوا من هذا بقولهم : اللام ليست للابتداء وإنما زائدة ، واستشهدوا بقول الشاعر وإن كان ضرورة شعرية :
أم الحليس لعجوز شهربة
أم: مبتدأ، وحليس: مضاف إليه، ولعجوز: خبر، دخلت عليه اللام، وهي ليست لام الابتداء، وإنما زائدة، فكما جاز في هذا الشاهد جاز في قول الشاعر : وقيار لغريب. وفي هذا بعض التكلف.
وفي قول الشاعر: وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة
يكون التقدير : "وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة" وهذا لا إشكال فيه.

هل عند النحويين المانعين لهذا النوع شواهد تؤيد هذا التخريج الذي ذكروه ؟ **نعم.**

قول الشاعر الآخر:

خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفان

وجه الدلالة :

أنك لا تستطيع أن تجعل "دنفان: أي مريضان بالحب" خبرا " للياء في "إني" ؛ لأنها مفرد، ودنفان مثنى، ولا تستطيع في الوقت نفسه أن تجعلها خبرا للياء وما عطف عليها "وأنتما"

إني وأنتما: ثلاثة ، ودنفان اثنان، فلا يصلح أن تكون خبرا لأنهم ثلاثة ، ولا تكون خبرا للثاني لأنه مفرد، فيكون التقدير: "فإني دَنِفٌ ، حذف من الأول لدلالة خبر الثاني عليه، ثم بعد يقول: دنفان"

حتى نخرج من المشكلة فإن قول الشاعر: فإني وقيار بها لغريب

يمكن أن نوجهه على التقديم والتأخير ونترك الحذف من الثاني.

فالتوجيهان: إما التقديم والتأخير، وإما الحذف من أحدهما، الحذف من الأول وبقاء الثاني دليلا عليه.

وهذا الشاهد يصلح له الأول (أن يكون على التقديم والتأخير) ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام ،

إلا إن قدرت زائدة مثل قول الشاعر: أم الحليس لعجوز شهربة.

أما قول الله تعالى {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}

فلا يتأتى فيه التقديم و التأخير ؛ لأجل الواو في يصلون، فلا يصح إخبار بمفرد عن الجماعة، والله أعلم بالصواب.

فقد يكون من باب التعظيم، وقد لا يكون.

- **الفراء** لم يشترط أن تكون الأدة "إن أو أن أو لكن" ، وعنده دليل واحد **وهو قول الشاعر:**

يا ليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس

فالأداة "ليت" وهذا دليل واضح جدا ولكن قد يقال إن هذا في الشعر، والشعر محل ضرورة.

المحاضرة (7)

تخفيف "إنَّ" المكسورة

- تخفيف "إنَّ" أي تصبح "إنْ" بالسكون.

- تخفف "إنْ" فتهمل ولا تعمل ، وحينئذٍ يأتون باللام لتفرق بين "إنْ النافية" و"إنْ المؤكدة"

ما الذي يترتب على تخفيفها ؟

تخفف إنَّ المكسورة ـــــ فيكثر إهمالها ويقل إعمالها ؛ لزوال اختصاصها.

وحينئذ يجوز أن تدخل على الجمل الاسمية والجمل الفعلية، **نحو :**

قول الله {وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ} [يس:32]

تقدير الكلام والله أعلم: "وإنَّ كلا لما جميع لدينا محضرون" يعني "إن الجميعَ محضرون لدينا" لكن لما خففت أهملت ،

ودليلنا على إهمالها : أن كلمة كل هنا مرفوعة، فلو كانت "إنْ"عاملة ستكون منصوبة.

ورد إعمالها في قول الله :

{وَإِنْ كُلاًّ لَّمَا ليفوينهم ربك أعمالهم } على قراءة.

(إنْ) عاملة مع كونها مخففة، و(كلاًّ) اسمها، وجملة (ليوفينهم) خبرها .

إذا خففت (إن) وأهملت فهل هناك شيء نميز به بين إنْ المخففة عن إنْ النافية أو الشرطية ؟

نعم وهو شرط أن تأتي بالام بعدها ؛ لتبين أنها المخففة .

- للتفريق بين "إن" المخففة و"إن" النافية ، تأتي بلام الابتداء في الخبر؛ لتدل على أن "إن" للإثبات وليست للنفي ؛ لأن لام الابتداء لا تلحق بعد إن النافية أبدا.

قال الشاعر:

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

هنا نافية .

"إن محمد لمجتهد"

هنا مخففة ؛ لوجود لام الابتداء.

"إنْ محمدٌ موجودٌ"

هنا أهملت ، ولم يؤت باللام في خبرها ، وليس عندنا قرينة لفظية ولا معنوية تدل على أنها المخففة ، وبالتالي هي النافية.

- "إن النافية" عند معظم النحويين لا تعمل، وعند بعض النحويين تعمل عمل "ليس" ، وعمل ليس بعكس عمل إن.

- قد تغني عن لام الابتداء قرينة لفظية، **كقولك:** "إن زيدٌ لن يحضر"

القرينة اللفظية هنا : وجود كلمة "لن" ؛ لأنها لو كانت نافية لم تأت كلمة لن.

- وقد تأتي قرينة معنوية من السياق ، تدل على أنها مخففة وليست نافية ، **كقول الشاعر :**

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعادن

هنا قرينة معنوية تدل على أنها ليست نافية، فلو كانت نافية "وما مالك كانت كرام المعادن" لتناقض معنى الشطر الثاني مع معنى الشطر الأول .

فمن الواضح أنها مؤكدة مخففة وليست نافية.

حكم "إنْ" المخففة إذا وليها فعل، وإذا وليها اسم :

إن وليها فعل ـــــ كثر كونه مضارعا ناسخا "كان وأخواتها،أو كاد وأخواتها أو ظن وأخواتها" وأكثر منه أن يكون ماضيا ناسخا.

قال الله {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ} [القلم:51]

"إن مخففة" وتقدير الكلام : "وإنه يكاد الذين كفروا ليزلقزنك بأبصارهم"

فلو كانت نافية لما صح الكلام ؛ وسيكون التقدير : "وما يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم"

لان أول الكلام منفي وآخره مثبت ، فلام الابتداء للتأكيد ، وبالتالي لا يصح أن تكون نافية.

وقال تعالى : {وَإِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِين} [الشعراء:186]
"إن مخففة" ،(نظن) فعل مضارع ناسخ ، فهي من الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر فتنصب مفعولين.
والتقدير: "وإنَّا نظنك لمن الكاذبين" ، حتى يكون عندنا اسمها مقدرا، وجملة "نظنك" هي الخبر.

- كيثر أن يكون الفعل بعدها مضارعا ناسخا، وأكثر أن يكون ماضيا ناسخ.
قال تعالى {وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ} [البقرة:143]
إن : مخففة ، كان: فعل ماض ناسخ، وجاء بعد إن المخففة ــــــ وهو الاكثر.

قال تعالى: {إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِين} [الصافات:56]
إن: المخففة ، وكاد: من أفعال المقاربة، والتاء : اسمها، لتردين: خبرها.
والتقدير: "إنك كدت لتردين" ، وحينئذ تكون مخففة من الثقيلة.

وقوله تعالى : {وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين} [الأعراف:102]
إن : مخففة من الثقيلة ، وجد: فعل ماض ناسخ يدل على اليقين، نا: فاعل له، أكثرهم: مفعول به أول،
وفاسقين: مفعول به ثان، والجملة "وجدنا أكثرهم لفاسقين" خبر لإن المخففة ، والتأويل فيها: "وإنا وجدنا أكثرهم لفاسقين"

هل يجوز في الفعل الواقع بعد "إن المخففة" أن يكون غير ناسخ ؟
كونه غير ناسخ وهو ماض ــــــ نادر ، وأن يكون الفعل غير ماض وغير ناسخ ــــــ فأندر منه.
ومنه قول الشاعر:
شَلَّت يمينك إن قتلت لمسلما ‏ ‏ ‏ ‏ حلَّت عليك عقوبة المتندم
إنْ : مخففة من الثقيلة ، وليها فعل ماض غير ناسخ (قتل)، وهذا نادر، وهو في الشعر.

هل يجوز في غير الشعر "النثر" أن يرد الفعل الماضي بعد إن المخففة من الثقيلة وهو غير ناسخ ؟
كقولك : "إن قام لأنا" ، "وإن قعد لمحمد"
الجواب: النحويون يمنعون ذلك، ويقولون أنه خاص بالشعر، لكن الأخفش (الأوسط) أجازه.

الأخافش النحويون ثلاثة:
أبو الخطاب الأخفش ــــــ الأخفش الأكبر ، شيخ سيبويه.
سعيد بن مسعدة الأخفش ــــــ الأخفش الأوسط
علي بن سليمان ــــــ الأخفش الصغير.

- الأخفش الأوسط والكوفيون أجازوا أن يأتي في الشعر وفي النثر بعد "إن المخففة" فعل ماض غير ناسخ، وغيرهم من بقية النحويين يمنعون ذلك ، والأخفش بصري، وبقية البصريين لا يجيزون ذلك.

- وقوع الفعل الماضي غير الناسخ بعد "إن المخففة من الثقيلة" نادر ، وأندر منه أن يقع الفعل غير الماضي، وغير الناسخ بعدها.
نحو قول بعض العرب : "إن يزينُك لنفسُك ، وإن يشينُك لهي"
التقدير: "إنك ليزينك نفسك، وإنك ليشينك نفسك"
"إن مخففة" بدليل: اللام في "لنفسك" ، واللام في "لهي" ، وقد جاء بعدها فعل مضارع غير ناسخ، ــــــ وهذا أندر ما يمكن.
استشهد له المصنف بكلام نثري، ومثله يحفظ ولا يقاس عليه، فلم يرد كثيرا في كلام العرب وليس له إلا هذا الشاهد .
فلا يجوز أن تقيس عليه وتقول : "إن يحضر لمحمد"، و"إن يغيب لصالح"

- إن المكسورة المخففة أكثر ما يجيء بعدها الفعل وأحكامه :
الأكثر أن يكون فعلا (ماضيا ناسخا) .
وأقل كثرة أن يكون فعلًا مضارعا ناسخا. وليس بقليل.
ونادرا أن يكون ماضيا غير ناسخ ، وقد ورد في الشعر، فقاس عليه وأجازه الأخفش والكوفيون، وبقية البصريين منعوا .
وأندر ما يكن أن يكون ليس ماضيًا، ولا ناسخًا.

المحاضرة (8)

تخفيف"أنَّ" المفتوحة

- تخفيف "أنَّ" أي تصبح "أنْ" بالسكون ، وهي تخالف "إنْ المخففة" المكسورة ،
فقد ذكرنا في "إنْ المخففة" المكسورة أن الكثير فيها أن تهمل ولا تعمل ، أما هنا فالكثير أن تعمل ولا تهمل لكن بشروط .

يشترط في اسم "أنْ المخففة" وخبرها بعض الشروط :
أ- أن يكون اسمها ضميرا محذوفًا ، فلا يكون اسما ظاهرا ، وهذا هو الكثير الغالب.
ب- أن يكون خبرها جملة.

قول الشاعر:
بأنْكَ ربيع وغيث مريع وأنْك هناك تكون الثمالا
أصلها بأنَّك: أي: بسبب أنك.
(أن) مخففة من الثقيلة ، والكاف : اسمها ، ربيع : خبر مفرد ، والخبر في الشطر الثاني : جملة فعلية (تكون الثمالا)
ما المشكلة في هذا الشاهد ؟
ذكرنا أنه يشترط أن يكون اسم "أنْ" ضميرا محذوفا ، لكنه في هذا الشاهد مذكورا !
وهو الكاف في أنك، والكاف في أنك الثانية ـــــــ فهذا نادر، وقد حكم عليه المصنف بأنه ضرورة شعرية.
انتقض الشرطان في الشطر الأول من البيت ، والشرط الأول فقط في الشطر الثاني .
هذا الشاهد يعد ضرورة شعرية من ناحيتين: أن الاسم جاء ضميرا مذكورا ، أن الخبر جاء مفردا وليس جملة.

- الكثير والغالب: أن يكون اسمها ضميرا محذوفًا، وخبرها جملة اسمية أو فعلية.

في الشرط الثاني : أن يكون خبرها جملة .
- إذا كانت الجملة اسمية ؛ فإنها لا تحتاج إلى فاصل بين "أن" والخبر ، أي : يأتي الخبر بعد أن مباشرة،
ومنه قوله سبحانه : {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس:10]
أن: مخففة من الثقيلة ، واسمها : ضمير محذوف، وخبرها : جملة "الحمد لله رب العالمين" ، ونوعها : اسمية،
الحمد: مبتدأ، لله: جار ومجرور في محل رفع خبر، جاءت الجملة بعد "أن" مباشرة؛ فلم يفصل بينهما بفاصل.
تقدير الكلام فيه : "وآخر دعواهم أنه أي : الشأن الحمد لله رب العالمين" الضمير المحذوف هو ضمير الشأن .

- إذا كانت الجملة فعلية، فلابد إما أن نفصل بينها وبين "أن" ، وإما أن تكون الجملة الفعلية فعلها جامد أو دالا على الدعاء.
نحو قوله : {وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} [النجم:39]
أن : مخففة من الثقيلة، خبرها جملة فعلية فعلها "ليس"، لم يحتج إلى فاصل؛ لأنه فعل جامد.
وقولة تعالى : {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} [النور:9]
وقرئت قراءة أخرى بالتخفيف {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا} خبرها جملة فعلية، لكنه غير جامد ، وإنما متضمن للدعاء،
فلم يحتج إلى فاصل بينه وبين "إن"، والتقدير والله أعلم: "والخامسة أنه غضب الله عليها" أي: أن الشأن غضب الله عليها.

- إذا لم يكن الخبر جملة اسمية، ولا جملة فعلية فعلها جامد أو يدل على الدعاء؛ فلا بد من الفصل بفواصل :
"قد" ، "السين"، "سوف" ، "لا النافية" ، "لن النافية" ، "لم النافية" ، "لو" وكلها حروف .
- يندر جدا أن تكون الجملة الواقعة بعد أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف ليس دالا على الدعاء، ولم يفصل بينها وبين "أنْ" .

الفواصل التي تقع بين "أن" المخففة والجملة الواقعة خبرا لها :

الفاصل الأول : "قد"

قال سبحانه {قَالُواْ نُرِيدُ أَنْ نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} [المائدة:113]
(أن) مخففة من الثقيلة فصل بينها وبين الجملة الفعلية بكلمة (قد)، والسبب أن الجملة الواقعة خبرا لـ"أنْ" المخففة ، جملة فعلية فعلها متصرف لا يدل على الدعاء، والتقدير: "ونعلم أنَّك قد صدقتنا"

الفاصل الثاني : "السين وسوف"

قد يفصل بينهما بـ (حرف تنفيس) ، ويقصد به "السين أو سوف" ، كقوله سبحانه {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} [المزَّمل:20]
(أن) المخففة من الثقيلة، واسمها : ضمير الشأن محذوف ،
وخبرها : (سيكون منكم مرضى) جملة فعلية فعلها متصرف، وليس دالا على الدعاء ، فصل بينها وبين أن المخففة بالسين.

الفاصل الثالث : "لا النافية"

ومنه قراءة من قرأ قول الله {وحسبوا ألا تكونُ فتنة } وقراءة أخرى {وحسبوا أن لا تكونُ فتنة } على أنها "أنْ" المخففة من الثقيلة ، وحينئذ يكون اسمها : ضميرا محذوفًا، وخبرها : جملة (تكون فتنة) .

الفاصل الرابع : "لن"

كقوله تعالى : {أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} [البلد:5]
يحسب: فعل مضارع، أن: مخففة من الثقيلة ، والجملة الفعلية: "يقدر عليه أحد" خبر لـ"أنْ" فصل بينهما بلن ،
والتقدير: "أنه لن يقدر عليه أحد" .

الفاصل الخامس : " لم النافية الجازمة"

كقوله تعالى {أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ} [البلد:7]
(أن) مخففة من الثقيلة، فصل بينها وبين خبرها الجملة الفعلية لفعل متصرف لا يدل على الدعاء (يره)، وقد فصل بينهما بكلمة"لم".

الفاصل السادس : "لو"

كقوله تعالى {أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ}
(أنْ) مخففة من الثقيلة ، خبرها :جملة "نشاء" فعل مضارع متصرف لا يدل على الدعاء؛ فيجب الفصل .

- **هذه الفواصل التي ذكرها المصنف ، كلها يفصل بها، لكن بعضها الفصل به كثير، وبعضها الفصل به قليل .**
ما يفصل به في النادر عند بعض النحويين ـــــ كلمة "لو".
- **ذكر ابن مالك في ألفيته : "وقليل ذكر لو"**
فهل يعني بذلك أن الفصل بكلمة "لو" قليل ؟ أو يعني أن قليلا من النحويين يذكرون أن "لو" تفصل بين "أنْ" وخبرها ؟
أما ابنه -ابن الناظم- فيرى أن والده يقصد : أن الفصل بلو قليل ، ليس كالفصل بسائر الفواصل .
وأما ابن هشام فقال عن كلام ابن الناظم: إنه وَهَمٌ منه على أبيه، وهو لا يقصد هذا، وإنما يقصد أن قليلا من النحويين الذين يذكرون أن "لو" قد تقع فاصلة.
ومع ذلك فإن الفصل بـ "لو" : جائز سواء أكان قليلا أم كثيرا، وترك الفصل ممنوع .

- **إذا كان خبر "أنْ" المخففة جملة فعلية فعلها متصرف لا يدل على الدعاء ،**
ولم يفصل بينها وبين خبرها بفاصل فهذا نادر جدا ، ويستشهدون له بقول الشاعر:
علموا أن يُؤَملون فجادوا   قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْل
(أن) مخففة من الثقيلة ، خبرها جملة فعلية فعلها مضارع متصرف ليس دالا على الدعاء، ولم يفصل بينه وبينهما بفاصل، وهذا نادر جدا ؛ لأنه لم يفصل، أو لأنه لم يُعمل "أن" فينصب بها "يؤملُ" ـــــ قولان للنحويين، والله أعلم بالصواب.

المحاضرة (9)

تخفيف"كأنَّ" و"لكنَّ"

* تخفيف "كأنَّ".

- ذكرنا في تخفيف "أنَّ" أنه يبقى عملها لكن الأصل في اسمها أن يكون ضميرا محذوفًا، وفي خبرها أن يكون جملة.
أما "كأنْ" فيجوز أن تخفف ويبقى عملها ، لكن يمكن أن يكون خبرها مذكورا ، ومفردا أو جملة ، ويمكن إعمالها وإهمالها.

مثال على إعمالها قول الشاعر:

كأن وريدية رشاء خلب

(كأنْ) مخففة من الثقيلة ، ووريديه: اسمها، بقيت عاملة، والدليل : جاء منصوبا بالياء لأنه مثنى، وخبرها: رشاء، وهو مفرد.

مثال على إهمالها قول الشاعر:

ويوما توافينا بوجه مقسمٍ   كأنْ ظبية ً تعطو إلى وارِقِ السَّلَم   ويروى ظبية ٌ، وظبيةٍ أيضا .

يجوز أن تقول:"ظبية" بالنصب، فتكون (كأنْ) عاملة لأن ظبية منصوبة ولم يتقدمها شيء، وحينئذ (ظبية) اسمها ، وجملة (تعطو إلى وارق السلم) خبرها، وقد يكون خبرها محذوفًا فتكون جملة "تعطو" صفة لـ"ظبية" .

ويجوز أن تقول "ظبية" بالرفع ، ويكون اسم كأنْ : (ضمير محذوف) ، والتقدير: "كأنْها ظبية" أو "كأنَّها ظبية" ،
وهذا دليل على أن اسمها قد يكون مذكورا وقد يكون محذوفًا ، و(ظبية) خبرها وهو مفرد.

ويجوز أن تقول "ظبية" بالجر ، يقولون: (الكاف) حرف جر، و(ظبية) اسم مجرور بالكاف، و(أنْ) زائدة فصلت بينهما، وتقدير الكلام: "كظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم"

- قد يحذف اسم "كأنْ" أحيانا ويبقى خبرها، فإن كان خبرها جملة اسمية فلا تحتاج إلى فاصل، نحو قول الشاعر:

ووجهٍ مشرقِ النحرِ   كأنْ ثدياه حُقَّانِ   وفي رواية: وصدرٍ مشرق النحر ، ولعله أولى.

(كأنْ) مخففة ، حذف اسمها، (ثدياه) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، (حقان) خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والجملة (ثدياه حقان) جملة اسمية واقعة خبرا لكأنْ.

- إذا كانت الجملة الواقعة خبرا لكأن المخففة اسمية ؛ فلا تحتاج إلى فاصل، وإذا كانت فعلية ، فصلت بـ"لم" أو "قد".
قال تعالى: {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ} [يونس:24]

(كأن) مخففة من الثقيلة، اسمها : محذوف، وخبرها : الجملة الفعلية (تغن بالأمس) ، فصل بينهما بـ"لم"
والتقدير: "كأنها لم تغن بالأمس" .

قول الشاعر:

لا يَهُولنك اصطلاءُ لظى الحربِ   فمحذورُها كأنْ قد ألمَّا

لا : ناهية ، (يهول) حقها أن تكون "يهُل" فتجزم ، لكنه فعل مبني ؛ لأنه اتصلت به نون التوكيد، ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب، فهو فعل مضارع مبني في محل جزم ، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، (اصطلاء) فاعل ،
(لظى) مضاف إليه مجرور بالكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور ، (الحرب) أيضا مجرور بالإضافة، أي : لظى مضاف، والحرب مضاف إليه.
(محذورها) مبتدأ وهو مضاف، والهاء : ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
وجملة (كأنْ قد ألم) : خبر لهذا المبتدأ.
الناسخ (كأنْ) المخففة حرف ناسخ لا محل له من الإعراب وهي عاملة ، اسمها (ضمير محذوف) ، والتقدير: "كأنه"
والفاصل (قد) حرف تحقيق إذا دخل على الفعل الماضي ، وإذا دخل على فعل مضارع فالغالب للتقليل ، وقد ياتي لغير التقليل ، نحو: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا} [النور:63] فهنا للتحقيق مع أنها داخلة على فعل مضارع.
(ألمَّ) فعل ماض ، والألف الأخيرة من أجل الشعر ويسمونها ألف الإطلاق ، ولا محل لها من الإعراب.

*** تخفيف "لكنَّ" .**

- إذا خففت "لكنَّ" فإنها تهمل وجوبًا ، إلا عند اثنين من النحويين :
يونس بن حبيب، وسعيد بن مسعدة الأخفش، فقد أجازا إعمالها ، ولم يوجباه . إذاً يجوز تخفيفها ، لكنها واجبة الإهمال .
قال: "ومنه قراءة من قرأ {ولكنِ اللهُ قتلهم} ، أما قراءة حفص بالتشديد {ولكنَّ اللهَ قتلهم} ،
وحينئذ يكون لفظ الجلالة : اسمها، وجملة (قتلهم) الفعلية خبرها.
وهناك قراءة أخرى بالتخفيف: {ولكنْ اللهُ قتلهم}
(لكن) حرف ناسخ مهمل؛ لأن لفظ الجلالة جاء بعده مرفوعا ، وجملة (قتلهم) : خبر المبتدأ (اللهُ) لأن "لكنْ" أهملت ولم تعمل.

*** تطبيقات على باب "إن واخواتها".**

صح أم خطأ :
1- "إنَّ وأنَّ" يدلان على التوكيد . (صح)
2- "لكنَّ" تدل على التشبيه . (خطأ)
3- "كأنَّ" مكونة من حرفين : الكاف و أنَّ ؛ لذلك يقولون أنها للتشبيه المؤكد . (صح)
4- "لعل" تدل على التمني والترجي والاشفاق والاستفهام . (خطأ) لا تدل على التمني .
5- المقصود بالتمني طلب ما يمكن حصوله . (خطأ) التمني طلب ما لا طمع فيه ، أو ما يمكن حصوله لكن بصعوبة.
6- "عسى" الأصل فيها أنها من الحروف الناسخة التي تدخل على المبتدأ فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، أو أنها من أفعال المقاربة . (خطأ) الأصل أنها ليست من هذا الباب ، إلا إذا كان اسمها ضميرا متصلا منصوبا ، أي : إذا دخلت على ضمير متصل لا يقع في محل رفع ، فحينئذ تكون من هذا الباب .
7- اختر الإجابة الصحيحة : عمل "إن واخواتها" :
أ- ترفع المبتدأ وتنصب الخبر . ب- تنصب المبتدأ وترفع الخبر .
ج- تنصب المبتدأ والخبر . د- ترفع المبتدأ والخبر .
8- اختر الإجابة الصحيحة : عملت "إن وأخواتها" :
أ- لأن الحروف لابد أن تعمل . ب- لأنها أشبهت الأفعال .
ج- لأنها أفعال. د- لأنها حروف.

9- لماذا استقلت "لا النافية للجنس" بباب مستقل مع أنها تعمل عمل "إنَّ" ؟
لأنها لم تعمل هذا العمل إلا إذا تحقق فيها شروط .
10- يجوز تقديم أخبار "إن وأخواتها" عليها مطلقا. (خطأ) لايجوز أبدا .
11- حكم توسط خبر "إن وأخواتها" بينها وبين أسمائها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا :
أ- جائز. ب- ممنوع.
ج- واجب.
12- ما حكم همزة "إنَّ" في قوله تعالى : {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} ؟
واجبة الكسر ؛ لأنها في ابتداء الكلام.
13- حكم همزة"إنَّ" في قوله تعالى : {أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} واجبة الكسر ، لماذا ؟
لأنها في ابتداء الكلام ، ولا يعد بحرف الاستفتاح "ألا" .

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (10)

تابع التطبيقات على باب "إن وأخواتها"

14- إذا وقعت "إنَّ" بعد "حيث" :

أ- وجب كسرها . ب- وجب وفتحها .

ج- يجوز فتحها وكسرها .

15- إذا وقعت "أنَّ" فاعلةً ، أي: تأولت مع ما بعدها بمصدر وهذا المصدر يعرب فاعلاً :

أ- يجب فتحها. ب- يجب كسرها .

ج- يجوز فتحها وكسرها.

16- إذا وقعت "إنَّ" في بداية جملة الصلة :

أ- وجب كسرها. ب- وجب فتحها.

ج- يجوز فتحها وكسرها .

17- إذا وقعت "إنَّ" بعد القول أو محكية بالقول فإنه :

أ- يجب كسرها. ب- يجب فتحها .

ج- يجوز الوجهان.

18- إذا وقعت "إنَّ" جوابًا للقسم ، ولم يكن في الجملة فعل للقسم ، بل هو قسم فقط مثل "والله" فهل فما حكم همزتها ؟

أ- يجب فتحها . ب- يجب كسرها.

ج- يجوز الوجهان.

نحو قول الله . {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ} (الدخان: 1- 3)

19- "أقسم بالله إنكم طلابي" ما حكم الهمزة هنا ؟

يجوز فيها الوجهان ؛ لأنها جواب قسم، وجواب القسم فيه فعل مذكور (أقسم) وليس بعدها لام؛ لأنه لو كان بعدها لام لوجب الكسر.

20- قال تعالى: {والله يعلم إنك لرسوله وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} (المنافقون: 1) ما حكم الهمزة هنا ؟

واجبة الكسر ؛ لوجود اللام بعدها ، حتى لو كان هناك فعل قسم موجود .

وإذا كان الفعل الذي قبلها معلقًا عن العمل بسبب اللام الموجودة بعدها ؛ فيجب فيها الكسر.

21- إذا وقعت "إنَّ" بعد "حتى" فإنه :

أ- يجب كسرها. ب- يجب فتحها .

ج- يجوز الوجهان.

بحسب نوع حتى ، فإذا كانت "حتى" ابتدائية فحينئذٍ يجب كسرها ، وإن كانت عاطفة أو جارة فحينئذٍ يجب فتحها .

22- وكنت أُرى زيدًا كما قيل سيدًا :

أ- إذا إنه عبد القفا واللهازم ب- إذا أنه عبد القفا واللهازم

ج- الاثنان جائزان .

لأن الهمزة وقعت بعد "إذا الفجائية"

23- {إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى * وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى} (طه: 118-119) ما حكم الهمزة هنا ؟

يجوز الوجهان ؛ لأنها وقعت في موضع التعليل ، فإن جعلتها مكسورة ؛ فهي في بداية جملة التعليل ، وإن جعلتها مفتوحة ؛ فهي مجرورة بجر مقدر.

24- يجوز دخول لام الابتداء بعد "إن وأخواتها" . (صح) لام الابتداء لا تأتي إلا بعد حرفٍ واحد "إن" وبشروط .

25- ما حكم الاتباع بالنصب في الأمثلة التالية :
"إن محمدًا وعليًا مجتهدان" ، "إن محمدًا مجتهدٌ وعليًا" ، "ليت صالحًا وخالدًا حاضران" ، "ليت صالحًا حاضرٌ وخالدًا"
"لعل الطلابَ والطالباتِ ناجحون" ، "لعل الطلابَ ناجحون والطالباتِ" ؟
كل هذه الأمثلة جائزة سواء ذكر المعطوف قبل ذكر الخبر أو بعده ، وسواء أكانت الأداة "إن أو أن أو ليت أو لعل أو كأن أو غيرها" إذا كان العطف بالنصب.

26- ما حكم الاتباع بالرفع في الأمثلة التالية :
"إن عبدَ الله مجتهدٌ وعبدُ الرحمن" جائز ؛ لأن الأداة "إن" و الخبر ذكر قبل العطف على رأي الجمهور.
"إن عبدَ الله وعبدُ الرحمن مجتهدان" ؟ غير جائز ؛ لأنه عطف قبل ذكر الخبر .
"كأن عبدَ الله مجتهدٌ وعبدُ الرحمن" لا يجوز ؛ على رأي الجمهور ؛ لأن الأداة "كأن" وقد حصروا الجواز بثلاث أدوات .
غير الجمهور : الكسائي والفراء لم يشترطا أن يذكر الخبر قبل العطف بالرفع ولهم أدلة منها :
قوله سبحانه وتعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ....} (البقرة: 62)
{إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} (الأحزاب: 56) بالقراءة الأخرى ، فما وجه استشهادهم بهذه الآيات ؟
"الصابئون" ، و"ملائكته" معطوفتان بالرفع قبل استكمال الخبر .
وهذا جائز عند الفراء والكسائي فقط ، فما توجيه المانعين في هذه الأدلة ؟
لهم توجيهان :

1- إنه على التقديم والتأخير ، قدمت "الصابئون" وكان حقها التاخير ، والتقدير "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك"

2 - أن يكون خبر الأول محذوفا أو مقدرا ، فيقدر في قوله : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى} خبرا ، ثم تكون كلمة "الصابئون" جملة مستأنفة ، والخبر الموجود في الآية هو خبرها ، فيكون التقدير: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر" هذه مقدرة ، بعدها "والصابئون من آمن بالله واليوم الآخر" .
وتطرأ عندنا مشكلات لام الابتداء ، وفي قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ} كلمة يصلون جماعة والله لفظ الجلالة واحد تحدثنا عن توجيهاتها في الشرح.

27- بين صحة العبارات التالية على أن "إنْ"مخففة :
"إنْ زيدٌ لمجتهدٌ" . (صح) لأنه خففت "إنْ" فأهملت وأوتي باللام الفارقة .
"إنْ زيدٌ لن يحضر" . (صح) لوجود "لن" وهي قرينة تدل على أنَّ "إنْ" مؤكدة وليست نافية.
"إنْ زيدٌ موجودٌ" . (خطأ) لأنه لا يوجد قرينة لفظية أو معنوية تدل على أنها مخففة من الثقيلة.

28- ما حكم تخفيف "أنَّ" في العبارة : "علمت بأنْك مجتهد" ؟
لا يجوز أو خاص بالشعر ؛ لأن اسم "أنْ" مذكور ، وخبرها ليس جملة .

29- ما حكم تخفيف "كأنَّ" في العبارة : " كأنْ محمدًا مسافرٌ" ؟
جائز ؛ لأنها عاملة ، اسمها مفردًا مذكورًا ، وخبرها مفردًا ، ويمكن أن يكون جملة "كأنْ محمدا يذاكرُ" ويمكن أن يكون محذوفا .

30- لو قلنا "زيدٌ شجاعٌ لكنْ زيدًا بخيلٌ" فهل هذا جائز أم لا ؟
لا يجوز ؛ لأنك خففت "لكن" وأعملتها ، إلا عند يونس والأخفش .

المحاضرة (11)

باب "لا النافية للجنس"

- هذا الباب في الأصل تابع لباب "إن وأخواتها" ؛ لأن "لا النافية للجنس" تعمل عمل "إنَّ" ، لكن عملها غير دائم ، ومشروط بسبعة شروط ، ولم يجعلها سبعة شروط إلا ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك).
- الأصل في حروف النفي ، بل في الحروف عامة أنها لا تعمل إلا إذا اختصت بشيء معين ، فإذا اختصت بالدخول على الأسماء عملت في الأسماء"الجر" ، وإذا اختصت بالدخول على الأفعال عملت في الأفعال"الجزم" ، لكن هذا الأصل خولف كثيرًا.
ومن المخالفات : أن "لا" تدخل على الأسماء والأفعال وهي نافية، وعملت في الأسماء ولم تعمل في الأفعال .

معناها : نفي الجنس المذكور بعد لا .
عملها : تعمل عمل "إن" فتنصب اسمها وترفع خبرها .

لماذا عملت "لا النافية" عمل "إن" ؟
قالوا : إنها عملت حَمْلًا على "إن" ؛ لأنها نقيضتها وتدل على تأكيد الإثبات ، ولا النافية للجنس عكسها تدل على تأكيد النفي.
ذلك أنها تنفي كل الجنس ، فيقولون : إنها أشبهت إن فعملت عملها؛ لأنها نقيضتها، وقد يحمل النقيض على النقيض.
فمثلا : "رضي" و"غضب" متناقضان لكنهم أحيانا يستعملون الحرف الذي تتعدى به "رضي" مع "غضب" ، والعكس.
حق رضي أن تتعدى بـ "عن" ، وحق "غضب" أن تتعدى بـ "على" لكن قد يتناوبان .
قوله تعالى {رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ} (المائدة : 119)
وقال الشاعر : إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمرو الله أعجبني رضاها
استعملت من باب استعمال النقيض؛ قياسًا على نقيضه.

- هذا هو الغرض الذي جعل العرب يعاملون "لا النافية للجنس" معاملة "إن" مع أنها نقيضتها؛لأنه قد يحمل النقيض على النقيض .
- جعلت لا النافية للجنس في بابٍ مستقل؛ لأنها لا تعمل هذا العمل إلا إذا توافرت فيها سبعة شروط .

شروط عمل "لا النافية" عمل "إن" :
1- أن تكون نافية.
فهل يمكن أن تكون غير نافية ؟
نعم ، قد تكون تكون ناهية كقولنا : "لا تقوم، لا تجلس، لا تعمل..."
وقد تكون زائدة نحو : لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها إذًا للامَ ذووا أحسابَها عمرا
إعمالها هنا مع كونها زائدةً شاذ، وإلا فحقها أن لا تعمل.
- إذا كانت "لا" ناهية فلا تعمل هذا العمل، وإنما تعمل الجزم ، وإذا كانت زائدة فحقها أن لا تعمل.
2- أن يكون المنفي بها هو الجنس.
فهل يمكن أن تكون نافية لغير الجنس ؟
نعم ، فقد تكون نافية للوحدة ، نحو : "لا رجلٌ حاضرًا بل رجلان" ، أنت لم تنفي جنس الرجال في الحضور، وإنما نفيت أن يكون الحاضر واحدا .
- إذا كانت "لا" نافية للوحدة، فتعمل عمل "ليس" ، ويجوز إهمالها ، فتقول: "لا رجلٌ حاضرٌ" .
3- أن يكون نفيه نصًّا ــــــــ يمكن حذف هذا الشرط .
وهذا شرط متعلق بنية المتحدث ، ونحن لا ندخل في نية المتكلم، فليس لنا إلا الظاهر، فإذا قال : "لا رجلَ حاضرُ" ، يتبادر إلى ذهنك أنه ينص على نفي الجنس، والشراح لأوضح المسالك لم يذكروا له نقيضًا، فلعله لو أسقط هذا الشرط لا يضير الشروط الأخرى.
4- أن لا يدخل عليها حرف جر.
فإذا دخل عليها حرف الجر يتجاوزها ويجر ما بعدها، نحو "جئت بلا زادٍ" ، فلا تقول "جئت بلا زاداً" ؛
لأن حرف الجر تقدمها وبالتالي يتجاوزها فيجر ما بعدها.
5- أن يكون اسمها نكرة .
- إذا دخلت على المعارف يجب فيها أمران :

أ- أن لا تعمل شيئًا وتهمل وجوبًا .
ب- أن تُكرَّر ، فتقول: "لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو" ولا يجوز عدم تكرارها.

6- أن يكون اسمها متصلًا بها .
فلا يكون بينهما فاصل حتى لو كان الفاصل جارًا ومجرورًا أو ظرفًا ،
- إذا فصل بينها وبين اسمها ؛ فإنها لا تعمل ، ويجب أن تتكرر أيضا نحو :
" لا في الدار قلم" ، وقوله تعالى : {لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُون} (الصافات:47)

7- أن يكون خبرها نكرة.
إذا كنا نشترط أن يكون اسمها نكرة فمن باب أولى نشترط أن يكون خبرها نكرة.

فإذا انتقض شيء من هذه الشروط :
إن كانت للنهي وليست نافية ؛ جزمت الفعل المضارع، ولا تدخل في بابنا .
وإن كانت نافية للوحدة، وليست نافية للجنس عملت عمل "ليس" فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر .
وإن دخل عليها حرف جر ، جر الاسم الذي بعدها.
و إن فصل بينها وبين اسمها فإنها تهمل وجوبًا، ويجب تكرارها .

بعض الاستثناءات :
أ- من كلام العرب أنهم قالوا: "لا نَوْلك أن تفعل كذا" بمعنى: ليس في متناولك أن تفعل كذا.
(نول) مصدر مضاف إلى الكاف ، والكاف معرفة ، وما دام مضافًا إلى معرفة فهو معرفة.
لم تتكرر "لا" هنا ، فما توجيه ذلك ؟
قالوا : أنه في صورته الظاهرية معرفة، لكنه في الحقيقة ليس بمعرفة بل ليس اسمًا؛ لأن معناه : "لا ينبغي لك"،
فهي في المعنى داخلة على فعل ؛ فلا تحتاج إلى تكرار.
ب- كذلك قال الشاعر: أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالُ لما لا أنتِ شائيةٌ من شأننا شاني
معنى البيت : إني من كثرة ما أرغب في الأشياء التي ترغبين صرت أكره الأشياء التي تكرهينها ولو كانت تخصني .
(أنت) ضمير، والضمائر معارف، وقد دخلت عليها "لا" ، ولم تتكرر ، فما توجيه ذلك ؟
أنه شعر، والشعر محل ضرورة.
ج- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها"
المعنى : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يستشير أبا الحسن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، فعرضت له مشكلة يوما ، ولم يكن أبو الحسن موجودًا فقال هذا الكلام.
(أبو الحسن) معرفة "مضاف ومضاف إليه" ، مع ذلك لم تتكرر "لا" فما توجيه ذلك ؟
لا يقصد اسم علي بن أبي طالب ، أو كنيته، بل كأنه يقدر قبلها نكرة لا تتعرف بالإضافة "لا مثل أبي حسن لها"
لما حذفنا المضاف حل المضاف إليه محله، أو أن يكون المقصود بأبي حسن الذي يحل الأمور، وليس المقصود اسمه ذاته ، فكأنه يقول "لا فيصل لها".
د- "لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ"
هيثم كان مشهورًا بحداء الإبل(المطي) ، فقالوا: لا يوجد شخص مثل هيثم يحدو الإبل لتسرع في السير.
(هيثم) معرفة ، ومع ذلك لم تتكرر "لا" ، فما توجيه ذلك ؟
قالوا : ليس المقصود اسم الشخص نفسه، وإنما المقصود صفته، وصفته ليست من المعارف، فكأنه قال: "لا حادي الليلة للمطية".
هـ - قول الشاعر : أرى الحاجاتِ عند أبي خبيبٍ نكدنَ ولا أميةَ في البلاد
أبو خبيب سأله هذا الرجل فلم يعطه ؛ فهجاه بقصيدة منها هذا البيت .
(أمية) معرفة، دخلت عليها لا النافية، ومع ذلك لم تتكرر، فما توجيه ذلك ؟
ليس المقصود هنا لفظ العلم ، وإنما صفة العلم ، فكأنه قال: "ولا كريم الليلة في البلاد"

المحاضرة (12)

بناء وإعراب اسم"لا النافية للجنس"

* بناء اسم "لا " .

- سببا من الأسباب التي جعلت باب "لا النافية" للجنس مستقلًا،أن : عملها ليس واحدًا، فمرة يكون اسمها مبنيًا، ومرة يكون معربًا.

- الأصل في اسم "لا النافية للجنس" أن يكون منصوبًا، لكنه قد يبنى بشرط : أن يكون مفردًا،

والإفراد في باب لا النافية للجنس يقصد به : أن لا يكون اسمها مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، أي :

يكون مفردًا حقيقة مثل : "لا رجل مسافر" أو يكون جمع تكسير مثل : "لا رجال موجودون" أو اسم جمع مثل "ولا نساء غائبات"

واسم الجمع هو الذي لا مفرد له من لفظه ، فنساء مفردها "امرأة" ليس لها مفرد من لفظ النساء.

أو اسم جنس جمعي مثل "بقر وشجر"

فإذا كان كذلك فإنه يكون مبنيًا على (ما كان ينصب به) ، وحينئذ ينصب بالفتحة .

هل يمكن أن يكون اسم "لا" مبنيًا على الألف لأنه من الأسماء الستة ؟

الجواب : لا ؛ لأن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة، ونحن قلنا: المبني هنا لا يكون مضافا أو شبيه بالمضاف .

- إذا كان اسم "لا" مفرد حقيقي ، أوجمع تكسير ، أواسم جمع ، أواسم جنس جمعي ؛ فإنها تبنى على الفتح .

- وإذا كان اسم لا "جمع مؤنث سالم : فقد أجازوا في هذا الباب أن يبنى جمع المؤنث السالم على الفتح ،

ويجوز أيضًا أن يؤتى بالتنوين وأن لا يؤتى بالتنوين فتقول : "لا مسلماتٍ" وتقول "لا مسلماتِ" وتقول "لا مسلماتَ"

نحو قول الشاعر : إن الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه فيه نلذٌّ ولا لذاتِ للشيبِ

ويجوز قول "لا لذاتَ"، لكن الأولى أن يبنى على الكسر.

هل جميع النحويين يُجيزون الفتح والكسر ؟

البصريون : لا يجيزون إلا البناء على الكسر فقط ، عدا أبو عثمان المازني.

انتهينا من المفرد الحقيقي ، ومن جمع التكسير ، ومن اسم الجمع ، ومن اسم الجنس الجمعي، ومن جمع المؤنث السالم .

- إذا كان اسم "لا" مثنى أو جمع المذكر السالم : فإنهما معاً يبنيان على الياء .

نحو : "لا رجلين حاضران"

(لا): نافية للجنس (رجلين) اسمها مبني على الياء في محل نصب؛ لأنها تعمل عمل إن.

"لا مسلمين غادرون"

(لا) : نافية للجنس، (مسلمين) : اسمها مبني على الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وهو في محل نصب لأنها تعمل عمل "إن"

ومن ذلك قول الشاعر :

تعزَّى فلا إلْفيْنِ بالعيشِ مُتِّعَا ولكن لرُوادِ المنونِ تَتَابُعُ

(إلفين) اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى.

وقول الشاعر:

يحشرُ الناسُ لا بنينَ ولا آباءَ إلا وقد عنَتْهُم شئونُ

(بنين) : اسم "لا" النافية للجنس مبنية على الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، (آباء) : اسم"لا" مبني على الفتح؛ لأنه جمع تكسير على وزن "أفعال".

الأصل في الأسماء أن تكون معربة فلماذا بني اسم لا النافية للجنس ؟

1- بني اسم لا النافية للجنس ؛ لأن الأسماء تبنى إذا أشبهت الحروف ، ووجه الشبه بين الأسماء والحروف متعدد :

قد يكون شبهًا لفظيًا، وقد يكون شبهًا معنويًا، وقد يكون شبهًا نيابيًا، وقد يكون شبهًا افتقاريًا.

والشبه في اسم "لا" شبه معنوي ، فإذا قلت: "لا رجل في الدار"، فكأنك قلت: "لا من رجلٍ في الدار"، فهو متضمن معنى : "من الاستغراقية" ؛ لأنه يستغرق كل أفراد الجنس.

والدليل على أن "لا النافية" للجنس متضمنة معنى "من الاستغراقية" : أنه أحيانا تظهر بعدها "من الاستغراقية" ، فإذا لم تظهر لفظا ؛ فإنها مقدرة .

نحو قول الشاعر :

فقام يذُودُ الناسَ عنها بسيفه   وقال ألا لا من سبيل إلى هندِ

الشاهد أن : "من الاستغراقية" ظهرت بعد "لا النافية للجنس"، فدل ذلك على أنها إذا لم تظهر في اللفظ فهي مقدرة.

2- وعند بعض النحويين : بني اسم "لا النافية للجنس" ؛ لأنها واسمها مركبان، والتركيب سبب في البناء كتركيب خمسةَ عشر، أو أحدَ عشرَ، نحو : "جاء أحدَ عشرَ رجلًا ، رأيتُ أحدَ عشرَ رجلًا" ، مررت بأحدَ عشرَ رجلًا" .

تركيب "أحد عشر "مع بعضها تسبب في بنائهما، فكذلك تركيب "لا النافية للجنس مع اسمها".ـــــــ وهذا دليل قوي ينفع جوابًا لمن يقول: إذا كانت لا متضمنة لمعنى "من الاستغراقية" ، فلماذا أعربت إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ؟

الجواب: لأن التركيب لا يكون في أكثر من لفظين ، والمضاف والشبيه بالمضاف كل واحد منهما مكون من كلمتين، فلا تركب معهما؛ والدليلان قويان، لكن الثاني أقوى من الدليل الأول.

- اسم لا النافية للجنس يكون مبنيًا ، وبناؤه على ما كان يُنصب به ، فإن كان ينصب بالفتحة بني على الفتح، وإن كان ينصب بالياء بني على الياء، وإن كان ينصب بالكسر بني على الكسرة.

* إعراب اسم "لا " .

المعرب نوعان : إما مضاف ، وإما شبيه بالمضاف.

وهو معرب منصوب : إما بالفتحة ، وإما بالكسرة، وإما بالياء على حسب نوعه.

- إذا كان اسم "لا النافية للجنس" مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنه يكون منصوبًا .

المعرب المضاف نحو :

"لا صاحبَ جرم موجود" ، "لا قاتلَيْ رجلٍ موجودان" ، "لا مسافرِي إجازةٍ موجودون" ، "لا طالباتِ علمٍ غائبات"

الشبيه بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه أحيانًا يكون مرفوعًا، وأحيانًا يكون منصوبًا، وأحيانًا يكون جارًا ومجرورًا، وأحيانًا يكون معطوفًا، مثل :

أ- أن يكون الشبيه بالمضاف الجزء الثاني منه مرفوعًا : "لا حَسَنًا خُلقُه مذمومٌ" .

(لا) نافية للجنس، (حسنًا) اسمها منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف، (خلقه) مرفوع على أنه فاعل لكلمة "حسن" وهي صفة مشبهة، والصفة المشبهة ترفع الفاعل، (مذمومٌ) خبر لا النافية للجنس مرفوع.

ب- أن يكون الشبيه بالمضاف الجزء الثاني منه منصوبا : "لا راكبًا جملًا موجودٌ".

(لا) نافية للجنس، (راكبا) اسمها منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف، وليس مضافًا ؛ لأنه اتصل به شيء من تمام معناه ، (جملًا) مفعول به لراكب، وراكب اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، "لا راكبًا هو جملا موجود"

ج- أن يكون الذي يتمم المعنى جارًا ومجرورًا متعلقين باسم "لا" ، أو معمولين لاسم لا : "لا خيرًا من زيدٍ عندنا".

(خير) أفعل تفضيل، لكن لكثرة الاستعمال لم تأتِ على وزن أفعل، وهي اسم لا النافية للجنس منصوب بالفتحة ، (من زيد) جار ومجرور متعلقان بخير ، وما دامت "لا" عاملة، فإنها تحتاج إلى فاعل ، والفاعل هنا ضمير مستتر تقديره هو.

د- أن يكون الجزء الثاني متممًا للأول : "لا خمسةً وثلاثين عندنا"

لأن كلمة ثلاثين تممت المراد بخمسة، فصارت شبيهة بالمضاف ، والشبيه بالمضاف حكمه أن يكون منصوبًا.

(لا) نافية للجنس ، (خمسة) اسمها منصوب بالفتحة ، (وثلاثين) الواو عاطفة، وثلاثين معطوفة على خمسة، والمعطوف على المنصوب منصوب، وهي ملحقة بجمع المذكر السالم، لذلك نصبت بالياء .

المحاضرة (13)

العطف على اسم "لا النافية للجنس" مع تكرارها والأحكام المترتبة عليه

* العطف على اسم لا النافية للجنس إذا تكررت .
يذكرون مثالًا في هذا الموضوع ويطبقون عليه، وهو : "لا حول ولا قوة إلا بالله".
اجتمع فيه أن تكون لا عاملة ، وأن يكون اسمها مفردًا، وأن يكون متصلًا بها، وأن يعطف عليها مع تكرارها، وأن تكون لا المعطوفة متصلة أيضًا باسم النكرة المفرد .
(لا) نافية للجنس ، وقد دخلت على مفرد (حول) يعني: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ثم عطف عليها بالواو، وكررت لا النافية مرة ثانية ، ودخلت على اسم مفرد (قوة) .

الوجوه الجائزة في نحو : "لا حول ولا قوة إلا بالله" :
ما اجتمعت فيه هذه الأمور بلا استثناء يجوز فيه خمسة أوجه :
1- بناؤهما ، فيقال : "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"
2- رفعهما ، فيقال : "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله".
3- بناء الأول ورفع الثاني : "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله".
4- رفع الأول وبناء الثاني : "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله"
5- أن يكون الأول مبنيًّا على الفتح، ويكون الثاني منهما منصوبًا ، أي : فتحة مع التنوين : "لا حولَ ولا قوةً إلا بالله"

الوجه الأول : بناؤهما .
توجيهه : أن كلمة "حول" اسم لا مبنية ، وكلمة "قوة" اسم لا الثانية مبنية.
شاهده : قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ} (البقرة: 254)
ورد فيها قراءة أخرى: {لاَّ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ} (البقرة: 254)

الوجه الثاني : رفعهما .
أ- أن تكون لا مهملة ، وتكون الثانية معطوفة عليها ، وحينئذٍ تكون كلمة "حول" مبتدأ، وكلمة "قوة" أيضا مبتدأ .
قد يسأل سائل : كلمة "حول" نكرة ، فكيف جاز الابتداء بالنكرة مع أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؟
الجواب : النفي الذي دخل على كلمة بيع هو الذي أهلها للابتداء ؛ لأنها صارت عامة، والنكرات في سياق النفي تدل على العموم، وكذلك ما يشبهها، كأن يتقدم عليها استفهام أو نحوه ، وهذا في باب المبتدأ والخبر .
ب- وإما أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس" ،وحينئذٍ تكون كلمتا "حول" و "قوة" مرفوعتين على أنهما اسم لـ لا العاملة عمل ليس.
شاهده : في قراءة حفص عن عاصم : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ}
وكلمة شفاعة ينطبق عليها ذلك أيضا ؛ لأنه مهما تكررت "لا" ، فالحكم نفسه.
وكذلك قول الشاعر:
وما هجرتُك حتى قلتِ مُعلِنَةً   لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ
كلمتا "ناقة" ، و"جمل" مرفوعتان، الأولى دخلت عليها لا النافية للجنس، وقد عُطِف عليها، وتكررت لا الثانية و ما دخلت عليه وهي مفرد نكرة ، يعني: أنها عاملة فيهما ، فلو كانت على الوجه الأول لعملت عمل لا النافية للجنس التي تعمل عمل "إن".

الوجه الثالث : بناء الأول ورفع الثاني ".

توجيهه : أن "حولَ" اسم لا النافية للجنس ، أما كلمة "قوة" ففيها توجيهان :

أ- أن نعد "لا" الثانية مهملة ، وحينئذ تكون الكلمة التي بعدها مبتدأ .

ب- أن تكون "لا" الثانية عاملة عمل"ليس" والكلمة التي بعدها اسم لها ، وتكون الثانية معطوفة عليها ، وحينئذٍ تكون كلمة "حول" مبتدأ، وكلمة "قوة" أيضا مبتدأ .

شاهده : قول الشاعر :

هذا لعمرُكم الصغارُ بعينِه لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ

(أم) التي دخلت عليها لا النافية للجنس بُنيت على الفتح لأنها اسم لا ، وخبرها خبرها هو الجار والمجرور، فهما متعلقان بمحذوف خبر لـ "لا النافية للجنس" .

أما كلمة (أب) التي جاءت بعد لا المعطوفة على لا الأولى مرفوعة إما لأنها مبتدأ ، أو لأنها اسم اسم "لا" العاملة عمل ليس.

و قول الآخر :

بأيٍّ بلاءٍ يا نميرُ بنَ عامرٍ وأنتم ذُنابا لا يدينِ ولا صدرُ

قلنا بأن اسم "لا النافية للجنس" يبنى على ما كان ينصب به .

(يدين) اسم لا النافية للجنس منية على الياء لأنها مثنى ،

(صدر) يجوز أن نعد "لا" مهملة فتكون كلمة "صدر" مبتدأ ، ويجوز أن نعدها عاملة عمل "ليس" فتكون اسما لها .

الوجه الرابع : رفع الأول وبناء والثاني .

توجيهه : كالتوجيهات السابقة .

شاهده : قول الشاعر :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهُ به أبدًا مقيمُ

(لغو) إما أن يكون اسمًا لـ لا العاملة عمل ليس، وإما أن يكون مبتدأ مع إهمال "لا" السابقة ،

(تأثيمَ) اسم "لا" مبني على الفتح.

الوجه الخامس : أن يكون الأول مبنيًا على الفتح، ويكون الثاني منهما منصوبًا .

وهو أضعف هذه الوجوه ، وبعضهم يخصه بالضرورة، كيونس بن حبيب، وجماعة من النحويين وقالوا:

إن التنوين الموجود هنا مثل تنوين المنادى إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه .

توجيهه : أن نبني الأول على الفتح وسيكون حينئذٍ اسم لا النافية للجنس ، وننصب الثاني .

شاهده قول الشاعر :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً اتسعَ الخُرق على الراقعِ

(لا الأولى) نافية للجنس ، (نسب) جاءت مبنية ، وهي حينئذٍ اسم لـ لا النافية للجنس، فلا إشكال فيها ، (الواو) عاطفة، (لا الثانية) نافية للجنس أيضا .

وكلمة (خلة) لنا فيها واحد من توجيهين :

أ- إما أن "لا الثانية" أيضًا نافية للجنس، وتنوين كلمة خلة للضرورة الشعرية حتى يستقيم الوزن، وإلا حقها أن تكون مبنية على الفتح فقط بدون تنوين ـــــــ هذا عند يونس وهو من البصريين ، وجماعة من النحويون اتبعوه في ذلك .

ب- أن نقول "لا الثانية" زائدة ، والواو عطفت كلمة "خلة" على كلمة "نسب" ؛ وكلمة نسب محلها أن تكون منصوبة ؛ لأنها اسم لا ــــــ وهذا عند بقية النحويين.

المحاضرة (14)

العطف على اسم "لا النافية للجنس" بدون تكرارها والاتْباع على اسمها

التوابع : إما النعت، وإما التوكيد، وإما عطف البيان، وإما عطف النسق، وإما البدل.
سنتحدث عن العطف على اسم لا النافية للجنس إذا لم تكرر ، ثم عن النعت ، وعن عطف البيان ، وعن التوكيد إذا وجد، وعن البدل.
قلنا سابقا : إذا عطفنا على اسم لا النافية للجنس ، وتكررت لا مرة ثانية ؛ فإنه يجوز لها خمسة أوجه .

* العطف على اسم لا النافية للجنس إذا لم تكرر.
إذا عطف على "لا" ولم تتكرر "لا" ، فهل تجوز الأوجه الخمسة، أو يجوز بعضها، أو ليس لنا إلا وجه واحد ؟
الجواب : لا يجوز في الوجه الأول إذا كان مفردًا إلا البناء فقط ، ويكون على الفتح ، أو على الياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالم، أو على الكسر إن كان جمع مؤنث سالم.
أما الثاني فيجوز لنا فيه وجهان : النصب والرفع .
نحو : "لا رجلَ وامرأةً في الدار" أو "لا رجلَ وامرأةٌ في الدار"
الأول : ليس فيه إلا الفتح فقط ؛ لأنه عطف على اسم لا المفرد ولم تتكرر لا .
شاهده :
فلا أبًا وابنًا مثلَ مروانَ وابنِه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ويروى : وابنٌ، وليس فيه غير هذين الوجهين.
(أبًا) اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح ، لا إشكال فيه ،
أما النصب (ابنًا) ، فتوجيهه : مثل توجيه "لا نسب اليوم ولا خلة" عند بعض النوحيين غير يونس ومن اتبعه .
(الواو) عاطفة، (ابنًا) معطوفة على محل اسم لا، وهو كلمة "ابن"؛ لأن حق لا النافية للجنس أن يكون اسمها منصوبًا، فكلمة ابن معطوفة على محل اسم لا النافية للجنس ، الذي هو مبني على الفتح هنا.
وأما رواية الرفع (ابنٌ) ، فلها واحد من توجيهين :
أ- (الواو) عاطفة وكلمة ابن معطوفة على محل لا الأولى مع اسمها ؛ لكونهما واقعين في موقع المبتدأ ــــــ وهو الراجح
ب- كلمة "ابنٌ" المرفوعة معطوفة على محل اسم لا قبل دخول لا ، وليس محل لا مع اسمها ــــــ ضعيف ، وسبب ضعفه :
أن اسم لا لم يعد مبتدأ حتى نعطف عليه ، فقد دخل عليه الناسخ وغير حكمه، فلا يصح أن نقول إنه معطوف على محل اسم لا الأول فليس فيه إلا الفتح فقط ؛ لأنه عطف على اسم لا المفرد ولم تتكرر لا .

يروى عن الأخفش أنه نقل عن بعض العرب أنه يجوز وجه ثالث ، وهو :
ج- إذا عطفت بدون تكرار لا يمكن أن تبني الاثنين على الفتح ــــــ وهو قول شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه .
مثل : "لا رجلَ وامرأةَ في الدار" كأنك قدرت لا وكررتها ، فتكون "امرأة" اسمًا لـ لا المقدرة ،
ويضعف هذا الوجه أن "لا" لا تعمل مقدرةً ، إنما تعمل مذكورة.

* نعت اسم "لا".
- إذا وصفت النكرة المفردة الواقعة اسمًا لـ لا بوصفٍ مفرد، ولم يفصل بينهما نحو : "لا رجلَ ظريفَ"
فإنه يجوز في كلمة "ظريف" ثلاثة أوجه :
أ- أن تبني كلمة رجل وظريف معًا "لا رجلَ ظريفَ" .
ب- أن تبني كلمة رجل، وترفع كلمة ظريف "لا رجلَ ظريفٌ في الدار"
ج- أن تنصب كلمة ظريف "لا رجلَ ظريفًا في الدار"
توجيه البناء على الفتح :
إن كلمة "رجل وظريف" ركبتا قبل دخول لا عليهما ، كتركيب خمسة عشر فبنيا على الفتح ــــــ وهو وجه ضعيف .
توجيه الرفع :
يقال فيه ما قلنا قبل قليل في توجيه العطف في "لا أبًا وابنٌ" : إن كلمة "ظريف" تابعة لمحل لا مع اسمها ــــ وهذا وجه أقوى.
أو أن نجعلها تابعة لمحل اسم لا ؛ لأن حقه محل اسم لا قبل دخول لا ؛ لأنه كان مبتدأ، والمبتدأ مرفوع ــــ وجه ضعيف لكنه ممكن.
توجيه النصب :
إن كلمة "ظريف" منصوبة ؛ لأنها نعت تابع لمحل اسم لا ؛ لأن حق اسم لا أن يكون منصوبًا .

- هذه الأوجه الجائزة ؛ إنما تجوز عندما يكون النعت والمنعوت مفردين غير مفصول بينهما،
فإن انتقض الإفراد أو فصل بينهما ؛ ذهب البناء في الثاني ولايجوز فيه إلا : الرفع أو النصب .
أما الأول فعلى حسب حاله : إن كان مضافًا أو شبيه بالمضاف فهو منصوب، وإن كان غير مضاف فهو مبني .
مثاله : "لا رجلَ قبيحًا فعلُه عندنا "
(رجلَ) مبنية ؛ لأنها مفردة نكرة ، (قبيحًا فعلُه) شبيهة بالمضاف،
وقد انتفى الإفراد في الثانية ، فلا يجوز فيه إلا النصب أو الرفع، أما البناء؛ فقد ذهب؛ لأنه لا يمكن أن نركب أكثر من لفظين .
توجيه النصب والرفع : كالتوجيه الذي ذكرناه في كلمة "ظريف" سابقا .
أن تكون كلمة "قبيحًا" تابعة لمحل اسم لا، وكلمة "قبيحٌ" تكون تابعة لمحل لا مع اسمها .

"لا صاحبَ فسوقٍ محبوبٌ أو محبوبًا عندنا "
(محبوب) صفة لـ "صاحب فسوق" وهي ليست مفردة، وإنما هي مضاف ومضاف إليه ؛
فقد انتفى الإفراد في الثاني، ولا يجوز فيه إلا وجهان : الرفع أو النصب ، أما البناء فلا يجوز لامتناع تركيب أكثر من لفظين .

* البدل من اسم "لا".
إذا أبدلنا من اسم لا النافية للجنس بدلا فإن له أمران :
أ- إما أن يكون البدل صالحًا لعمل "لا" يعني : مستوفٍ لشروط عمل "لا"
ب- أن يكون البدل غير صالح لعمل "لا" يعني : انتقض فيه شرط من شروط إعمال لا.

- فإن كان البدل صالحًا لعمل "لا" فإنه يحوز فيه وجهان : الرفع والنصب.
نحو : "لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ في الدار"، أو "لا أحدَ رجلا ً وامرأة ً في الدار" .
(رجل) بدل من كلمة أحد ، (أحد) اسم لـ لا النافية للجنس، وهي مفردة ،
كلمة "رجل" مستوفية للشروط التي ذكرناها في باب لا النافية للجنس وصالحة لعلها ؛ فيجوز لنا فيها حينئذٍ وجهان:
أ- أن نقول : "لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ" امرأة معطوفة على رجل، وحديث في كلمة "رجل"
توجيه الرفع : أن كلمة رجل تابعة على أنها بدل من اسم لا النافية للجنس مع اسمها معًا؛ لكونهما واقعين في موقع المبتدأ.

ب- أن نقول : "لا أحدَ رجلًا وامرأةً في الدار"
توجيه النصب : أن كلمة رجل تابعة لمحل اسم لا النافية للجنس ؛ لأن اسم لا النافية للجنس حقه أن يكون منصوبًا.

- وإن كان البدل غير صالح لعمل لا النافية للجنس ؛ فإنه لا يجوز فيه إلا وجه فقط : الرفع.
لأن لا النافية للجنس لا تعمل في المعارف.
نحو : "لا أحدَ زيدٌ وعمروٌ في الدار" كأنه قيل: "لا أحد لا زيد ولا عمرو في الدار"، لكنه لم يكرر لا ، وحتى لو كررها؛ فإنها لا تعمل شيئًا ؛ لأن ما دخلت عليه معرفة .
(لا) نافية للجنس، (أحد) اسمها مبني على الفتح، (زيد) بالرفع فقط ، ولا يجوز أي وجه آخر ، وهذا تابع يقال فيه مبدل أو بدل من قوله "لا أحد" أي: من لا النافية للجنس مع اسمها معًا.
أما إن قيل : إنه بدل من محل اسم لا قبل دخول لا ـــــــ ضعيف ؛ لأن المبتدأ لم يعُد مبتدأ ، فالناسخ قد غير حكم المبتدأ والخبر لفظًا ومعنى .
(زيد) بدل ، والمبدل منه هو محل لا النافية للجنس مع اسمها معًا ؛ لكونهما واقعين في موقع المبتدأ، والمبتدأ حقه الرفع .

- إذا كان البدل صالحًا لعمل "لا" فإنه يحوز فيه وجهان : الرفع والنصب ، وإذا كان غير صالح فليس له إلا وجه واحد : الرفع .

المحاضرة (15)

دخول الهمزة على "لا" ، وخبر "لا" من حيث كونه مذكورا أو محذوفا

* دخول الهمزة على "لا".

- الهمزة الداخلة على "لا" قد تكون للاستفهام، وقد تبقى على أنها للاستفهام ، وقد يتغير حكمها بعد دخولها على "لا" ، فيكون لهما معنى آخر.

- من حيث عمل "لا النافية للجنس": إذا كان ما دخلت عليه مستوفيًا للشروط ؛ فإنها تبقى عاملة على حالها ،

أما من حيث معناها: فإنه يختلف أحيانا ، ويبقى على حاله أحيانا أخرى ، أي : تبقى الهمزة للاستفهام، وتبقى "لا" نافية للجنس .

- إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" ؛ فإن الحكم اللفظي "البناء أو النصب" لا يتغير ، فيبقى اسمها مبنيًّا على الفتح إن كان مفردًا، ويبقى منصوبًا إن كان غير مفرد ، أي: مضافا أو شبيهًا بالمضاف.

هل معنى همزة الاستفهام ولا النافية للجنس يبقيان على حالهما أم يتغيران ؟

الكثير والغالب : أنه يراد بهما شيء آخر : فتكون إما دالة على التوبيخ ، وإما دالة على التحضيض ، وإما دالة على العرض...

أما بقاء الهمزة دالة الاستفهام ، وبقاء "لا" نافية للجنس ـــــ قليل ، حتى توهم الشلوبين من علماء الأندلس أنه غير ممكن ، لكن الصواب أنه يمكن .

ومنه قول الشاعر:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

بقي معناهما : التساؤل ، ودلالة "لا" على نفس الجنس.

أما الحكم اللفظي : بقيت لا النافية للجنس عاملة عملها الذي تستحقه ، وهو أن اسمها جاء مفردًا ، فصار مبنيًّا على الفتح.

وهذا شاهد على أن ما رآه الشلوبين مردود ؛ إذ إن الهمزة بقيت دالة على الاستفهام، و"لا" بقيت دالة على نفي الجنس.

لكن الغالب أن يتغير معناهما معًا ، ويصيران حرفًا واحدًا، وتدلان حينئذٍ على معنى آخر .

من معاني "ألا" :

أ- أن يراد بها : (التوبيخ) .

نحو : ألا ارعواءَ لمن ولَّت شبيبتُه وآذنت بمشيب بعده هرم

المعنى : التوبيخ لمن ولت شبيبته ولم يرعوي بعد .

لم تعد الهمزة دالة على الاستفهام، ولم تعد "لا" دالة على نفي الجنس، وصارا يدلان معا على التوبيخ ، وقد بقيت "لا" عاملة.

ب- أن يراد بها : (التمني) .

نحو : ألا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأب ما أثْأَتْ يدُ الغفلاتِ

معنى البيت: هل نستطيع إرجاع ما ذهب من أعمارنا، فيجبر ما صدعت يد الغفلات "ليت العمر يعود لنجبر ما أفسدنا في ماضينا"

لم تعد الهمزة دالة على الاستفهام، ولم تعد لا نافية للجنس، وإنما صار معناهما معًا : التمني .

(عمر) : اسم لا النافية للجنس، ولا النافية للجنس تبقى على حالها من حيث الإعراب ، وقد تتغير من حيث المعنى .

سيبويه والخليل يريان :

- أن "ألا" هنا بمنزلة الفعل ، أي : "أتمنى عُمْرًا" ، وإذا كانت بمنزلة الفعل فإنها لا تحتاج إلى خبر ،

- أنها بمنزلة ليت، فلا يجوز أن نتبع على محل لا مع اسمها .

ويقولان أيضا : إذا كانت ألا "للتمني" فلا يجوز إلغاؤها إذا تكررت ؛ لأنها بمنزلة ليت، وليت لا تلغى ، فهي عاملة دائمًا .

وخالفهما المازني والمبرد مستشهدين بهذا البيت ، وهما رأسان في مدرستين بصريتين ، لكنها مراحل من مدارس البصريين .

وحجتهما :

- كلمة "مستطاع" يحتمل أنها خبر لـ لا النافية للجنس، فمعناه أنها ليست بمعنى أتمنى ولا وبموقعها .

- كلمة "مستطاع" يحتمل أن تكون صفة مرفوعة ، و"رجوعه" نائب عن الفاعل .

- كلمة "مستطاع" يمكن أن تكون تابعة لمحل لا مع اسمعا ؛ لأنها مرفوعة ، وقد منعتم أن تتبع على محل لا مع اسمها ، فقد راعوا المحل ، خلافًا لما رآه سيبويه والخليل.

يقول ابن هشام : "ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال" فإعرابها ليس بلازم، ولا شاهد لهما في هذا البيت والسبب :

- لاحتمال أن كلمة (رجوعه) مبتدأ مؤخر، و(مستطاع) خبر مقدم ، و (مستطاع رجوعه) صفة ثانية لكلمة "عُمْر" ،

(عمر) اسما لـ لا ، (ولى) صفة أولى لـ عمر ، والخبر محذوف ، وحينئذ يتم ما رآه سيبوية والخليل ؛ لأنها لم تحتج إلى خبر .

فلا يلزم عندنا خبر ولا صفة ، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

ج- أن يراد بها الاستفتاح والتنبيه .
قد لا يكون في "ألا" دلالة على الاستفهام ولا تكون "لا" نافية للجنس، وإنما للتنبيه أو الاستفتاح أو العرض .
ومن ذلك قوله تعالى : {أَلَا إِنَّ أَوْلَيَاءَ اللهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}
ليس فيها دلالة على الاستفهام ، وليست لا نافية للجنس ؛ لأنها دخلت على "إن" والحرف لا يدخل على الحرف ، ولو كانت نافية للجنس لعملت .
وقوله تعالى {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}

د- أن يراد بها التحضيض أو العرض .
- قد ترد "ألا" مع بعضها للعرض أو للتحضيض، والعرض والتحضيض نوعان من أنواع الطلب الثمانية :
"الأمر، والنهي ، والدعاء، والاستفهام ، والتمني ، والترجي، والعرض، والتحضيض" نحو :
قوله تعالى {أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ} (النور: 22) جاءت للعرض .
وقوله تعالى : {أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ} (التوبة: 13) جاءت للتحضيض.

ما الفرق بين "ألا" الدالة على التحضيض وبين "ألا" الدالة على العرض ؟
كلاهما دالان على الطلب ؛ لأنهما نوعان من أنواع الطلب ، لكن العرض : طلب برفق ، أما التحضيض : طلب بقوة وشدة .

* إثبات خبر لا النافية للجنس أو حذفه .

انقسم العرب في خبر "لا" النافية للجنس قسمين :
أ- الطائيون والتميميون : لا يجيزون ذكر الخبر، خبر لا النافية للجنس ـــــــ ويوجبون حذفه مطلقًا.
ولذلك أخذ على حاتم الطائي قوله : ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ
لأنه طائي ذكر الخبر ، فإما أنه ترك طائيته في هذا البيت ، وإما أنه للضرورة الشعرية .

ب- رأي ثاني : إذا كان في الكلام دلالة على الخبر ـــــ فلا يجب حذفه والغالب أن يحذف .
نحو قوله تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ} (سبأ: 51)
(لا) نافية للجنس، (فوت) اسمها، خبرها غير موجود، لكنه معلوم من السياق، والتقدير فيه والله أعلم : "فلا فوت لهم"
وقوله تعالى : {لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ} (الشعراء: 50)
(لا) نافية للجنس، (ضير) اسمها ، وخبرها محذوف وتقديره : "لا ضير علينا"

ج- رأي ثالث : إذا لم يكن في الكلام دلالة على الخبرـــــــ فيجب ذكر الخبر .
نحو قوله ﷺ "لا أحد أغير من الله"
(لا) نافية للجنس، (أحد) اسمها، (أغير) خبرها، والخبر هنا واجب الذكر ؛ لأنه ليس في السياق دلالة عليه.

المحاضرة (16)

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وتنصب مفعولين

بعضهم يسمي هذا الباب "باب ظن وأخواتها" وهذا أخف، وبعضهم يسميه "باب أفعال القلوب وأفعال التصيير"، وكل عنوان من هذه العنوانات يصلح لهذا الباب ؛ لأن هذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، المبتدأ يصير مفعولًا أول، والخبر يصير مفعولًا به ثانيًا، وهذه من النواسخ.

* أفعال اليقين وبعض أفعال الرجحان .

- "ظن وأخواتها" أفعال تتعلق معانيها بالقلب، ولذلك سميت بأفعال القلوب .
- أفعال التصيير تعمل نفس العمل، لكن معانيها ليست قلبية، أما الظن والعلم والرأي وما شاكل ذلك فإن كل معانيها متعلقة بالقلب.

هل كل فعل قلبي ينصب مفعولين؟

لا ، بل بعض الأفعال القلبية لا ينصب مفعول به أصلا ؛ لأنه فعل لازم مثل : فكر وتفكر.

الأفعال القلبية ثلاثة أقسام :

1- فعل لازم أي : لا ينصب مفعولًا به ، نحو : " فَكَّرَ" .
2- ما ينصب مفعولًا به واحدًا، مثل : "عَرَفَ ، فَهِمَ" .
3- ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يزال معناه قلبيًّا.ــــــــ وهي مجال حديثنا.

أفعال باب ظن وأخواتها قسمان : أفعال القلوب ، وأفعال التصيير .

* أفعال القلوب .

الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر هو المقصود في هذا الباب "باب ظن وأخواتها"

أفعال القلوب التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أربعة أقسام من حيث معناها :

1- ما يدل على اليقين : خبره حادث حقيقة.
2- ما يدل على الرجحان : يترجح حدوث خبره.
3- الغالب فيه أن يدل على اليقين، وقد يدل على الرجحان.
4- الغالب فيه أن يدل على الرجحان ، وقد يدل على اليقين.

أ- الأفعال الدالة على اليقين في الخبر وتنصب مفعولين :

هي أربعة أفعال : "وجد، ألفى، درى ، تَعلم (بمعنى : اعلم ، ليس فعل الأمر الذي ماضيه تعلَّم ، ومضارعه يتعلم ، ومصدره التعلم)"

- ليس المقصود من هذه الأفعال الماضي فقط ، بل الصور الثلاث كلها الماضي والمضارع والأمر تعمل نفس العمل.

قال تعالى: {وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا}

(ما) : شرطية ، (تقدموا) : فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو فيه فاعل؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

(لأنفسكم) : جار ومجرور ومضاف إليه، (من خير) جار ومجرور متعلق بـ "تقدموا".

(تجدوه) جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع الفاعل.

وهو فعل قلبي يدل على اليقين في الخبر تنصب مفعولين:

المفعول الأول : الضمير في قوله تجدوه ، (عند الله) ظرف ، ومضاف إليه ، (هو) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب ،

(خيرًا) المفعول به الثاني .

وأصل هذين المفعولين مبتدأ وخبر "هو خير" لما دخل عليه الفعل انقلب من الضمير المنفصل إلى الضمير المتصل فصار "تجدوه"، ثم نصبت كلمة خيرًا.

قال الله سبحانه وتعالى {إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّين} (الصافات: 69)

(ألفوا) فعل مضارع من أفعال القلوب الدالة على اليقين ، والواو فاعل، (آباءَ) مفعول به أول ، (الضالين) مفعول به ثانٍ.

وأصله : آباءهم ضالون مبتدأ وخبر، دخلت عليها "ألفى" فنصبت مفعولان .

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
(تعلم) فعل قلبي دال على اليقين في الخبر ، دخل على المبتدأ والخبر فنصبهما مفعولين، (شفاءَ) مفعول به أول، (قهر) مفعول ثاني.

فقلت تعلم أن للصيد غِرَّةً وإلا تُضيعها فإنك قاتله
(تعلم) فعل قلبي يدل على اليقين في الخبر، وقد دخل على أن وما دخلت عليه وهو الغالب فيه.

- إذا دخل الفعل القلبي على أن واسمها وخبرها ، فإن :
أن واسمها وخبرها سدت مسد المفعولين ——— الراجح
أن وما دخلت عليه مؤولة بمصدر هو المفعول الأول، والمفعول الثاني مقدر ——— رأي آخر .
ويكون التقدير: "فقلت تعلم كون أو حصول غرة للصيد حاصلة" وهذا فيه تكلف، والأولى أن يعرب أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يكون هذا المصدر يسد مسد المفعولين.

- الفعل "تعلم" المقصود في هذا الباب ، ليس من "التعلم" ، وإنما بمعنى "اعلم" ، ولذلك فهو فعل قلبي دال على اليقين في الخبر ، وليس له صور أخرى، فهو جامد لا يأتي منه إلا صورة الأمر فقط والغالب فيه أن يدخل على أن واسمها وخبرها.

دُريتَ الوفيَّ العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطًا بالوفاء حميد
(درى) حُول إلى مبني للمفعول ، التاء أصلًا كانت مفعول به ، تحولت وصارت نائب عن الفاعل.
(الوفي) مفعول به ثاني .

- الأكثر في "درى" أن يكون متعديًا إلى مفعول به واحد، وأن يكون متعديًا إلى المفعول الثاني لكن بواسطة حرف الجر ، تدخل عليه الهمزة فيتعدى بها إلى مفعول به واحد ، ويكون المفعول به الثاني مجرورًا بحرف الجر.

قول تعالى : {قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ} (يونس: 16)
(أدرى) هي الفعل ، والفاعل ضمير مستتر يعود على "الله" ، والكاف: مفعول به أول، والهاء مجرورة تعدى الفعل بها إلى المفعول به الثاني بواسطة الباء.

ب- الأفعال الدالة على الرجحان في الخبر وتنصب مفعولين :
أي : يترجح وقوع الخبر وليس يقينيًا، وهي خمسة أفعال : "جعل ، حجا ، عدَّ ، هبْ (جامد لا يأتي منه إلا الأمر) ، زعم"

قال تعالى : {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} (الزخرف: 19)
هل هم صيروا الملائكة إناثًا، أو اعتقدوا أنهم إناثًا ؟
الفعل "جعل" هنا دال على الرجحان في الخبر ، والمقصود : أنه ترجح عند هؤلاء الكفار أن الملائكة إناث.
(جعلوا) : الفعل، والواو : فاعل، (الملائكة) مفعول به أول ، (الذين) صفة للملائكة (إناثا) : مفعول به ثاني .

قد كنت أحجو أبا عمرٍ أخا ثقة حتى ألمت بنا يومًا ملمات
المعنى : قد كان يترجح عندي أنه أخو ثقة، ولكن تبين أنه ليس بثقة .
(أحجوا) فعل قلبي يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين، الفاعل ضمير مستتر تقديره "أنا"،
(أبا) مفعول به أول، (أخا) مفعول به ثاني.

- الفعل "حجا" له معنيان، أحيانًا تكون بمعنى : "قصد" وليست في بابنا ، وأحيانا بمعنى : "اعتقد".

فلا تَعْدُدِ المولى شريكَك في الغنى ولكنما المولى شريكُك في العُدمِ
وهذا فيه دلالة معنوية رائعة : الذي يتحبب إليك في وقت الغنى ليس هو المولى ، أما الذي يشاركك في حالة الفقر وينصرك فقيرًا وغنيًّا فهذا الذي يستحق .
الفعل (تعدد) فعل مضارع مجزوم بـ لا الناهية ، (المولى) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتح المقدر على الألف ، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت".

المحاضرة (17)

تابع أفعال القلوب

قوله تعالى {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاء الذُّكُور} (الشورى: 49)
الفعل "يهب" ليس فعل قلبي ، وليس هو المقصود في درسنا.

قال الشاعر :
فقلت أَجِرْني أبا مالكٍ وإلا فهبني امرأ هالكا
فعل قلبي يدل على الرجحان في الخبر، ملازم لصيغة الأمر ، لا يأتي منه ماضي، ولا مضارع، ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول...
(هب) : فعل امر مبني على السكون من أفعال القلوب بمعنى "اعتقد" ، والنون للوقاية ، و(الياء) للمتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول ، (امرأ) : مفعول به ثانٍ .

- "هب" فعل جامد لا يأتي إلا على صورة الأمر ، وليس المقصود بها من الهبة والعطاء من "وهب" فهذه متصرفة، وليست من بابنا ؛ لأنها تنصب مفعولين، لكن ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كقولك "وهبت محمدًا مالًا" ، إنما المقصود : أن ترجح الشيء، فهو فعل قلبي وليس من الهبة والعطاء.

قال الشاعر :
زعمتني شيخًا ولست بشيخٍ إنما الشيخ من يدب دبيبًا
(زعم) : فعل قلبي يدل على الرجحان في الخبر، دخل على المبتدأ والخبر فنصبهما مفعولين، المفعول به الأول : ضمير المتكلم "الياء" وهي ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به أول ، (شيخًا) مفعول به ثانٍ.
أصلها : "أنا شيخ" دخل عليها الفعل زعم، فتحول الضمير المنفصل "أنا" الذي كان مبتدأ إلى ضمير متصل؛ فصار مفعولًا به .

- الفعل "زعم" ليس المقصود به الزعم مطية الكذب ، وإنما "زعم" بمعنى "اعتقد ، أو ظن، أو ترجح". و الغالب فيه أن يدخل على "أن المصدرية واسمها وخبرها" سواء المخففة أو الثقيلة.

وقوله تعالى : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا} (التغابن: 7)
الشاهد: الفعل (زعم) دخل على أن واسمها وخبرها ، (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل ،
(كفروا) : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، و(أن وما دخلت عليه) مؤولة بمصدر سد مسد المفعولين ،
والتقدير - والله أعلم- "زعم الذين كفروا عدم بعثهم " نلحظ أنه أصبح مفعول به واحد ، وهنا نقول : سدت مسد المفعولين وهو أولى ، أو أن المفعول به الثاني مقدرًا، والتقدير: "زعم الذين كفروا عدم بعثهم حاصلًا" ، لكن الأولى أن : أن وما دخلت عليه سدت مسد المفعولين.

- الصورة الثانية الغالبة في "زعم" : أن تدخل على أن واسمها وخبرها.
يقول المصنف : " والأكثر في هذا : وقوعه على أنَّ وأنْ وصلتهما" يقصد : اسمها وخبرها؛ لأن "أنَّ وأنْ" يسمونها من الحروف الموصولة ، فما بعدها هو صلتها .

مثل : وقد زعمت أني تغيرتُ بعدها ومن ذا الذي يا عَز لا يتغير
(زعم) فعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هي" ، و(أن وما دخلت عليه) سدت مسد المفعولين، وهو أولى
ولو قلت: أن وما دخلت عليه تؤول بمصدر هو المفعول به الأول، والمفعول به الثاني مقدر؛ لجاز ذلك، ولكن فيه شيئا من التكلف.
والتقدير : "وقد زعمت تغيري بعدها" .

ج- ما يدل على اليقين في الغالب ، ولكن قد يدل على الرجحان :
وهما فعلان : "رأى ، وعلم"

قال سبحانه : {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا} (المعارج: 6-7)
في الآية فعلان : "يرونه" ، و "نراه" فأي الفعلين يدل على الرجحان ؟
"يرونه بعيدا " هل يترجح عندهم أنه بعيد أم أنهم متيقنون ؟ يترجح .
"نراه قريبا" يدل على اليقين في الخبر ؛ لأن الله تعالى وهو القائل لهذا الكلام .
{إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا}.
إن: حرف ناسخ ، هم : اسمها ، ضمير متصل إما أن يكون مبنيًا على الضم ، وإما أن يكون مبنيًا على السكون، إذا قلنا إن الضمير "هم" ، يرونه : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة، الواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، الهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول ، بعيدًا : مفعول به ثانٍ منصوب .
الفعل يرون دخل على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر "هو بعيد" .
والفعل (رأى) هنا دال على الرجحان في الخبر وليس ذلك بالغالب .
{وَنَرَاهُ قَرِيبًا}
الواو : عاطفة ، نرى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر ،
الهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، قريبًا : مفعول به ثانٍ .
والفعل (رأى) هنا دال على اليقين في الخبر وهو الغالب .

- الفعل "رأي" الغالب فيه أنه دال على اليقين ، ولكنه قد يدل على الرجحان .

قول الله سبحانه وتعالى {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ} (محمد: 19)
أي : اعلم علم اليقين أنه لا إله إلا الله ، فعل أمر مبني على السكون ، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت" ،
أن : حرف ناسخ يدل على التوكيد، الهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن،
(لا إله إلا الله) كتب في إعرابها رسالة ؛ وإعربها بالجملة : لا إله إلا الله : الجملة في محل خبر إن ،
(أن وما دخلت عليه) في تأويل مصدر سد مسد المفعولين ،
أو (أن وما دخلت عليه) سدت مسد المفعول الأول ، المفعول الثاني مقدر، والتقدير : "فاعلم وحدانية الله حاصلة" .
والفعل (اعلم) هنا ؛ دال على اليقين وهو الغالب .

إعراب قول : "لا إله إلا الله"
لا: نافية للجنس ، إله: اسمها مبني على الفتح لأنه مفرد ، إلا: أداة استثناء ملغاة ، الله: يجوز أن تكون بدلًا من كلمة إله ، ويجوز أن تكون مبتدأ خبره محذوف ، والغالب في خبر لا النافية للجنس أن يكون محذوفًا .
ويمكن تقديرها : "لا إله بحق إلا الله".

قال تعالى : {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ} (الممتحنة : 10)
أي : إن ترجح عندكم إيمانهن ، لأنه لا يستطيع أحد أن يتيقن بإيمانهن .
إن : شرطية ، علم : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، سُكن آخره لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، والتاء : ضمير مستتر مبني على الضم في محل رفع فاعل، والميم للجمع .
المفعول به الأول : الضمير هن ، والمفعول به الثاني : مؤمنات.
(علم) فعل قلبي دال على الرجحان في الخبر في هذه الآية ، والكثير فيه أن يدل على اليقين.

- الفعل "علم" فعل قلبي دال على اليقين غالبا ، لكن قد يدل على الرجحان .

المحاضرة (18)

تابع أفعال القلوب

د- ما يدل على الرجحان في الغالب ، ولكن قد يدل على اليقين :
وهي ثلاثة أفعال : **" ظن ، حسب ، خال"**

- الفعل "ظن" الغالب فيه أنه يدل على الرجحان في الخبر، ولكن المتتبع لكلمة "ظن" والمشتق منها نحو "يظن" ، في القرآن الكريم ، يجد أنها تدل على اليقين في الخبر ، ولم تدل على الرجحان في القرآن إلا قليلا .
وربما يوجه ذلك بأن ما وردت فيه لليقين في القرآن الكريم حصول الشك فيه غير متوقع، والمفترض أن يكون متيقنًا حاصلًا.

قال الشاعر :
ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليًا فعَرَّدت فيمن كان عنها مُعَرِّدا
أي : ترجح عندي أنك إن شبت لظى الحرب ستفعل كذا ، لكن تبين خلافه.
الشاهد : "ظن" دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما مفعولين ، التاء : ضمير متصل في محل رفع الفاعل، الكاف : مفعول به أول، صاليًا : مفعول به ثانٍ.

قال تعالى {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِين * الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُون} (البقرة: 45)
"ظن" هنا تدل على اليقين ، لأن الخاشعين هم الذين يتيقنون بذلك .
يظنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، الواو : ضمير متصل في محل رفع فاعل ،
(أن وما دخلت عليه) في تأويل مصدر سد مسد المفعولين.
الإعراب التفصيلي لقوله : "أنهم ملاقوا ربهم" أن : حرف ناسخ ناصب ، الهاء : اسم أن مبني على الضم في محل نصب ، والميم تدل على الجمع ، ملاقوا : خبر أن مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم ، ربِّ : مضافة إلى الهاء وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، والميم دالة على الجمع ، وأن وما دخلت عليه : سدت مسد المفعولين .

قال الشاعر :
وكنا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً عشيةَ لاقينا جذاما وحميرًا
أي : كنا نتوقع الأمور سهلة وميسرة عشية لاقينا جزامًا وحميرًا، لكن تبين لنا خلاف ذلك.
حسب : فعل قلبي دال على الرجحان في الخبر نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر"كلَّ بيضاء شحمة" .
كلَّ : مفعول به أول ، بيضاء : مضاف إليه مجرور بالفتح نيابة عن الكسرة ، شحمة : مفعول به ثانٍ ، عشية : ظرف منصوب ،
لاقى : فعل ماضي ، ونا : ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والجملة"لاقينا" في محل مضاف إليه ، جذامًا : المفعول به،
وحميرًا : معطوف عليه.
الشاهد هنا : (حسب) فعل ماضٍ دال على الرجحان في الخبر، وهذا هو الغالب فيه.

وقال الشاعر :
حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رباحًا إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلًا
ترجح عندي أن التقى والجود خير تجارة أم أنني متيقن ؟ الذي يناسب هذا المقام أن "حسب" بمعنى : تيقن .
الشاهد : (حسب) فعل ماضٍ دال على اليقين في الخبر، وليس هذا هو الغالب فيه.
التقى : المفعول به الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر،
الواو :عاطفة ، الجود : معطوف على الواو ، خير : مفعول به ثانٍ ، تجارة : مضاف إليه.

- الفعل "حسب" من أفعال القلوب الدالة على الرجحان في الخبر غالبا ، وقد تدل على اليقين أحيانا .

- الفعل "خال" يتميز عن بقية الأفعال الأخرى بميزة صرفية وهي : همزة الفعل المضارع في كل الأفعال غير الرباعية الثلاثي والخماسي والسداسي مفتوحة ، إلا الفعل خال ، فإن مضارعه مكسور الهمزة ولا يوجد له شبيه .
تقول : "إخالُ" بالكسر وليست بالفتح.

- الفعل "خال" يدل على الرجحان غالبًا، وقد يدل على اليقين أحيانًا .

قال الشاعر:

إخالُك إنْ لم تَغْضُضِ الطرفَ ذَا هوىً   يَسُومُكَ ما لا يُستطاعُ مِنَ الوَجْدِ

أي : يترجح عندي أنك إن لم تغضض الطرف فستصير صاحب هوى، ويكلفك ما لا تستطيع.
الفعل : (إخال) فعل قلبي يدل على الرجحان في الخبر، نصب مفعولين.
المفعول الأول : الكاف في "إخالك" ، (إن لم تغضض الطرف) جملة معترضة .
ذا : المفعول به ثاني، منصوب وعلامة نصبه الألف؛ اسم من الأسماء الخمسة ، بمعنى : صاحب هوى.
الفعل "إخال" هنا دال على الرجحان في الخبر .

وقال الشاعر :

ما خِلْتُني زِلْتُ بعدَكُم ضَمِناً   أشكُو إليكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ

أصل البيت : "خلتني ما زلت بعدكم ضمنًا" ، فدخلت خال وفاعلها والمفعول به الأول بين ما، وزال .
(خلتني) الفعل، التاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، النون : للوقاية ، الياء : ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول ، ضمنا : المفعول به الثاني.
الفعل "خال" هنا يدل على اليقين ؛ لأنه يتحدث عن نفسه فهو يعرف ومتيقن أنه مريض أو متألم بسبب فراقه ؛ فالغالب في رأيه أنه يقيني ، وإن كان المحقق قد ذكر أنه يدل على الرجحان .
فإن كان ذلك ، فأين شاهد الفعل خال، وهو دال على اليقين ؟

شاهد آخر على دلالة "خال" على اليقين :

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي   لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

لا شك أنه متيقن أن له اسمًا .
(خال) : فاعل ، والتاء : فاعل ، والنون : للوقاية ، والياء : المفعول به الأول ، وجملة "لي اسم" هي المفعول به الثاني.

المحاضرة (19)

تنبيهات حول أفعال القلوب + أفعال التصيير

هي القسم الثاني من قسمي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين :

*** ذكر المصنف تنبيهين متعلقين بأفعال القلوب :**

1- الأفعال الدالة على المعاني القلبية ، في بعض الأحيان وهي متضمنة للمعاني القلبية لا تنصب مفعولين نحو :

أ- الفعل "علم ، ظن ، رأى ، حجا" .

الفعل "علم" قد يأتي بمعنى "عرف" ، وحينئذٍ يخرج من بابنا ويكتفي بمفعولٍ واحد .

نحو قوله تعالى : {وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا} (النحل: 78)

معنى تعلمون هنا : تعرفون ، وعلى هذا فإن الفعل (تعلمون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل ، شيئا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، ولا يوجد مفعول به ثاني .

الفعل "ظن" قد تأتي بمعنى "اتهم" ، وحينئذٍ يكتفي بمفعول به واحد.

نحو قوله تعالى : {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ} (التكوير:24)

ضنين فعيل بمعنى مفعول، والتقدير فيها: "وما هو على الغيب بمضنون" أي: بمشكوك فيه.

واسم المفعول لا يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، وإنما يرفع نائب الفاعل ، وهذا النائب عن الفاعل أصله كان مفعولًا به.

الفعل "رأى" قد يأتي بمعنى "ذهب" من الرأي "المذهب" نحو :

"رأى أبو حنيفة حل كذا، ورأى الشافعي حرمته" وحينئذٍ تكتفي بمفعول به واحد.

كذلك الفعل "حجا" إذا أتى بمعني : قصد ، يكتفي بمفعول به واحد ، نحو : "حجوت بيت الله" .

ب- هناك بعض الأفعال القلبية ، لا تنصب مفعولًا به أصلًا ؛ لأن معانيها غير المعاني التي سبق ذكرها ،

نحو : "وجد فلان ضالته" ، "وجد فلان" بمعنى : حقد على فلان ؛ لأنها فعل لازم ، "وجدت على فلان" بمعنى : حزنت عليه.

- إذا كانت ألفاظ الأفعال القلبية لم تدل على معانٍ قلبية فلا تدخل في باب أفعال القلوب .

2- ألحقوا "رَأى" الحُلميَّة بـ "رَأى" العِلميَّة أنها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

الحلمية نحو : "رأى في المنام" ، والعليمة ذكرناها سابقا على أنها من الأفعال القلبية واستشهدنا لذلك .

ومنه قول الشاعر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِـي وطَلْقٌ — وَعَمَّـارٌ وَآوِنَـةً أَثَـالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتّى إِذَا مَـا — تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا

الفعل (أرى) هنا بمعنى : الحلم والمنام، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، (هم) : المفعول به الأول، (رفقتي) : المفعول به الثاني.

مصدر "رأى" الحلمية : الرؤيا بالمنام، وكذلك الرؤيا البصرية .

ومنه قوله سبحانه : {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ} قال ابن عباس : "هي رؤيا عين وليست رؤيا منام".

* أفعال التصيير .

وهي : "جعل ، ردَّ ، ترك ، اتخذ ، تَخِذَ ، صيَّر ، وهب (جامد لا يأتي إلا بصورة الماضي) "

معنى التصيير : التحويل ، يتحول الشيء إذا دخل عليه الفعل من حال إلى حال.

عملها : تعمل عمل أفعال القلوب، لكنها لا تدل على معانٍ قلبية ؛ بل تدل على التحويل والتغيير والتبديل.

تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين : المبتدأ مفعول به أول، والخبر مفعول به ثانٍ.

- الفعل "جعل" مر بنا أنه دال على الرجحان في الخبر ، لكنه هنا يدل على التصيير ،

والفعل "وهب" جامد لا يأتي منه إلا الماضي وليست بمعنى أعطى، وإنما بمعنى صير.

قال تعالى: {وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا} (الفرقان:23)

أي : صيرناه هباءً منثورًا ، (جعل) فعل ماضٍ، ونا : فاعل، والهاء : مفعول به أول، وهباءً : مفعول به ثانٍ، ومنثورًا : صفة .

أصل المبتدأ والخبر : "هو هباءٌ منثورٌ" ، لما دخلت جعل تحول الضمير المنفصل إلى ضمير متصل.

وقال تعالى {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِم} (البقرة: 110) كفارًا.

معنى يردونكم : يصيرونكم، (يردون) فعل مضارع مرفوع ؛ لأنه لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم، وعلامة رفعه ثبوت النون،

والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع الفاعل، والكاف : مفعول به أول، والميم : تدل على الجمع،

وكفارًا : مفعول به ثانٍ ، وأصل المبتدأ والخبر قبل دخول هذا الفعل: "أنتم كفارٌ" دخل عليه فتحول الضمير أنتم بعد أن كان مبتدأ إلى مفعول به؛ فصار ضميرًا متصلًا في محل نصب .

وقال تعالى : {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ} (الكهف: 99)

الفعل (ترك) بمعنى صير، نا : ضمير متصل في محل رفع فاعل ، بعض : مفعول به أول ، والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مضاف إليه، والميم : تدل على الجمع ، يومَئذٍ : منصوبة على الظرفية ، إذ : ظرف مبني على السكون ،

والمراد به : الدلالة على يوم القيامة ، أما التنوين فيه : تنوين عوضٍ عن جملة أي : جملة حذفت وجاء التنوين عوضًا عنها،

ولعل التقدير فيه : "وتركنا بعضهم يومئذُ تقوم القيامة" وجملة "تقوم القيامة" حذفت، وحل التنوين محلها.

وجملة (يموج في بعض) حلت محل المفعول به الثاني.

أصل المبتدأ والخبر : "بعضهم يموج في بعض" .

وقال تعالى : {واتخذَ اللهُ إبراهيمَ خليلًا}

أي: صير الله إبراهيم خليلًا، (اتخذ) فعل ماضٍ، الله : فاعل ، إبراهيم : مفعول به أول ، خليلًا : مفعول به ثانٍ.

قال الشاعر :

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً   وفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

الشاهد: (تخذ) نصبت مفعولين أولهما : غراز ، والثاني : كلمة دليلا.

وقال آخر :

ولعبت طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ   فَصُيِّرُوا مثلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ

(صير) مبني للمجهول، والواو : في محل نائب فاعل، وكانت مفعولًا به أولًا، (كعصف) المفعول به الثاني.

ومثال الفعل "وهب" : قولك : "وهبني الله فداك"

(وهب) فعل ماضٍ، والنون : للوقاية، والياء : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول ،

وفداك: مفعول به ثانٍ ، ولو كانت فداءَك لظهرت عليها الفتح، لكنها مقصورة ، فلم تظهر عليها الحركة.

المحاضرة (20)

إلغاء العامل وعدم نصبه للمفعولين

- الإلغاء والتعليق لا يدخلان أفعال التصيير ، بل كلها عاملة ؛ سواء تقدمت الأفعال أم تأخرت ، أما الأفعال القلبية فيدخلها ذلك عدا الفعل القلبي الجامد.
- الفعلان الجامدان "تعلّم" بمعنى اعلم ، والدال على اليقين ، و"هبْ" ليس من الهبة والعطاء ، لا يجيء فيهما إلغاء ولا تعليق.

متى يجوز إلغاء العامل ؟

إلغاء العامل القلبي غير الجامد جوازا وليس وجوبا ؛ إذا توسط بين المعمولين "المبتدأ والخبر"، أو تأخر عنهما .
مثال توسط العامل : "عبدا الله ظننتُ جالسٌ" ، ومثال التأخر : "عبد الله جالسٌ ظننتُ"
هنا يجوز أن تعمل ظن ويجوز أن تلغيها، فإذا أعملتها ستنصب المفعولين، هذا جائز وهو الأصل.

- الأصل أن يعمل العامل إذا توسط بين المعمولين، فيجوز أن تعمل ويجوز أن تلغي على السواء، وليس واحد منهما راجح .
أما إذا تأخر العامل عن المعمولين فالراجح أن تلغيه ولا تعمله "تبطله" .

شواهد ألغي فيها العامل القلبي :

قول الشاعر : أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخَوَرُ
هذا من شواهد الإلغاء لتوسط العامل بين المعمولين.
الهمزة : للاستفهام، بالأراجيز : جار ومجرور، الياء : حرف نداء، وابن : منادى ، وهو مضاف ، اللؤم : مضاف إليه، توعِدُ : فعل مضارع، النون : للوقاية، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت" ، والياء : ضمير متصل مبني على لسكون في محل نصب مفعول به.
في الأراجيز : جار ومجرور في محل خبر مقدم، اللؤم : مبتدأ مؤخر، الخور : معطوف عليه، والفعل القلبي : خال، والتاء : فاعل.
لو قال: "وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمَ والخورَ" ، فهل عمل أم لم يعمل ؟ نعم عمل.
هل هو جائز أن يفعل ذلك ؟ نعم.
أيهما أرجح أن يعمل أو أن يلغى؟ ليس فيه ترجح، لأن الفعل متوسط بين المعمولين، فالإعمال والإلغاء جائزًان بلا ترجيح .
ما دليلنا على أنه أبطل عمل "خال" في الشاهد المذكور سابقا ؟
الدليل : أن كلمة "اللؤم" مرفوعة ؛ لأنه لو أعمل لكانت منصوبة ، وقد أبطل العامل هنا لتوسطه بين المعمولين ، ويجوز إعماله.
في هذا الشاهد توسط العامل بين المعمولين وأبطل عمله فيهما ، ويجوز أن يعمل .

وقول الشاعر:

لنا شَيْخَيْن لا يَنْفَعانِنَا غَنِيَّيْن لا يُجْدِي علينا غِناهُما
هما سيدانا يزعمانِ وإنما يَسُودانِ إن أيسرت غنمَاهما

(يزعمان) فعل قلبي يدل على الرجحان في الخبر، متأخر عن المعمولين ، أبطل عمله في هذا الشاهد ، ذلك أن "هما" ضمير رفع منفصل ، فلو أعمل هذا العامل يجب أن يأتي بضمير نصب منفصل ، (سيدانا) : خبر مرفوع ، وهذا دليل واضح على أنه لم يعمل ؛ لأنه رفع بالألف.

"سيدانا" تأخر عن المعمولين فهل الأولى أن نعمله ، أو أن نبطل عمله ؟
ما دام تأخر عن المعمولين فالأولى أن نبطل عمله، ولو أعملناه "إياهما سيدين يزعمان" فلا مانع ؛ لكن الأولى ابطال عمله .
في هذا الشاهد تقدم المعمولان على العامل فأبطل عمله فيهما ، والإبطال أولى .

أفعال القلوب وأفعال التصيير الجامدة والمتصرفة لها ثلاث حالات :

إما أن تعمل ـــــ حاصل في جميع الأفعال وهو الأصل ؛ سواء تقدمت أم تأخرت أم حال بينها حائل ، سواء كان فعلًا قلبيًّا، أم دالا على التصيير، أم جامدا ، أم متصرفًا .

وإما أن تلغى ـــــ يختص بالأفعال القلبية ، ولا يجوز في أفعال التصيير، ولا يجوز في الأفعال الجامدة من أفعال القلوب.

وإما أن تعلق ـــــ يختص بالأفعال القلبية ، ولا يجوز في أفعال التصيير ، ولا يجوز في الأفعال الجامدة من أفعال القلوب.

إلغاء العامل : هو إبطال العمل لفظًا ومحلًا .

سبب الإلغاء : توسط العامل بين المعمولين، أوتأخر العامل عن المعمولين.

المقصود بقوله لفظا : أن المنصوب في الإعمال يصير مرفوعًا.

والمقصود بقوله محلًّا : لا يبقى له محل من الإعراب على أنه منصوب ؛ بل يكون مبتدأ وخبرا خالصين ولو عطفت عليه، أو وصفته، أو أبدلته منه، أو أكدت فإنك لا تعامل محله ؛ لأن محله قد ذهب.

مقدم على المعمولين نحو : "عددتُ زيدا كريما" ـــــ وهو الأصل .

توسط العامل بين المعمولين نحو : "زيدا عددتُ كريمًا" ، " زيدٌ عددتُ كريمٌ " ـــــ يجوز الإعمال والإلغاء سواء.

تأخر العامل عن المعمولين نحو : " زيدٌ كريمٌ عددتُ " ـــــ يجوز الإعمال والإبطال أولى .

- إذا أبطل العمل في المبتدأ فلا بد أن يبطل في الخبر ، ولا يجوز أن تعمل في أحدهما وتلغي في الآخر .

المحاضرة (21)

تعليق الأفعال القلبية عن العمل في المعمولين

التعليق: هو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا.

أي : محل اللفظ لا يزال الفعل عاملًا فيه، فهو مرفوع لفظًا منصوب محلًّا، والدليل على كونه منصوبًا محلا : أنه لو أتبعت عليه عطفت عطفًا، أو وصفًا، أو توكيدًا، أو بدلًا ، يجوز لك أن تعطف على اللفظ فترفع، أو أن تعطف على المحل فتنصب.

لفظًا: المبتدأ والخبر يصيران مرفوعين، ولا يصيران منصوبين بعد الفعل المعلق عن العمل.

لا محلًّا : يبقى لهذا الفعل عملًا في محل الاسم ، فيبقى محلهما منصوبًا.

سبب التعليق : أن يتوسط بين العامل والمعمولين لفظًا من الألفاظ التي لها الصدارة ؛ سواء كان بين العامل والمعمولين، أو كان متصلا بواحد من المعمولين.

وما دام له الصدارة فلا يمكن أن يعمل فيهما قبله ؛ لأن له حق الصدارة ولا يتقدم عليه .

الألفاظ التي لها حق الصدارة التي تمنع عمل الفعل القلبي لفظا :

هي : "أسماء الاستفهام، وحروف الاستفهام، وحروف الشرط، وأسماء الشرط، ولام الابتداء، ولام القسم ، وما النافية، وإن النافية، ولا النافية"

قال تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ} [البقرة: 102]

الفعل علم، والمفعولان هما : من اشراه "المبتدأ" ، ما له في الآخرة من خلاق "الخبر" ، لكن "من" مبنية لا يظهر فيها علامة الإعراب حتى نعرف هل الفعل معلقًا عن العمل، أم لم لا ؟

يمكن أن يمثل لهذا : "علمتُ لزيدٌ مجتهدٌ"

(علم) الفعل ، والتاء : فاعل، زيد : مرفوعة، ولا يجوز أن تقول "لزيدًا مجتهدًا" مع أن الفعل القلبي متقدم وينصب مفعولين ، لكن جاءت لام الابتداء وهي من ألفاظ الصدارة ، فحالت دون عمل هذا العامل في اللفظ ، لكن له عمل في المحل.

قال الشاعر :

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي إن المنايا لا تطيشُ سهامُها

الشاهد : الفعل (علم) علق عن العمل في المفعولين ، "لتأتين منيتي"جملة في محل نصب الفعل "علمت" سدت مسد المفعولين ، دخلت عليها لام القسم، ولا يظهر أهي مرفوعة أم منصوبة ؛ لأنها جملة فعلية ، والذي دلنا على أن هذه اللام لام القسم : وجود نون التوكيد بعدها ، التي تدل على أن هذه اللام واقعة في جواب قسم مقدر.

"علمت والله لمحمدٌ مسافرٌ"

اللام : واقعة في جواب القسم، ومحمد : مرفوعة على أنها مبتدأ ، مسافر : خبر، وهي مرفوعة لكنها في محل نصب ؛ لأنها في الأصل مفعول به أول لـ"علم" المعلق عن العمل ؛ لأنه ما استطاع أن يعمل فيها مع أنه متقدم ؛ بسبب وجود لام القسم .

وقول الله : {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ}

هؤلاء : مبنية ، ينطقون : جملة فعلية ، ولم تظهر علامة الرفع لا في المبتدأ "هؤلاء" ولا في الخبر "ينطقون" .

"ظننت ما عبدُ الله موجودٌ"

عبد : كلمة معربة تظهر عليها علامة الإعراب ؛ فتبين أن هذا الفعل المتقدم معلق عن العمل فيها.

- **من الأشياء التي تعلق الفعل عن العمل "لا النافية، وإن النافية" ، لكن اشترطوا في هذين الحرفين شرط : أن تكون في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر؛ ولا وإن النافية واقعتان في وجواب هذا القسم .**

نحو : "علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌ"

القسم : والله، لا : واقعة في جواب القسم ، زيد : مبتدأ مرفوع ، وهنا ظهرت علامة الإعراب.

"عملت إن زيدٌ قائمٌ"
لا يوجد قسم في اللفظ لكنه مقدر.

- إذا لم تكن تنوي قسمًا، فإن ظاهر كلام المصنف أن "لا وأن" النافيتان لا تعلقان إلا إذا لفظت بالقسم أو نويته.
بمعنى أنك تستطيع أن تقول: "علمت لا زيدًا في الدار ولا عمراً" ، بشرط ألا تكون ناويًا للقسم ، فإن كنت ناويًا فعلق الفعل عن العمل ، يعني: ارفع الكلمة الموجودة .

- للاستفهام الذي يعلق الفعل عن العمل صورتان : أن يتوسط حرف الاستفهام بين الفعل والمفعولين، أو أن يكون واحد من المعمولين اسم استفهام.
حرفا الاستفهام : "الهمزة، هل" بقية أدوات الاستفهام أسماء "أي، ومن، ومتى، وأيان، وأين، ونحو ذلك"
مثال الصورة الأولى :
قوله تعالى : {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109]
العامل القلبي "أدري" ، قريب : معلقة، وهي المبتدأ الذي لم يظهر عليه عمل الفعل القلبي ، وجاءت همزة الاستفهام متوسطة بين الفعل أدري وبين المعمولين "قريب، بعيد"
ما : اسم موصول وما دام اسما موصولا، فلابد أن يكون هو المبتدأ فيصير مبتدأ مؤخرًا، توعدون : صلة الموصول، وقريب : خبر مقدم ، وقد علق العامل القلبي "أدري" عن العمل بسبب وجود الهمزة التي توسط تبين المعمولين.
مثال الصورة الثانية :
قوله تعالى {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} [الكهف: 12]
الفعل "نعلم" ، لم تظهر علامة النصب على المفعول به ، "أيٌّ" مبتدأ مرفوع ، الحزبين : مضاف إليه ، أحصى : خبر ، محل المبتدأ والخبر منصوب ، أما اللفظ فظاهره أنه مرفوع .

- لا يدخل شيئًا من الإلغاء أو التعليق في أفعال التصيير ؛ سواء وجد ما يحول بينها مثل أدوات الاستفهام أم لم يوجد، وسواء تأخر العامل عن المعمولين أم لم يتأخر.
فلا يجوز في قولك : "الطينَ صيرتُ خزفًا" أو "الطينَ خزفًا صيرتُ" أن تلغيه فيصبح :
"الطينُ صيرتُ خزفٌ" أو "الطينُ خزفٌ صيرتُ" بل لابد أن تعمله؛ لأنه ليس فعلًا قلبيًّا.
كذلك لا يجوز الإلغاء والتعليق في الأفعال الجامدة "هب بمعنى اعتقد" و"تعلم بمعنى اعلم" حتى لو توسطا بين المعمولين، أو تأخرا عنهما.

هل الإعمال والإلغاء والتعليق خاص بالزمن الماضي ؟ لا .
- الإعمال والإلغاء والتعليق يكون في جميع تصاريف هذه الأفعال .

المحاضرة (22)

أحكام في الإلغاء والتعليق

* متى نعلق ومتى نلغي ؟

نلغي العامل : إذا توسط بين المعمولين أو تأخر عنهما ، ونعلق العامل : إذا جاء بعده شيئًا له الصدارة.

ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟

1- أن العامل الملغى لا عمل له لا في اللفظ ولا في المحل، والعامل المعلق له عمل في المحل، ولذلك يجوز أن تتبع على العامل المعلق بالنصب . فتقول : "علمتُ لعبدُ الله قائمٌ وغيرَ ذلك"

علمت: فعل معلق عن العمل بسبب لام الابتداء، أو لام القسم إذا قدرنا قسمًا، عبد : مبتدأ ومضاف، ولفظ الجلالة : مضاف إليه، قائمٌ : خبر المبتدأ، غير : عطفناها ونصبناها ؛ لأن الفعل الذي قبلها معلق عن العمل، فله عمل في المحل، وليس في اللفظ.

ومنه قوله الشاعر :

وما كنتُ أدري قبل عزةَ ما البكا   ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولتِ

أدري : فعل قلبي علق عن العمل بسبب وجود اسم الاستفهام في ما بعده ، ما : اسم استفهما مبني وهو مبتدأ ، البكا : خبره ، ويترجح عندي أنها مبتدأ مؤخر، وما : خبر مقدم صُدر وجوبًا ؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة ، وإن كان بعض النحويين لا يقر هذا الترجيح مع أن اسم الاستفهام نكرة و"البكا" معرفة ، فكيف تخبر عن النكرة بالمعرفة ؟ الشاهد : موجعات معطوف على "ما"، أو معطوف على "البكا"، والذي يظهر لي أنه معطوف على "البكا"، وهي مرفوعة ؛ لأن الفعل قبلها معلق ، لكن "موجعات" منصوبة وعلامة نصبها الكسرة ، ولو لم يكن للفعل القلبي عمل في المحل لما جاز لنا أن نعطف بالنصب ولعطفناها بالرفع "ولا موجعاتُ" وهذا جائز ؛ لأنه يكون حينئذ قد عطف بناء على اللفظ ؛ واللفظ الذي قبله مرفوع.

2- أن الفعل المعلق يجب تعليقه بسبب وجود ما له الصدارة، أما الفعل الملغى يجوز إلغاؤه لتوسطه أو لتأخره ، ولا يجب .

فيجوز أن تقول في توسط العامل : "زيدٌ ظننتُ قائمٌ" فتلغي ، و"زيداً ظننت قائماً" فتعمل ،

ويجوز ذلك في تأخر العامل أيضا : "زيدٌ قائمٌ ظننتُ" ، "زيدًا قائمًا ظننتُ".

لكن لا يجوز لك أن تعمل إذا حال بين العامل والمعمول لفظ من ألفاظ الصدارة نحو : "علمت لزيدا مجتهدا" ،

فالتعليق سببه موجب والإلغاء سببه مجوز وليس موجبًا.

قلنا بإلغاء العامل إذا توسط بين المعمولين، أو تأخر عنهما، فهل يجوز إلغاؤه إذا تقدم عليهما ؟

هل يجوز أن تقول "ظننت زيدٌ جالسٌ ، ظننت عبد الله موجودٌ" ؟

البصريين وجمهرة النحاة ـــــــ يمعنون إلغاء العامل المتقدم ، ويقولون: ما دام متقدمًا فحقه أن يعمل.

الكوفيون والأخفش من البصريين ـــــ يجيزون إلغاء العامل القلبي المتقدم.

وعندهم على ذلك شواهد :

قول الشاعر:

كذاك أدِّبتُ حتى صار من خُلقي   أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

الفعل القلبي : (رأى) متقدم على المعمولين ولم يعمل ، ولا يوجد معلق عن العمل مما له الصدارة .

ملاك : مبتدأ ، والأدب : خبر.

وقول الشاعر :

أرجوا وآملُ أن تدنو مودتُها   وما إخالُ لدينا منكِ تونيلُ

أين العامل " الفعل القلبي (إخال)

ما موقعه ؟ تقدم على المعمولين .

هل يوجد معلق عن العمل ؟ لا يوجد شيء علقه عن العمل .

هل عمل أو ألغى ؟ ألغى .

ما الدليل على أنه ألغي عمله ؟ رفع كلمة "تنويل" ؛ لأنه لو أعمل لقال "تنويلا" .

توجيه البصريين وجمهرة النحاة في ذلك :

لهم فيه واحد من توجيهات ثلاثة :

1- أنه شعر ، والشعر موضع ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه.

2- أن يكون من باب التعليق ، ويحتمل أن هناك لام ابتداء مقدرة .

فيكون التقدير : "إني رأيت لملاكُ الشيمةِ الأدبُ" ولام الابتداء هي التي علقت الفعل عن العمل. ويكون التقدير في البيت الثاني : "وما إخال للدينا منك تنويلُ" فيكون ذلك من باب التعليق وليس من باب الإلغاء ؛ لأن إلغاء العامل المتقدم لا يجوز.

3- أن يكون من باب الإلغاء ، لكن العامل ليس متقدما في الحقيقة ، وإنما متوسط في الجملة .

حيث تقدم عليه كلمة "أني" في الشاهد الأول ، وكلمة "وما" في الشاهد الثاني ، وبالتالي ليس متقدما .

وعليه فإن المقصود :

- الذي يبيح الإلغاء : ليس فقط أن يتوسط بين المعمولين ؛ بل أن يتوسط العامل بين المعمولين أو أن يتأخر المعمولان عنه، لكنه مذكور في منتصف الجملة.

وقال بعضهم ليخرج من هذا الأمر : " العامل معمل "

فكيف يكون ذلك وما بعده مرفوع ؟ ولو كان هذا العامل عاملا لنصب كلمة "ملاك" وكلمة "الأدب" ، وكلمة "تنويل" ؟

قال : لا يلزم أن يكون المعمولان موجدين في اللفظ ، ويمكن أن يكون بعضهما مقدر .

(رأى) فعل قلبي ، المفعول الأول : محذوف أو ضمير الشأن المقدر ، وتقديره "أني رأيته ملاكُ الشيمةِ الأدبُ" ،

يعني : رأيت الشأن، المفعول الثاني : جملة "ملاك الشيمة الأدب"

وتقدير الثاني "وما إخاله لدينا منك تنويلُ"

فيكون العامل قد عمل، لكن المرفوع هو المفعول الثاني لكونه جملة ، والجملة لا يضير أن تكون مرفوعة ، فتكون في محل المفعول الثاني لكنها مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعًان .

خلاصة ذلك :

في إلغاء العامل القلبي المتقدم مذهبان :

الكوفيون والأخفش ـــــــــــ أنه يجوز واستشهدوا ووجه استشهادهم :أن الفعل القلبي متقدم وبعده المبتدأ والخبر وقد جاءا مرفوعين ولم يعمل بهما في ظاهر النص ، ولنا الظاهر وليس التأويلات المتكلفة أو الخفية.

البصريون وجمهرة النحاة ــــــــ ما دام العامل متقدمًا فحقه أن يعمل،

وهذان الشاهدان من باب :

الضرورة الشعرية ، أو فيهما واحد من أمور ثلاثة :

أ- إن الفعل المتقدم معلق وليس مُلغى، لاحتمال وجود هناك لام ابتداء مقدرة هي التي علقت الفعل عن العمل.

ب- هو من الإلغاء، لكن الإلغاء بسبب التوسط ، فالتوسط نوعان الثاني منه : أن يتوسط العامل في الجملة.

ج- أن يكون العامل عاملا ، لكنه عمل في ضمير مقدر هو المفعول به الأول ، وعمل في جملة "ملاك الشيمة الأدب" ، وفي جملة "لدينا منك تنويل" على أنها المفعول الثاني.

وهي التوجيهات متكلفة ، فلا مانع أن نقول: إنها من باب الضرورة الشعرية.

المحاضرة (23)

حذف المفعولين في باب ظن وأخواتها

- الأصل في المفاعيل أنها فضلات ، وما دامت فضلات وليست بعمد ؛ فإنه يجوز ذكرها وحذفها.
فيمكنك أن تقول "قرأت" ، "قرأت ديوانًا" المفعول به ليس أساسيا في الجملة، وإنما الفاعل هو الأساسي ، فإذا ذكرت الفعل، فلا بد له من فاعل، أما المفعول به فأنت بالخيار تذكره أو لا تذكرة في غير هذا الباب.

- المفعولات في هذا الباب أصلهما المبتدأ الخبر، والمبتدأ والخبر من العمد، لكن لما دخلت عليها أفعال ظن وأخواتها تحولت من كونها مبتدآت وأخبارًا إلى كونها مفاعيل، فهل نعطيها حكمها قبل دخول ظن وأخواتها ؟ فلا يجوز لك حذفها . أم نعطيها حكمها بعد دخول ظن وأخواتها حينما أصبحت مفاعيل ؟ فيجوز لك حذفها.

الحذف على قسمين :
1- حذف المفعولين معًا.
لا يبقى إلا الفعل والفاعل، ويحذف المفعولان معًا، وإما أن يكون هذا الحذف اختصارًا، وإما أن يكون هذا الحذف اقتصارًا.
الحذف اختصارًا : أن يكون في السياق ما يدل على المفعولين المحذوفين.
الحذف اقتصارا : ألا يكون في الكلام دلالة على هذين المفعولين.

ما حكم حذف المفعولين اختصارًا ؟
قال ابن هشام الأنصاري : "يجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارًا"
يجوز حذف المفعولين معا و لا يبق واحد منهما اختصارًا ـــــــ عند جميع النحويين.
ومنه قوله تعالى : {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [القصص: 62]
تزعمون : فعل مضارع من الأفعال الخمسة ، الواو : ضمير متصل في محل رفع فاعل ، المفعولان محذوفان اختصارا لأن هناك دلالة عليهما في الكلام ، وتقديرهما : "تزعمون هم شركائي" المفعول الأول : هم ، المفعول الثاني : شركائي .
وقول الشاعر:
بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ترى حُبَّهمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ
تحسب : فعل مضارع من باب ظن أخواتها، فاعله تقدير مستتر تقديره "أنت" ، وقد حذف المفعولان معا اختصارًا،
تقديره: "وتحسب حبهم عارًا"
- يجوز بالإجماع حذف المفعولين معا اختصارًا إذا دل عليهما دليل في السياق .

ما حكم حذف المفعولين اقتصارًا ؟
أ- يمنع مطلقا حذف المفعولين اقتصارًا سواء كان الفعل من أفعال اليقين، أم من أفعال الرجحان.ـــــــ سيبويه والأخفش .
ب- يجوز مطلقا حذف المفعولين ـــــــ الناظم وأكثر النحويين.
واستشهدوا له بقول الله : {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: 216]
فعلان في هذه الآية من أفعال القلوب، ولا يوجد معهما مفعولان، حذف المفعولان اقتصارا ؛ لأنه ليس في الآية دليل عليهما وتقديرهما : والله يعلم الأشياء أو الأمور واقعة أو حاصلة، وأنتم لا تعلمون الأشياء أو الأمور حاصلة أو واقعة"

وقال تعالى: {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى} [النجم: 35]
الفعل : يرى، الفاعل ضمير مستتر، المفعولان ليس في الآية ما يدل عليهما ، فقد حذفا اقتصارًا.

وقال: {وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ} [الفتح: 12]
ظن : فعل ماض، والتاء : فاعل، والميم : للجمع، ظنَّ : مفعول مطلق وهو مضاف، وليس مفعولا به ، فالمفعولان قد حذفا اقتصارا .
ثلاث آيات كريمات ورد فيها ثلاثة أفعال من هذا الباب : "يعلم، ويرى، وظن" ، وقد حُذف معها المفعولان بدون دليل يدل عليها، فيقاس عليها؛ لأنه أفصح الكلام .

وكذلك حذف المفعولان حذفا اقتصاريا في هذا المثل ؛ لأنه لا يوجد فيه ما يدل على هذين المفعولين :
قول العرب : "من يسمعْ يَخَلْ" أي يتخيل وقوع هذا الشيء.
يخل : من أفعال القلوب يدل في الغالب على الرجحان في الخبر، ويدل أحيانًا على اليقين .
حذف المفعولان مع هذا الفعل حذف اقتصاري والتقدير : "من يسمع يخل ما سمعه واقعًا"
فيكون المفعول الأول : ما سمعه ، والمفعول الثاني : واقعا ، وليس في الكلام ما يدل على هذين المفعولين ؛
فدل ذلك على أنه حذف اقتصاري.
ج- (فيه تفصيل) يجوز حذف المفعولين فيما يدل على الظن و لا يجوز فيما يدل على اليقين ـــــــ الأعلم الشنتمري.

الشواهد التي ذكرها المصنف بعضها يدل على اليقين ، وبعضها يدل عل الظن :
ما يدل على اليقين : قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: 216] ، {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى} [النجم: 35]
ما يدل على الظن : {وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ} [الفتح: 12] ، وقول العرب "من يسمع يخل"
والأعلم يقول :

- الذين يمنعون سيبويه والأخفش ، والأعلم في بعض أفعال هذا الباب ، يقولون: إنه قليل.
ونقول : ما دام ورد في القرآن الكريم حتى ولو كان قليلًا فيجوز حذف المفعولين اقتصارًا .

2- حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر .
حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر اقتصارًا ـــــــ ممنوع بالإجماع.
فلا يجوز أن تقول: "ظننت محمدًا" ، ظننته ماذا؟!
حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر اختصارًا ـــــــ جائز بالإجماع ، إلا ابن مركون فيمنعه.
واستشهدوا بقول الشاعر:
ولقد نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ
تظني : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة.
ياء المخاطبة : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، غيرَه : مفعول به أول، والمفعول به الثاني محذوف جوازًا عند جمهور النحويين ، وتقديره : "فلا تظني غيره حاصلًا" .

المحاضرة (24)

إجراء القول مُجرى الظن

المقصود بإجراء القول مجرى الظن : أن ننصب المفعولين بقال وما يشتق منه "قال ، يقول ، قل ، قائل ، قلتَ..." كما ننصب بظن وأخواتها المفعولين.
الأصل في الفعل "قال ، يقول ، قل وما يشبهها مما يتضمن هذه الأحرف الثلاثة" : أنه يدخل على جملة محكية عند جمهور النحويين، وفي استعمال العرب عامة .
ما معنى محكية ؟
أي : لا تتيغير فتبقى على حالها ، لكنها في محل نصب مقول القول.
نحو : "قلت: ليقم محمد" ، "قلت: اجلس" ، "أقول: اجلسوا".

- الجملة التي يدخل عليها القول إما أن تكون جملة فعلية وإما أن تكون جملة اسمية.
إذا كانت هذه الجملة اسمية فتبقى مرفوعة ، المبتدأ والخبر مرفوعان ، لكنها مع كونها مرفوعة فإن المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ، وقد مر بنا طرف من حكاية الجملة في باب "إن وأخواتها" فلقنا: إن همزة إن تكسر وجوبًا إذا وقعت محكية بالقول .
أي : إذا تقدم عليها قال، أو يقول، أو أنا قائل، أو قل ... فإن همزتها تكسر وجوبا ؛ لأنها حينئذ جملة، وليست مفردًا.
لكن قبيلة "بني سليم" من العرب يجرون القول مجرى الظن مطلقًا ، فينصبون بالقول ومشتقاته، المفعولين كما ننصب بظن وأخواتها.
فإذا كانت الجملة التي يدخل عليها القول ومشتقاته فعلية ـــــــــ محكية باجماع .
لكن إذا كانت الجملة اسمية ـــــــــــ تبقى مرفوعة ، ولا يحصل فيها تغير إلا عند بني سيلم ، وعند بقية العرب يحصل بشروط .
إجراء القول مجرى الظن عند بقية العرب غير بني سيلم في الجملة الاسمية ـــــــــ جائز وليس واجب ، حتى لو توفرت الشروط .

شواهد على لغة بني سليم :
قول الشاعر : إذا ما جَرَى شَأوَينِ وَابْتَلّ عِطفُهُ   تَقولُ هزيزَ الرّيحِ مَرّتْ بأثأبِ
الشاهد : الشاعر أجرى القول مجرى الظن ، يعني : نصب به المفعولين، والدليل : أنه نصب كلمة "هزيزَ" وهي المفعول به الأول.

وقول الشاعر : إذا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ   وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ
يقول : إذا ظننت أو توقعت أني أصل إلى بلدة معينة في المساء فإني اصل إليها في الهجيرة "في الظهر" ؛ لأنه يركب فرسا نجيبة سريعة يستطيع بها أن يصل قبل الوقت الذي يقدره .
الشاهد : الشاعر أجرى "قال" مجرى الظن، فنصب المفعولين وهما : "أن المفتوحة الهمزة وما دخلت عليها"، قد سدت مسد المفعولين، ولو كان لم يجر القول في هذا البيت مجرى الظن، لقال : "إني آيب" بكسر الهمزة .

- إذا بنو سليم لا يشترطون شيئًا لإجراء القول مجرى الظن؛ بل يجرونه مطلقًا في الجملة الاسمية فينصبونها بالقول وما يشتق منه.

العرب لا يجرون القول مجرى الظن إلا إذا توافرت فيه شروط :
1- أن يكون القول فعلا مضارعًا ، وأجاز السيرافي أن يكون ماضيا متصلا به تاء الخطاب ، وأجاز الكوفيون فعل الأمر .
- يجيز السيرافي المضارع والماضي المتصل به تاء الخطاب . نحو : "قلتَ" ، أما "قال" فلا يجيزها .
- يجيز الكوفيون المضارع والأمر .
2- أن يكون المضارع مسندًا إلى المخاطب .
- ليس كل فعل مضارع يجيزه العرب في هذا الاستعمال ، وإنما المضارع المسند إلى مخاطب .
والفعل المضارع له أربع حالات : للمتكلم "أقول" ، للغائب "يقول" ، للمتكلمين "نقول"، للمخاطب "تقول".
3- أن يكون دالًا على الحال ولا يقصد به المستقبل .
والفعل المضارع إما أن يدل على الحال أو يدل علىا الاستقبال، فإذا قلت : "محمد يكتب" فيحتمل أنه يكتب الآن أو سيكتب في المستقبل.

- إجراء القول مجرى الظن عند ابن مالك لا يمكن إلا أن يكون دالًا على الحال ، وهذا الشرط رُد على من اشترطه بقول الشاعر:

أمّا الرَحيلُ فَدونَ بَعدِغَدٍ فَمَتى تَقولُ الدارُ تَجمَعُنا

الفعل هنا : مضارع ومسند إلى المخاطب

الذين اشترطوا كونه حالًا يرد عليهم بهذا البيت ؛ لأنه يقول: متى تقول الدار تجمعنا ، أي : في المستقبل.

وفي المقابل رد هذا الشاهد أيضًا وقالوا أنه بمعنى : متى تظن الآن ، وليس متى تظن في المستقبل ؟ فتكون متى ظرفا متعلقًا بتقول.

4- أن يقع بعد استفهام، سواء كان هذا الاستفهام بحرف أم كان باسم.

سمع الكسائي قول بعض العرب : "أتقول للعميان عقلًا"

الفعل مضارع ، ومسند إلى مخاطب ، وقد تقدمت عليه همزة الاستفهام .

وقول الشاعر:

علامَ تقولُ الرمحَ يثقلُ عاتقي إذا أنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخَيْلُ كُرَّتِ

الشاهد : الرمحَ مفعول به لـ "تقول" على أنه أجراها مجرى الظن.

لفظ القول مضارع ، ومسند للمخاطب ، ومسبوق باستفهام"علام" .

5- زاد سيبويه والأخفش شرطًا خامسًا: أن يتصل الاستفهام بالفعل فلا يفصل بينهما فاصل؛ فإن فصل الفعل بأجنبي؛ فإنه ينتقض.

فإذا قلت: "أأنت تقول زيدٌ مجتهدٌ" ، فلا يجوز عند سيبويه والأخفش أن تنصب "زيد مجتهد" ، لأنه فصل بين همزة الاستفهام وبين الفعل بفاصل أجنبي، وهو كلمة "أنت".

فإن قدَّرت "أنت" فاعلًا مفسرًا بالفعل المذكور بعدها "تقول" ؛ فلا مانع أن تنصب بها؛ لأنه حينئذ يكون الناصب هو المقدر وليس الفعل المذكور المفصول عن الهمزة ، ويكون التقدير: "أتقول أنت تقول".

- الجمهور لم يشترطوا هذا الشرط ؛ بل أجازوا أن يفصل بين الاستفهام وبين الفعل بالظرف ، أو الجار والمجرور، أو معمول الفعل المذكور .

قال الشاعر :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً شملي بهم أم تقولُ البعدَ محتومًا

(تقول) فعل مضارع أجري مجرى الظن ، مسند إلى المخاطب، مسبوق باستفهام، وقد فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف،

ولا مانع عند الجمهور أن تفصل بين الاستفهام والفعل بالظرف.

ما دليلنا على أن الفعل عمل عمل ظن ؟ نصب كلمة "الدار" و"جامعة"

(الدار) مفعول به أول، (جامعة) مفعول به ثان.

أما الشطر الثاني :

تقول : فعل مضارع ، مسند إلى المخاطب ، بعد همزة الاستفهام المقدرة؛ لأن التقدير "أم أتقول"

- لا مانع من الفصل بين الاستفهام والفعل بالظرف أو بالجار والمجرور.

- ويجوز أيضًا الفصل بمعمول الفعل ، أي بالمفعول به للفعل المتأخر .

نحو قول الشاعر: أجُهَّالاً تقولُ بني لؤيٍّ لعمرُ أبيكَ أم مُتجاهلينا

تقول : فعل مضارع فعل أجري مجرى الظن ، أسند إلى المخاطب ، يدل على الحال ، وقد فصل بين الاستفهام وبين الفعل بالمعمول ، أي : بالمفعول به للفعل المتأخر الذي نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

إعراب هذا البيت :

همزة الاستفهام : حرف لا محل له من الإعراب.

جهالًا : المفعول به الثاني للفعل المؤخر "تقول" الذي أجري مجرى الظن ؛ لأن بني لؤي هو : المفعول به الأول،

والسبب في جعله المفعول به الثاني مع كونه مقدمًا ؛ أن "بني لؤي" معرفة، و"جهالًا " نكرة ،

وأصل المفعولين في باب ظن وأخواتها ، وفي باب إجراء القول مجرى الظن : المبتدأ والخبر.

فكون "بني لؤي" مفعولًا به أول مع كونه متأخرا هو الأولى.

6- اشترط السهيلي ألا يتعدى الفعل باللام .

فلا يجوز أن تنصب وتقول "أتقول لزيدٍ عمرًا منطلقاً" وإنما تقول : " أتقول لزيدٍ عمرٌ منطلقٌ" .

- ومع ذلك حتى لو استوفى جميع الشروط فإنه لا مانع من عدم الحكاية ، أي : من عدم إجرائه مجرى الظن .

كما ورد في قوله تعالى: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ} بكسر الهمزة ، أي أنه حكى الجملة ولم يجر القول مجرى الظن مع توافر الشروط.

المحاضرة (25)

تطبيقات

*** تطبيقات على باب لا النافية للجنس :**

س1: هل عملت "لا" النافية للجنس في الامثلة التالية :

أ- "لا زيدٌ في الدار ولا عمرُ"

لم تعمل ؛ لأنها دخلت على معرفة، وحتى تعمل لا بد أن تدخل على نكرة .

ب- "لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ"

لم تعمل ؛ لأنه فصل بينها واسمها، فلا يجوز أن تعمل.

ت- "جئت بلا زادٍ"

لم تعمل ؛ لأنه تقدم عليها حرف الجر .

س2: صح أم خطأ :

أ- اسم لا النافية للجنس إذا توافرت الشروط يكون دائمًا معربًا منصوبًا.(خطأ)

الصواب : يكون غالبًا معربًا منصوبًا إذا كان مضافًا، أو شبيه بالمضاف ، ويكون أحيانًا مبنيًّا على ما كان ينصب به إذا كان مفردًا.

ب- في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، يجوز لنا فيها وجهان فقط "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"، أو "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله".(خطأ)

الصواب : يجوز فيها خمسة أوجه، وقد بقي ثلاثة :

أن نبني الأول ونرفع الثاني : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله"

أن نرفع الأول ونبني الثاني : "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله"

أن نبني الأول على الفتح وننصب الثاني "أضعف الأوجه": لا حولَ ولا قوة ً إلا بالله"

والفرق بين قولنا بناء الأول على الفتح ونصب الثاني : أن الأول غير منون؛ لأنه مبني، والثاني منصوب وهو منون.

س3: إذا عطفنا على لا النافية للجنس ولم نكرر "لا" ، فماذا يجوز في الأول "المعطوف عليه" وماذا يجوز في الثاني "المعطوف" نحو : "لا رجل وامرأة في الدار" ؟

هل يجوز أن نقول : " لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار"، أم "لا رجلَ وامرأةٌ في الدار" أم "لا رجلاً وامرأة ً في الدار".

الجواب: كلمة "رجل" قبل العاطف : لا يجوز فيها إلا وجه واحد فقط : البناء ،

وما بعد العاطف: يجوز فيه وجهان فقط : الرفع والنصب، فتقول: "لا رجلَ وامرأةٌ" بالرفع ، أو "لا رجلَ وامرأة ً" بالنصب.

س4 : اسم لا النافية للجنس مبني، وسبب بنائه :

أ- أنه أشبه الحرف شبهًا معنويًّا.

ب- أنه مركب مع اسمه كتركيب خمسة عشر .

ج- الاثنان جائزان.

س5: صح أم خطأ :

أ- خبر لا النافية للجنس لا يجوز ذكره ، ويجب ان يكون محذوفا دائما . (خطأ)

ليس عند كل العرب يجب حذف لا النافية للجنس؛ بل الغالب إذا كان معلومًا من السياق أن يكون محذوفًا، ويجب ذكره عند عامة العرب إذا لم يكن معلومًا من السياق . نحو قول الرسول ﷺ "لا أحد أغير من الله" فهذه واجب ذكرها؛ لأنها ليست معلومة من السياق.

ب- الغالب في خبر لا النافية للجنس إذا كان معلومًا من السياق حذفه . (صح)

ج- الطائيون والتميميون يوجبون حذف خبر لا النافية للجنس. (صح)

* تطبيقات على باب ظن وأخواتها .

س6 : تنقسم أفعال ظن وأخواتها إلى أربعة أقسام منها ما يدل على اليقين دائما ، فأي الخيارات التالية صحيحة ؟
أ- الفعل "علم" يدل على اليقين مطلقًا.
ب- الفعل "درى" يدل على اليقين في الخبر مطلقا .
ج- الفعل "حجا" دائمًا يدل على اليقين في الخبر.
د- الفعل "زعم" دائمًا يدل على اليقين في الخبر.

ومنها ما يدل على الرجحان في الخبر دائما :
أ- "ظن" تدل على الرجحان في الخبر دائما .
ب- "زعم" تدل على الرجحان في الخبر دائما .
ج- "ألفى" تدل على الرجحان في الخبر دائما .
د- "خال" تدل على الرجحان في الخبر دائما .

ومنها ما يدل غالبًا على الرجحان في الخبر، وأحيانًا على اليقين :
أ- "حسب، ظن، خال"
ب- "رأى، علم"

ومنها ما يدل غالبًا على اليقين في الخبر، وأحيانا على الرجحان.
أ- "علم ، رأى"
ب- "عدَّ ، هبْ"
ج- "وجد ، تعلم"

س7 : الفعل رأى له حالات : فأي هذه الأنواع الأربعة لا تعمل عمل ظن وأخواتها ؟ أي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.
أ- رأى من "الرأي" بمعنى : المذهب ، أي اعتقد كذا .
ب- رأى "العلمية" مثل قوله تعالى: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا}
ج- رأى "البصرية" مثل: رأيت محمدًا.
د- رأى "الحلمية" من رؤيا المنام.

أما رأى الحلمية فهي ملحقة برأى العلمية و استدلوا بقول الشاعر :
أَرَاهُمْ رُفْقَتِى حَتَّى إِذَا مَـا   تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا

س8 : أحد من هذه الأفعال ليس دالًا على التصيير :
أ- الفعل "رد"
ب- الفعل "اتخذ"
ج- الفعل "حجا"   لأنه فعل يدل دائمًا على الرجحان في الخبر، ولا يدل على التصيير.
د- الفعل "وَهَبَ"

س9 : صح أم خطأ :

أ- الإلغاء هو إبطال العمل لفظًا لا محلًا بسبب : توسط ما له الصدارة بين الفعل والمفعولين. (خطأ)

ب- الإعمال يجوز في بعض أفعال هذا الباب ويمتنع في بعضها. (خطأ)

لأن الإعمال جائز في جميع أفعال هذا الباب ، وإنما التعليق والإلغاء هما اللذان يكونان في بعض أفعال هذا الباب .

"زيدٌ ظننتُ قائمٌ" من الإلغاء .

" ظننتُ لمحمدٌ مسافرٌ" من التعليق.

"ظننتُ محمدً مسافرًا" إعمال.

ج- الفعل القلبي الجامد يمكن إلغاؤه ويمكن تعليقه . (خطأ)

الفعل الجامد لا يقع فيه إلغاء ولا تعليق.

د- أفعال التصيير لا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق . (صح)

الإلغاء والتعليق يخصان بعض أفعال القلوب، وليس كلها ؛ فالأفعال الجامدة من أفعال القلوب لا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق.

هـ- "هب ، تعلم" فعلان قلبيان جامدان . (صح)

س10 : في قول الشاعر : هما سيدانا يزعمانِ وإنما يَسُودانِ إن أيسرت غنمَاهما هذا من باب :

أ- الإعمال .

ب- الإلغاء . لتأخر العامل عن المعمولين.

ج- التعليق .

س11 : قوله تعالى: {لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ} [البقرة: 102] من باب :

أ- الإعمال .

ب- الإلغاء .

ج- التعليق . لوجود لام الابتداء التي علقت الفعل عن العمل.

س12 : قوله تعالى : {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109] من باب :

أ- الإعمال .

ب- الإلغاء .

ج- التعليق . لأنه علق الفعل عن العمل بسبب الهمزة التي جاءت متوسطة بين الفعل والمفعولين.

س13 : صح ام خطأ :

أ - الفعل الملغى لا عمل له لا في اللفظ ولا في المحل . (صح)

ب - الفعل المعلق له عمل في المحل وفي اللفظ . (خطأ)

ت - إذا توسط بين الفعل والمفعولين شيء مما له الصدارة وجب تعليق الفعل عن العمل في المعمولين. (صح)

ث - لا يجوز إلغاء العامل المتقدم على المعمولين.(صح) عند جمهور النحويون، لكن أجازه الكوفيون والأخفش واستشهدوا له.

ج –حذف المفعولين اقتصارًا وافق عليه جميع النحويين.(خطأ) الذي وافق عليه جميع النحويين هو الحذف الاقتصاري.

المحاضرة (26)

باب الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

- يسمى باب "أعلمَ ، وأرى" وأخواتها ، وهي أفعال فعل ماضية .
وهي سبعة أفعال : " أعلمَ ، أرى ، نبَّأ ، أنبأ ، خبَّر ، أخبر ، حدَّثَ"

أمثلة :
قوله تعالى: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} [البقرة: 167]
"يُري" فعل مضارع وهو العامل ، وماضيه "أرى" ، المفعول الأول : "هم" ، الله : فاعل ، أعمالهم : مفعول به ثان،
حسرات : مفعول به ثالث.

وقوله تعالى: {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ} [الأنفال: 43]
يُري : فعل مضارع ينصب ثلاثة مفعولات ، المفعول الأول : الكاف، والثاني : هم، والثالث : قليلًا، والفاعل : الله .
وفي الجزء الثاني من الآية :
أرى : فعل ماضي ينصب ثلاثة مفعولات، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على الله، والمفعول به الأول : الكاف،
والثاني : هم ، والثالث : كثيرا.

ما أصل هذه المفعولات الثلاثة ؟
المفعول الثاني والثالث في هذا الباب أصلهما مبتدأ وخبر.
المفعول به الثاني والثالث في هذا الباب هو المفعول به الأول والثاني في باب ظن وأخواتها من ناحية الأصل .

* حكم الحذف في هذه المفعولات .

- حذف المفعول به الأول وبقاء المفعول به الثاني والثالث ـــــ جائز عند أكثر النحويين ، ولابد أن يكون معلومًا من السياق.
نحو تقول: "أعلمتُ كبشَك ثمينًا" حذف المفعول به الأول وبقي المفعول به الثاني والثالث.
- بقاء المفعول به الأول فقط وحذف المفعول به الثاني والثالث ـــــ جائز لكن لا بد أن يكون هناك ما يدل عليهما من السياق.
كأن يقول شخص : "محمدٌ مجتهدٌ" ، فقلت أنا: "أعلمتُ عبدَ الله" ماذا أعلمت عبد الله ؟ أعلمت عبد الله أن محمد مجتهدًا،
حذفت المفعولين الثاني والثالث ، واقتصرت على ذكر الأول. وهذا جائز وليس بواجب.
ما جاز في باب ظن وأخواتها في المفعولين الأول والثاني يجوز هنا في المفعول الثاني والثالث،
وما امتنع هناك يمتنع هنا ، وما اختلف فيه هناك اختلف فيه هنا.

حذف المفعولين الثاني والثالث معا اختصارا ليس فيه خلاف ـــــ جائز بالإجماع .

حذف المفعولين الثاني والثالث معا اقتصارا فيه خلاف :
1- المنع مطلقا ـــــ سيبويه والأخفش .
2- الجواز مطلقا ـــــ أكثر النحويين .

* الإلغاء والتعليق في هذا الباب .

هل لنا أن نعلق الفعل في هذا الباب عن المفعولين الثاني والثالث ،

وهل لنا أن نلغي عمل الفعل في المفعولين الثاني والثالث إذا توسط الفعل بين المفعولين أو تأخر عنهما ؟

الإلغاء فيه آراء :

1- الجواز مطلقا .

2- المنع مطلقا .

3- يمنع إذا كان الفعل مبنيا للفاعل "مبني للمعلوم" ، ويجوز إذا الفعل كان مبنيًا للمفعول "مبني للمجهول".

وابن هشام : يجيز الإلغاء ويجيز التعليق ويستشهد بالأمثلة الآتية :

قولهم : "البركةُ أعلمَنا اللهُ مع الأكابر".

الفعل : أعلم ، المفعول به الأول : "نا" في أعلمنا، المفعول به الثاني : البركة،

المفعول به الثالث : الذي حل محله الظرف "مع الأكابر".

العامل متوسط بين المعمولين الثاني والثالث ؛ لأن "البركة" متقدم و"مع الأكابر" متأخر.

هل ألغي أم أعمل ؟ ألغى .

والدليل : الفعل "أعلم" مبني للمعلوم ، "البركة" جاءت مرفوعة وهذا يعني أنه : ألغي العامل فلم يعمل فيها ؛ فصار الإلغاء جائزًا مع كون العامل هنا مبنيًا للمعلوم، وهذا فيه رد على الرأيين المانعين مطلقًا، والمانع الآخر الذي يمنع : إذا كان الفعل مبنيًا للمعلوم.

في قول الشاعر :

وأَنْتَ أَرَانِي الله أَمْنعُ عَاصِمٍ وأرْأفُ مُسْتَكْفٍ وأسْمَحُ واهِبِ

الشاهد : الفعل "أرى" مما ينصب ثلاثة مفعولات وقد وتوسط بين المعمولين الثاني : أنت . والثالث : أمنعُ.

هل ألغى أم أعمل ؟ ألغى .

والدليل : "أنت" ضمير رفع، ولو كان أعمل العامل لقال "إياك"، فيأتي به ضمير نصب ، وهذا دليل واضح على أن الفعل قد ألغي عن العمل ، وكذلك في قوله "أمنع" بالرفع دليل على إبطال عمل العامل .

والتعليق فيه آراء :

1- الجواز مطلقا ـــــــ معظم النحويين.

2- المنع مطلقًا ـــــــ بعض النحويين.

3- يمنع ـــــــ إذا كان الفعل مبنيًا للمعلوم .

والمجيز يستدل بنحو قول الله : {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} [سبأ: 7].

الشاهد: الفعل "ينَبِّئ" فعل ينصب ثلاثة مفعولات، وقد علق عن العمل بسبب دخول لام الابتداء بعد هذا العامل.

والدليل على أنه علق : كسر همزة إن؛ لأنه لو كان الفعل عاملًا لفتح همزة إن "أنكم إذا مزقتم"

وقول الشاعر :

حَذَارِ فقد نُبِّئتُ إنَّك لَلَّذِي سَتُجزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أو تَشْقَى

الشاهد : "نبئت" مما ينصب ثلاثة مفعولات ، وقد علق عن العمل ، والدليل : كسر همزة إن.

- الفعل "رأى" قد تكون بمعنى "أبصر" يعيني بصرية ، و"علم" قد تكون بمعنى "عرف" ، وهي في الأصل كانت تتعدى لمفعول به واحد ، **فتقول: "رأيتُ محمدا" ، و"علمتُ المسألةَ"** فإذا أدخلت عليها الهمزة تتعدى إلى مفعول به ثان ، **فتصير : "أريتُ محمدا صالحا" ، و"أعلمتُ محمدا المسألةَ"**
  فما حكم هذين الفعلين ؟
  حكمهما حكم الأفعال التي تدخل على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فتنصب هذين المفعولين،
  وحينئذ لا يدخل فيهما إلغاء ولا تعليق ـــــــ وهو الأصوب مع وجود الخلاف.

المحاضرة (27)

باب الفاعل

الفاعل: هو اسم، أو بمنزلته، أسند إليه فعل، أو ما فيه تأوليه مقدم أصليّ المحل والصيغة ، سواء أكان المتقدم فعلًا جامدًا أم متصرفًا.

قال تعالى : {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: 14]
الله : فاعل وهو اسم أسند إليه فعله "تبارك" مقدم عليه .

وقال تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ}
الشاهد: الفعل : "أنزل" مقدم ، والفاعل : ليس اسمًا؛ لأنه مؤول بالاسم "أنا انزلنا" ؛ لأن التقدير فيه : "أولم يكفهم إنزالنا".
و"إنزال" مصدر، والمصادر أسماء.

وقال تعالى {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ } [النحل: 69]
الشاهد : "يخرج" فعل ، ألوانُه : فاعل ، الذي رفعه كلمة "مختلف" وهي مؤول بالفعل، أي: وقعت موقع الفعل؛ لأن التأويل فيه - والله أعلم- "يخرج من بطونها شراب تختلف ألوانه" .

وفي قول ابن مالك: "أتى زيدٌ منيرا ووجهُهُ".
وجهه : فاعل رفعه كلمة "منير"، وهي اسم فاعل ، وبشروط معينة يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل.

بقوله "اسم" : أخرج "الفعل" ، والحرف ، والجملة سواء كانت فعلية أم اسمية ، لكن هناك بعض الجمل يمكن أن تؤول وهي : "أن وما دخلت عليه" ، أو "ما المصدرية وما دخلت" ، أو "أن المصدرية وما دخلت عليه".

بقوله "مقدم" : يخرج نحو : صالحٌ قامَ ، فكلمة صالح ليست فعلا ؛ لتقدمها على الفعل ،
فمن حيث المعنى هو الذي فعل الفعل، لكن من حيث الإعراب لا يعرب فاعلًا ؛ لأنه تقدم على العامل، والعامل لا بد أن يكون متقدمًا عليه.

بقوله أصلي المحل : أخرج نحو : "قائم زيد"
قائم : اسم فاعل متقدم على زيد ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ،
فهل نعرب "قائم" عاملة في كلمة "زيد" ، ونعرب زيد فاعلا ؟
الجواب : لا ؛ لأن كلمة "قائم" خبر ، والخبر حقه أن يكون مؤخرا ، وهذا ليس محله الأصلي ، والعامل الموجود ليس بمحله الأصلي ، ولو كان في محله الأصلي لأعرب ما بعده فاعل له .

أصلي الصيغة : لم تغير صيغته إلى مبني للمجهول فالصيغة الأصلية للأفعال أن تكون مبينة للمعلوم.
فاخرج نحو : "أُكرِمَ زيد"، هنا تقدم فعل وتأخر عنه اسم مستوفيًا الشروط إلا شرطًا واحدًا، وهو أن هذه الصيغة ليست الصيغة الأصلية للأفعال ؛ فالصيغة الأصلية للأفعال : أن تكون مبنية للمعلوم .

* أحكام الفاعل سبعة :

1- حقه أن يكون مرفوعًا ، وهو الكثير الغالب .

هل يمكن أن يكون الفاعل غير مرفوع ؟

- قد يكون الفاعل مجرورًا لفظًا ، مرفوعا محلا .

قد يأت ما هو فاعل في المعنى ، مجرورًا في اللفظ ، فهو من الناحية المعنوية فاعل ، لكن من الناحية الإعرابية ليس بفاعل .

وذلك إذا أضيف إليه المصدر نحو :

قوله تعالى : {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ} [البقرة: 251]

من الذي يدفع الناس بعضهم ببعض ؟ الله ، فهو الفاعل.

الفاعل تقدم عليه عامل ، والعامل المتقدم مصدر، والمصدر قد أضيف إلى الفاعل ؛ فالفاعل هنا مضاف إليه مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

وقول الرسول ﷺ (من قبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ) الرجل هو الفاعل في المعنى، لكنه مجرور لأنه وقع مضافًا إليه .

وحينئذ تعربه مجرورًا بالإضافة مرفوعًا محلًا .

أو جر بمن الزائدة أو الباء الزائدة. *نحو :*

قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} [المائدة: 19]

جاء : فعل ماض، نا : مفعول به ، بشير : فاعل من الناحية المعنوية ، لكنه سبق بمن فجر لفظًا وهو مرفوع محلًّا.

أصلها - والله علم- "ما جاءنا بشير" ، لكن زيدت قبله لتأكيد الاستغراق ، فلا يتوهم أن هذه الزيادة ليس لها معنى ؛ بل لتأكيد النفي الاستغراق.

وقوله تعالى : {قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الرعد: 43]

الفاعل : لفظ الجلالة ، تقدمت عليه الباء الزائدة ، فجر لفظًا وحقه أن يكون مرفوعًا.

إشارة يسيرة يتندر بها بعضا لنحويين :

أن الفاعل إذا كان واضحًا جدًّا، فلا مانع أن تنصبه وترفع المفعول به ، لكن هذا كلام لا يعتد به ، ولم يرد في كلام فصيح شائع .

وقد ورد في بعض أبيات ، لكن تحفظ ولا يقاس عليها .

مثال : "خرق الثوبُ المسمارَ" ، المسمار هو الذي خرق الثوب ، وهنا يقولون لا مانع أن تنصب كلمة المسمار مع أنه الفاعل وترفع كلمة الثوب مع أنها المفعول به ؛ لأنه واضح ليس فيه إشكال.

والصواب : ترك هذه المسألة تماما، وقد ذكرناها للتوسع بحكم التخصص.

- وقوع الفاعل بعد المسند :

2- حقه أن يقع بعد المسند. أي : يتأخر عن العامل.

لأن العامل وهو المسند قد يكون فعلًا وقد يكون غير ذلك .

نحو قوله تعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} [المؤمنون: 14]

العامل هنا فعل وهو مقدم ، والفاعل تأخر عنه .

وقوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} [النحل: 69]

العامل هنا ليس فعلا ، وإنما قام مقام الفعل فرفع ، والفاعل تأخر عنه .

- حق الفعل، أو ما ينوب عنه أن يتقدم ، وحق الفاعل أن يتأخر .

- إذا وجد ما ظاهره أنه تقدم الفاعل وتأخر الفعل ؛ فإننا لا نعرب هذا المتقدم فاعلًا ؛ بل نجعل الفاعل ضميرا مستترا في العامل المذكور بعده ، ونجعل المقدم مبتدأ .

فإذا قلت : "محمد سافر" فكلمة محمد : تعرب مبتدأ ، وسافر : فيه ضمير مستتر هو الفاعل ، وهذا الفاعل يعود على المبتدأ المذكور قبل ، ويكون التقدير : "محمد سافر هو" .

وفي بعض الأحيان يكون المتقدم فاعلا لفعل محذوف مقدر :

نحو قوله تعالى : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: 6]

الفعل : استجار ، فاعله : ضمير مستتر يعود على كلمة "أحد" وهي فاعل لفعل محذوف وجوبًا تقديره "استجارك" ، لوقوعه مفسرًا بالفعل المتأخر ؛ لأنه : "لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر" .

ويجوز لك الوجهان : إذا تقدم ما ظاهره فاعل ، لكن لم يتقدم عليه أداة شرط، وإنما تقدم عليه أداة استفهام .

نحو قوله تعالى {فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا} [التغابن: 6] فإن كلمة "بشر" ويجوز إعرابها فاعلًا لفعل محذوف ، وهو الراجح .

ويجوز إعرابها مبتدأ وما بعدها خبر .

ومثله قوله تعالى : {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59]

"أنتم" المتقدمة يجوز أن تكون فاعلا لفعل محذوف وهو الراجح ، ويجوز أن تكون مبتدأ ، وخبرها الجملة التي تليها.

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (28)
تابع أحكام الفاعل

- إذا كان في الكلام ما يدل على أن ما ظاهره تقدم الفاعل و تأخر الفعل، **نحو : "محمد سافر" فإنه لا يعرب فاعل** ؛ لأنه تقدم على العامل، ونعربه مبتدأ ، **لكن** الكوفيين **يجيزون** إعرابه فاعل **ودليلهم :**

قول الشاعرة :

ما للجِمالِ مَشْيُها وئيدا   أجَنْدلاً يَحمِلْنَ أَم حَدِيدَا
أمْ صَرَفَاناً بَارِداً شَدِيدَا   أمِ الرِّجَالَ جُثَّماً قُعُودَا

الشاهد : وئيدًا : العامل وهو صفة مشبهة ، مشيُها : فاعل تقدم على عامله وهو المعمول .
كلمة "وئيدًا" حقها الرفع فهي خبر ، و"مشيها" مبتدأ، فما الذي نصب كلمة "وئيدا"
والمانعون يوجهون ذلك بعدد من التوجيهات :
1- أن نصبها ضرورة شعرية ، القصيدة كلها بالدال المفتوحة ، فاضطر إلى أن يفتح هذه الدال أيضا .
2- إن كلمة "مشيها" مبتدأ و"وئيدًا" حال، وصاحب الحال فاعل لفعل مقدر، والتقدير: "ما للجمال مشيُها يظهرُ وئيدًا".
3- أن كلمة "مشيها" بدل من ضمير واقع في الجار والمجرور" ما للجمال هي" ، و هي بدل من الضمير"هي" .

- الفعل لا بد أن يتقدم على فاعله ، فإن ظهر خلاف ذلك فنعربه إما مبتدأ، وإما فاعلًا لفعل محذوف، وإما أن نخيرك بين إعرابه مبتدأ، أو إعرابه فاعلًا لفعل محذوف ، أما ما ورد من الشواهد فله توجيهات.

- جواز تقديم الفاعل ووجوب ذكره وتأويل ما خرج عن ذلك .

3- الفاعل عمدة ، وإذا كان الفاعل عمدة فلا يجوز حذفه .
في قولنا : "الرجلان قاما" ، الفاعل : ضمير متصل وهو الألف .

- إذا ظهر الفاعل في اللفظ فلا إشكال ، كقولنا : "قام زيد ، والزيدان قاما، وقاما الزيدان ، وحضر المسلمون... ".

لكن في بعض الأحيان لا يظهر الفاعل في اللفظ فيكون ضميرا مستترا :
أ- يعود على مذكور سابق .
نحو : "خالد سافر" ، فإن في "سافر" ضميرا مستترا يعود على خالد، تقديره "هو" .

ب- أو يعود على ما دل عليه الفعل المتقدم .
أي : لا يعود على لفظ معين ، ولكن على شيء يدل عليه الفعل المذكور سابقًا.
نحو قول الرسول ﷺ : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن).
الفعل: يشرب، الفاعل: ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على الشارب، وليس الزاني .
وجئنا بها من كلمة "يشرب" ؛ لأن الشرب يستلزم شاربًا، وتقدير الفاعل يعود على الشارب المفهوم من "يشرب"

ج- أو يعود على ما دل عليه الحال .
ومنه قول الله : {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} [القيامة: 26]
بلغت : الفعل، والتاء : حرف للتأنيث لا محل له من الإعراب ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على "الروح" وهي كلمة لم تذكر في الآية وإنما دلنا عليها السياق والحال المشاهدة .

ومثله قولهم : "إذا كان غدًا فأتني"
كان : الأصل فيه أنه فعل ناسخ يحتاج إلى اسم وخبر، لكنها هنا تامة تحتاج إلى فاعل ، وفاعلها ضمير مستتر لكنه يعود على ماذا ؟ لا يوجد في الكلام ما يدل عليه، لكن الحالة تدل على أنه تقديره "إذا كان ما نحن عليه من سلامة غدًا فأتني" ، فيكون الفاعل ضمير مستتر يعود على مفهوم من الحالة التي بين المتكلم والمخاطب .

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

وقول الشاعر:

فإنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِياً

يرضيك : فعل ، والكاف : مفعول به ، والفاعل : ضمير مستتر يعود على على الحالة التي بين المتكلم والمخاطب .

فيكون التقدير : "إذا كان ما نحن عليه لا يرضيك"

في قوله تعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} [القيامة: 26] وفي قولنا "إذا كان غدا فأتني" وفي قوله "فإن كان لا يرضيك حتى تردني" هذه الأمثلة ظاهرها أن الفاعل محذوف ؛ لأنه حتى لو قدرنا الضمير فإنه لا مرجع يعود إليه.

- ويرى الكسائي بناءً على هذا : جواز حذف الفاعل إذا كان الفاعل ضميرًا وليس له مرجع يعود إليه. ـــــ وهذا قليل .

4- حكم حذف الفعل وبقاء الفاعل : قسمان : جائز، وواجب .

- إذا وقع الفاعل جوابًا للاستفهام المحقق أو المقدر، أو جوابًا لنفي ؛ فإن حذف الفعل جائز مع بقاء الفاعل.

نحو : أن يسالك شخص : من حضر؟ فتقول : زيد . وهو فاعل وقع جوابا لاستفهام ، وفعله محذوف جوازًا لا وجوبًا .

ولو قال : ما حضر أحدٌ ، فقلت : بلى محمدٌ ، "محمد" فاعل لفعل محذوف جوازا والتقدير: "بلى حضر محمد" .

ومنه قول الشاعر:

تَجلَّدْتُ حتى قيلَ لم يَعْرُ قلبَهُ من الوجْدِ شيءٌ قُلْتُ بلْ أعظمُ الْوَجْدِ

الشاهد: "أعظم" فاعل لفعل محذوف جوازًا وليس وجوبًا تقديره: "بل عراني أعظم الوجد"

المسوغ لحذف الفعل : أنه جاء جوابا لنفي.

ومثال وقوعه جوابًا لاستفهام محقق : أي : مذكور في الكلام .

قوله تعالى : {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} [الزخرف: 87]

الله : فاعل لفعل محذوف جوازا تقديره : "خلقنا الله" ، أي : يجوز في غير القرآن أن تذكره .

ومثال وقوعه جوابا لاستفهام مقدر : أي: ليس مذكورًا في الكلام .

قراءة قوله تعالى : {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رجالٌ} [النور: 36] هذه لا إشكال فيها لأن الفعل مذكور .

أما من قرأها {يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ}

كأن يسأل سائل : من يسبحه ؟ فيقال : رجال.

ومنه قول الشاعر :

لِيُبكى يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومُختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

يزيد: نائب فاعل ، ضارع : فاعل لفعل محذوف جوازًا تقديره "يبكيه ضارع"

لأن هذا جواب عن سؤال : من يبكيه ؟ جوابه : ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح.

- تقدير الاستفهام المقدر فيه خلاف أهو قياسي أم سماعي ؟

أي أن حذف الفعل لوقوعه جوابًا عن استفهام مقدر هل هو جائز مطلقًا ويقاس عليه ، أم نكتفي بما سمع من العرب ؟

يرى الجرمي أنه : قياسي ، ويرى غيره : ليس بقياسي.

يمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (29)

تابع أحكام الفاعل

- حذف الفعل وبقاء الفاعل يكون واجبًا إذا فسره ما بعده ، أي: إذا كان في الكلام شيء يفسر الفعل المحذوف واستدل له المصنف بنحو قوله تعالى:{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: 6]
أحد : فاعل ، وفعلها محذوف وجوبًا ، أي : لا يجوز أن تقول : "وإن استجارك أحد استجارك من المشركين" .
لأن الفعل مذكور بعده، وهو مفسر للفعل المحذوف، ولا يجمع بين المفسر والمفسر، نكتفي بأحدهما .
وبعض النحويين يلحق بها نحو قول الله : {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ} [الانشقاق: 1] ، {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} [التكوير: 1]
وما يشبهها مما كان فيه الفاعل معرفة ، ووقع بعد أداة الشرط ؛ لأنهم يلزمون أن يكون الذي يلي أداة الشرط : فعل . ولا يجوز أن يأتي بعدها أسماء .
- يوجبون أن يلي أدوات الشرط الجمل الفعلية ، ولا يجيزون أن تليها الجمل الاسمية.
لكن في قوله تعالى {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}، وقوله تعالى {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ}
أجاز الأخفش والكوفيون إعراب كلمة "السماء" وكلمة "الشمس" مبتدأ ، وحينئذ تكون "إذا" داخلة على جملة الاسمية.
ولكثرة ورود هذه المسألة ، وخاصة في القرآن الكريم وفي غيره من كلام العرب نقول :
- إذا كان ما بعد أداة الشرط اسمًا معرفة فالأفضل أن تعربه مبتدأ وما بعده خبر ، ولا تعربه فاعل ؛
لأنه كلما أمكنك السلامة من التقدير فهو أولى ، والوجه الثاني جائز وغير ممتنع .

- حكم الفعل إذا ثني الفاعل أو جمع .

5- أن فعله يوحد ، أي: يأتي بلفظ المفرد ؛ سواء أكان الفاعل مفردا أم مثنى أم جمعًا.
- الشائع الكثير في كلام الله تعالى ، وفي حديث الرسول ﷺ ، وفي كلام العرب أن : الفعل لا يثنى ولا يجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمع ، وإنما يبقى على حاله ، فتقول: "حضر محمد ، وحضر المحمدان ، وحضر المحمدون، وحضرت النساء "
نحو قوله تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا} [المائدة: 23]
وقوله : {وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا} [الفرقان: 8]
وقوله : {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ} [يوسف: 30]

لغة أزد شنوءة .
قال المصنف: "وحكى البصريون عن طيئ وبعضهم النحويين عن أزد شنوءة نحو : ضربوني قومك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك"
يلحقون علامات بالفعل المسند إلى المثنى والمجموع تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.
نحو : "قالا المحمدان ، قالوا المحمدون ، قلن النسوة ، قالتا المرأتان"
وذكر المصنف شواهد على هذه اللغة، ولم يذكر شاهدين مهمين وردا في القرآن الكريم، ظاهرهما أنهما على هذه اللغة .

آيتان فقط في القرآن الكريم ورد فيهما علامة تدل على أن الفاعل مجموع :
1- قال تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} [المائدة: 71]
الفاعل : كثيرٌ ، الفعل : عمي، الواو : الأقوى في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب؛ ليدل على أن الفاعل جماعة، و"صموا" معطوفة على "عموا".
2- قوله تعالى : {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} [الأنبياء: 3]
الذين : جماعة، أسر : فعل، لحقت به علامة تدل على أن الفاعل جماعة، وهي الواو.
وقول الرسول ﷺ : (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار)
يتعاقبون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، الواو : لا نقول أنها فاعل إلا على رأي مرجوح ؛ لأن الراجح أنها حرف يدل على أن الفاعل جماعة ذكور "ملائكة" .

وهذا قليل في القرآن والحديث، وما دام قد ورد ولو في موضع واحد في القرآن فهذا دليل على الجواز ، لكن الغالب والكثير كما ذكرنا أن الفعل لا يتغير ويبقى على حالة الإفرادفي كل الأحوال .

أما في كلام العرب فكثير ، وقد عمل بحثًا عن هذه اللغة نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفيه شواهد كثيرة نذكر بعضها :

قول الشاعر : أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا واقِيَهْ

ألفي : فعل مبني للمجهول ، والأصوب أن نقول مبني للمفعول،

والألف : حرف لا محل له من الإعراب ، يدل على أن الفعل مثنى أو مجموع.

عيناك : نائب عن الفاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنى ، وهي مضافة، والكاف : مضاف إليه.

وأحكام الفاعل ونائب الفاعل واحدة.

وقول الشاعر : يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النّخِيلِ أهلى فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

يلومون : فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ،

والواو : حرف لا محل له من الإعراب تدل على أن الفاعل جماعة ذكور .

وقول الشاعر : نُتِجَ الربيعُ مَحاسِنًا أَلقَحنها غُرُّ السَّحائِبُ

ألقح : فعل ماض ، والنون : حرف يدل على أن الفاعل جماعة إناث .

الفاعل : "غر السحائب" .

ولو جاء بها على اللغة الشائعة لقال : "ألقحها".

- هذه اللغة وهي : إلحاق علامة تدل على أن الفاعل مثنى، أو مجموع ليست الشائعة ولا كثيرة في كلام العرب أو في القرآن، لكنها وردت في كلام صحيح فصيح ، والنحويون يسمونها : (لغة أكلوني البراغيث).

وابن مالك سماها تسمية أجمل وهي : (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة).

والإعراب في قوله : {وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا} [الفرقان: 8]

الشاهد : لم يحلق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع، وإنما بقي الفعل موحدًا.

قال : فعل ماض، الظالمون : فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ، إن : نافية وليست الشرطية، تتبعون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو : فاعل ، إلا : أداة استثناء ملغاة؛ لأن الاستثناء مفرغ والاستثناء المفرغ هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ، رجلا : مفعول به ، ومسحورًا : نعت له.

وفي قوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ} [يوسف: 30]

قال : فعل ماض، ونسوة : فاعل له، والشاهد : الفعل لم تتصل به علامة تدل على أن الفاعل مثنى ولا مجموع، وهو الكثير .

امرأة : مبتدأ وهو مضاف ، العزيز : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، تراود : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، فتى : مفعول به لـ "تراود" وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ، والجملة "تراود فتاها" في محل رفع خبر "أمرأة" ، عن نفسه : جار ومجرور .

هذه العلامات : النون لجماعة الإناث، الواو لجماعة الذكور ، الألف للتثنية ، اختلف في إعرابها:

1- انها حروف وعلامات مثل تاء التأنيث حينما يكون الفاعل مؤنثًا ــــ وهو الأصوب.

2- هناك من يرى أن الواو فاعل، أو الألف فاعل، أو النون فاعل، وأن ما بعدها بدل منها.

3- هناك من يرى أن الواو فاعل، أو الألف فاعل، أو النون فاعل، وأن ما بعدها مبتدأ، والجملة المتقدمة خبر للمبتدأ المتأخر.

وقد رد على الرأي الثاني والثالث .

المحاضرة (30)

تابع أحكام الفاعل

تابع الحكم الخامس من أحكام الفاعل : أن فعل الفاعل يوحد .

- إن كان الفاعل مفرد فلا بد أن يكون أن يكون الفاعل مفردًا وجوبا .

ولو كان الفاعل مفردة مؤنثة واحدة؛ فقد يلحق به أحيانًا وجوبًا، وأحيانًا جوازًا علامة التأنيث "التاء"، تقول: قامت فاطمة.

إن كان الفاعل مثنى ومجموع ؛ فحقه أن يبقى موحدًا وهو الغالب في القرآن والحديث وكلام العرب .

يقول المصنف بعد أن ذكر الشواهد التي تدل على لغة بعض طيئ ، وأزد شنوءة :

"والصحيح أن الألف والواو والنون في نحو : " ألقحنها ، عموا ، يتعاقبون ، يلومونني" أنها أحرف وليست أسماء، وإذا كانت أحرفًا؛ فإنه لا محل لها من الإعراب دلوا بها على أن التثنية والجمع "

وشبهها بالتاء التي هي تدل على أن الفاعل مؤنث، وهي حرف لا محل له من الإعراب ، وقال أنه هو الصحيح ولم يقل الأصح، ولو قال الأصح؛ لاعتد بالأوجه الاخرى، لكنه يعدها خطأ، ويرى أن هذا هو الصحيح .

ثم ذكر الرأي الآخر فقال : "لا أنها ضمائر"

بعضهم يرى أن "الواو في "عمو ، وصموا، يتعاقبون ، يلومونني" ، والألف في "ألفيتا"، والنون "ألقحنها"

ضمائر وأنها فاعل ، والمرفوع الذي بعدها يجوز فيه وجهان :

أ- أن يعرب مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم. **نطبقها على قوله تعالى : {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} [المائدة: 71]**

كثيرٌ: مبتدأ مؤخر ، وجملة "عموا" : عمي فعل ماضٍ، والواو : فاعل، والجملة الفعلية خبر مقدم. ــــــ وهذا وجه جائز.

ب- أو أن ما بعدها بدل من الضمير المذكور. **الذي يرونه "الفاعل".**

ثم علل ابن هشام لاختياره فقال : "لوجود ما يشبهها" ، وهو أنه :

إذا كان الفاعل مؤنث نلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، ولو أعربنا كإعرابهم لوجهنا هذه اللغة المحصورة في بعض طيء وأزد شنوءة ، بكلام جائز عند كل العرب ، والتوجيه يكون بشيء خاص ، أما أن نوجه لكم بشيء جائز عند جميع العرب فلا.

وجميع العرب يجيزون في المبتدأ أن يتأخر وفي الخبر أن يتقدم ، ويجيزون إبدال الاسم الظاهر من الضمير، فلا يمكن أن نجعل التوجيه بشيء جائز عند كل العرب ، وإنما نجعله للغة خاصة عند بعض العرب ؛ بل نخترع لهم توجيهًا خاصًّا بهم ، وهو أن نجعل هذه الكلمات حروفًا لا محل لها من الإعراب أوتي بها على لغتهم ؛ لتكون دالة على أن الفاعل مثنى أو مجموع.

- إذا كان الفاعل اثنين لكنهما معطوفان بعضهما على بعض ، أو كانوا جماعة ليست جمع مذكر سالم، ولا جمع مؤنث سالم، ولا جمع تكسير؛ بل معطوف بعضهما على بعض ، فيجوز أن نلحق بالفعل علامة تدل على المثنى والجمع بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"

أي: هل يجوز أن نقول : "قاموا محمد وعلي وصالح" أو "قاما محمد وعلي" ؟

يقول المصنف : "الصحيح أن هذه اللغة جائزة" والدليل على جوازها :

قول الشاعر : تَوَلَّى قِتَـالَ الْمَـارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَـدٌ وحَمِيمُ

الشاهد : الفاعل اثنان لكنهما بالعطف ، معطوف بعضهما على بعض ، ووقد ألحق بالفعل علامة دالة على التثنية بالعطف .

أحسن التوجيهات التي ذكرناها أن نجعل الألف حرف يدل على أن الفاعل مثنى ، **فنقول:**

أسلم : فعل ماض ، والألف حرف لا محل له من الإعراب ، ومبعد : فاعل ، وحميم : معطوف على مبعد.

وقول الشاعر : ذريني للغنى أسعى فإني رأيتُ الناسَ شرُّهمُ الفقيرُ
وأحقرُهم وأهونُهم عليه وإن كانا له نسبٌ وخيرُ

كانا : فعل ماض، وقد التحقت به الألف ، وعلى التوجيه الأقوى الذي نعتد به : أنها حرف لا محل له من الإعراب .

نسب : الفاعل ، وخير : معطوف على الفاعل .

الشاهد : أن الفعل جاء بعده ألف تدل على أن الفاعل أكثر من واحد ، والفاعل "نسب وخير" مفردان معطوف بعضهما على بعض ، فكما جاز لنا أن نقول : "ألفيتا عيناك" كذلك يجوز لنا أن نقول : "كانا له نسب وخير" .

- اللغة المنسوبة لبعض طيئ وأزد شنوءة ، كما جازت في المثنى والمجموع ، لا تمتنع في المفردات المعطوف بعضها على بعض.

فيجوز لك أن تقول : "قاما محمد وعلي ، قاموا محمد وعلي وصالح"

المحاضرة (31)

تأنيث الفعل وجوبا

- **تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنث :**

6- تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا .

التأنيث الواجب هو موضوع هذه الحلقة.

متى يجب تأنيث الفعل للفاعل ؟

حق الفاعل إذا كان مؤنثًا أن يلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وهي تاء التأنيث التي تلحق آخر الفعل الماضي، وأول الفعل المضارع. "قامت هند" ، "تقوم هند" .

وتاء التأنيث الساكنة لها حالتان : إما أن تكون واجبة ، وإما أن تكون جائزة.

- **لا يكون فاعل فعل الأمر اسمًا ظاهرًا؛ بل لا بد أن يكون ضميرًا ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو : "قوما وقومي وقمن" وقد يكون ضمير مستترًا، وإذا كان ضمير مستترا فاستتاره واجب.**
- **فعل الأمر لا يقع فاعله اسمًا ظاهرًا، والفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث تلحقه تاء ساكنة في آخره ، والفعل المضارع تلحقه تاء متحركة في أوله ، ولا بد أن تكون متحركة ؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك.**
- **الفعل لا يؤنث ولا يذكر ، لكنه يلحق به علامة تدل على أن الفاعل مؤنث.**
- **إلحاق علامة التأنيث بالفعل خاص بفعلين الماضي والمضارع.**

يجب لحاق تاء التأنيث للفعل المسند إلى مؤنث في حالتين :

1- أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مؤنث .

ولا يضر أن يكون المؤنث الذي عاد إليه مؤنثا حقيقيا، أو مؤنثا مجازيا ، ويجب تأنيث الفعل للفاعل في هذه الحالة.

"هند قامت" الفاعل ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على هند ، والمؤنث هنا حقيقي .

الفرق بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي :

ما يحمل ويلد (مؤنث حقيقي) ، وما لا يحمل ولا يلد (مؤنث مجازي)

نحو : "الشمس" مؤنث مجازي؛ لأنها لا تحمل ولا تلد.

- **الضمير الذي يقع فاعلًا إما أن يكون مستترا وإما أن يكون ظاهرًا بارزًا، فإن كان ضميرا مستترا يعود على مؤنث؛ وجبت التاء معه ، وإذا كان ظاهرًا بارزًا منفصلًا ؛ لم تجب التاء معه ، وهناك بعض المسائل لا يجوز أن تأتي بالتاء حتى لو كان الفاعل مؤنث حقيقي، نحو : "فاطمة ما قام إلا هي" ، ولا يقال : "ما قامت إلا هي".**

قد يجوز ترك التاء مع كون الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث لكن بشرطين :

أ- أن يكون الكلام شعرا .

ب- أن يكون المؤنث الذي رجعت إليه مؤنثا مجازيا وليس مؤنثا حقيقيا .

أي : لو كان الكلام شعرًا والضمير يعود على مؤنث حقيقي فلا يجوز حذف هذه التاء ؛ بل يجب بقاءها.

قال الشاعر :

فلا مُزنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها   ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

كان حقه أن يقول "أبقلت" ، لكن الكلام شعر، والضمير يعود على مؤنث "أرض" وهي مؤنث مجازي ، فتحقق الشرطان.

وقال الشاعر :

فإما تَرَيْني ولي لِمَّةٌ   فإن الحوادثَ أَوْدَى بها

كان حقه أن يقول "أودت" بها؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث "الحوادث" ، لكن الحوادث مؤنث مجازي، والكلام شعرا.

هذا البيت من المتقارب ، ولو قال "أودت" فإن البيت لن ينكسر ، فلماذا لم يقل "أودت بها" ؟

لأن هناك علة عروضية : أن التاء حرف صحيح ، فلا يجوز أن تكون ؛ لأن هناك ألف التأسيس يجب أن تلتزم في القصيدة كلها.

2- أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا متصلًا بفعله ، ليس بينهما فاصل .

ومنه قوله تعالى : {إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي} [آل عمران: 35]

قال : الفعل، والتاء : تاء التأنيث الساكنة .

الشاهد : الفعل متصل بالفاعل وليس بينهما فاصل، والفاعل مؤنث حقيقي التأنيث. وبالتالي وجب تأنيث الفعل .

أما ما ورد عن بعض العرب فهو شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه.

وشذ قول بعضهم كما نقل بعض النحويين : "قال فلانة" ، قال المصنف : "وهو رديء لا يقاس"

ثم استدرك : وقد ورد قولهم : " نعم المرأة هند" ، و"بئس المرأة دعد"

نعم وبئس فعلان جامدان، والمرأة مؤنث حقيقي التأنيث، وغير مفصولة عن عاملها، فكيف جاز الحذف ؟

المقصود : الجنس، يقول: "نعم المرأة هند" فهو يمدح جنس النساء، ثم يخصها بمزيد مدح، فالمدح هنا متوجه إلى الجنس ، والجنس يجوز معه التذكير والتأنيث ، ولذلك يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل.

- **إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيَّ التأنيث غير مفصول عن عامله، ولم يكن دالًّا على الجنس؛ فيجب تأنيث الفعل.**

في قول الشاعر:

فلا مُزنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالَها

يصح أن نطبق على هذا الشاهد ما يتعلق بلا النافية للجنس، من الأوجه الخمسة في : "لا حول ولا قوة إلا بالله"

فأي الأوجه تنطبق على هذا الشاهد ؟

رفع الأول وبناء الثاني "لا مُزنةٌ ولا أرضَ"

لا : نافية للجنس، مزنة : يجوز فيها وجهان : أن تعرب مبتدأ ؛ إذا أهملت "لا" ولم تعمل ، وأن تعرب اسم "لا" ؛ لو أعملنا "لا".

ودقت ودقها : خبر "لا"

الواو : عاطفة ، لا : نافية للجنس ، أرض : اسم لا مبني على الفتح ، أبقل إبقالها : خبر "لا"

أين الفاعل في قوله "أبقل إبقالها" ؟

الفاعل ضمير مستتر يعود على كلمة أرض ، وأرض مؤنث مجازي، وكان حقه أن يقول" أبقلت" .

لكن للضرورة الشعرية ولأن "أرض" مؤنث مجازي، جاز حذفها .

المحاضرة (32)

تأنيث الفعل جوازا

متى يجوز تأنيث الفعل للفاعل ؟

يجوز تأنيث الفعل للفاعل في مسألتين :

1- أن يكون الفاعل مؤنثًا؛ سواء أكان حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث، لكنه مفصول عن عامله بفاصل وليس متصلا.

وليس كل فاصل يجيز ذلك؛ ففي بعض الأحيان يأتي فاصل فينبغي ألا تؤنث الفعل، ويجب ألا تؤنث الفعل على رأي آخر .

- أي فاصل كان بين الفعل والفاعل "إذا كان مؤنثا" ، فإنه يجوز لك أن تؤنث الفعل وأن تذكره.

تقول : "حضر القاضيَ امرأةٌ" و"حضرت القاضيَ امرأةٌ"

ويستشهدون بقول جرير يهجو الأخطل : لقد ولَدَ الأخيطلَ أمُّ سوءٍ

ولد : الفعل ، أم سوء : فاعل مؤنث حقيقي التأنيث فصل بينه وبين الفعل بكلمة "الأخطيل" وهو مفعول به .

- ما دام فصل بين الفعل والفاعل ولو بحرف واحد ، فإنه يجوز لك أن تؤنث الفعل وأن تذكره.

ويجوز لك أن تقول في غير الشعر : "لقد ولدت الأخيطل أم سوء"

قولهم: "حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ" ، فصل بكلمتين .

امرأة : فاعل مؤنث حقيقي التأنيث.

لما فصل عن عامله جاز تأنيث الفعل وتذكيره ، والتأنيث أفضل.

إلا إذا كان الفاصل كلمة "إلا" فيمنع تأنيث الفعل عند معظم النحويين ، وبعض النحويين يجيز ، لكنه عندهم قليل.

فلا يجوز أن تقول: "ما حضرت إلا هند"

ما السبب في منع التأنيث إن كان الفاصل بين الفعل والفاعل كلمة "إلا" ؟

أن الفاعل ليس "هند" المذكورة بعد "إلا" في نحو : "ما حضر إلا هند".

الفاعل: "أحد" ، لأن تقدير الكلام : "ما حضر أحد إلا هند" ، وحينئذٍ فإن الفاعل مذكرًا، ولذلك لا يجوز تأنيث الفعل.

أليس الفاعل عمدة ؟ فكيف جاز حذفه في هذا المثال ؟

هذه مسألة من أربع مسائل يجوز فيها حذف الفاعل باطراد ، منها :

أ- الاستثناء المفرغ . والمذكور بعد "إلا" يعرب فاعلا.

ب- نائب عن الفاعل . يحذف الفاعل وينوب غيره منابه.

ب- فاعل المصدر. ومنه قوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ} فإن كلمة "إطعام" مصدر فاعله محذوف جوازًا.

إن كان الفاصل غير "إلا" ـــــــ فالأرجح التأنيث ، ويجوز الوجهان : وحذفها ، وإثباتها "الأولى" .

وإن كان الفاصل "إلا" ـــــــ فمعظم النحويين على المنع إلا لضرورة شعرية ، وجوزه ابن مالك مستدلا بآيتين كريمتين.

شاهد على اثبات التاء للضرورة الشعرية مع أن الفاصل بين الفعل والفاعل "إلا" :

ما برِئَتْ منْ ريبةٍ وذَمٍّ ... في حَربِنا إلا بناتُ العَمِّ

بنات العم : مؤنث حقيقي التأنيث، وقد فصل عن عامله بمجموعة من الألفاظ من بينها "إلا" والتوجيه لها .

لحقت التاء بالفعل "برئ" ، والفاعل : مؤنث حقيقي التأنيث وهو كلمة "بنات"

وهذا خاص بضرورة الشعر، فيحفظ ولا يقاس عليه، ولكن ابن مالك جوزه في غير الشعر أيضا ، واستشهد ببعض القراءات :

في قوله تعالى: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً} [يس: 29] "صيحة" هنا خبر كان .

وقرئت: "إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ".

وعلى هذه القراءة تكون "كان" تامة ، و"صيحة" : فاعل ، وقد فصل بينهما بإلا ، وهذا قليل.

وقوله تعالى: {فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ} [الأحقاف: 25].

قرئت : "فأصبحوا لا تُرَى إلا مساكنهم"

أنث الفعل مع كونه مفصولا عن الفاعل بلفظ "إلا" ، وهذا قليل ، وينبغي ألا يكثر منه وقد سبق التعليل لذلك .

2- أن يكون الفاعل مجازي التأنيث.

المؤنث المجازي التأنيث : هو كل ما استعمله العرب مؤنثا مما لا يحمل ولا يلد ، نحو : "عين، أذن ، شمس"
وكذلك كلمة "جهنم" أشير إليها بلفظ المؤنث في قوله تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ} [يس: 63]
وقال تعالى: {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} [القيامة: 9]
"الشمس" مؤنث مجازي أسند إليه فعل لم تلحق به علامة التأنيث ، ولو قلت في غير القرآن : "وجمعت الشمس والقمر" فلا مانع؛ لكون الفاعل مؤنث مجازي التأنيث.

المجازي التأنيث أنواع ويلحق به ما يلي :
أ- اسم الجنس.
ب- اسم الجمع.
ج- الجمع.

اسم الجنس : وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا في المفرد .
نحو : "بقرة" اسم الجنس منها "بقر" ، "تمرة تمر" ، "لبنة لبن" ، "شجرة شجر" ، "ثمرة ثمر"
قال تعالى: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا} [البقرة: 70]
اسم الجمع: هو الذي لا واحد له من لفظه .
نحو : "النساء ،الإبل" مفردهما الناقة والمرأة ، وليس لهما مفردٌ من نوعهما.
- اسم الجنس واسم الجمع إذا تقدم عليهما الفعل وصار فاعلًا؛ جاز لنا التأنيث والتذكير.
الجمع ثلاثة أنواع :
جمع تكسير : يجوز فيه التأنيث والتذكير .
جمع مذكر سالم : لا يجوز فيه التأنيث.
جمع مؤنث سالم : يجب فيه التأنيث.

مما ورد من تأنيث الفعل وعدم تأنيثه مع الجمع، ومع اسم الجنس الجمعي، ومع اسم الجمع :

قوله تعالى : {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ} [الحج: 42]
قوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه.
وقوله تعالى : {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا} [الحجرات: 14]
الأعراب : جمع أعرابي، من اسم الجنس الجمعي، يفرق بينه وبين واحده هنا بياء النسب؛
وقد قلنا أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا لكن في بعض الأحيان يفرق بياء النسب.
وقوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ} [يوسف: 30]
لم يلحق بالفعل علامة للتأنيث ، فدل ذلك على أنه يجوز مع جمع التكسير
تقول: "قام الرجال، وقامت الرجال" ، "جاء الهنود، وجاءت الهنود"
لكن إذا كان الجمع مذكرا سالما ؛ فلا يجوز أن تقول : "جاءت المسلمون" ، ولو كان الجمع مؤنثا سالمًا؛ وجب التأنيث .

المحاضرة (33)
ترتيب الجملة الفعلية

- ورد ما يوهم أن المسند إلى جمع المذكر السالم أو ما ألحق بجمع المذكر السالم أنث معه الفعل ،
وورد ما يوهم أن المسند إلى جمع المؤنث السالم ذكر معه الفعل .
قال تعالى : {إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [يونس: 90]
الشاهد : "بنو" ملحق بجمع المذكر السالم، والفعل "آمنت" ألقت به علامة التأنيث .
كيف جاز ذلك ؟
يمنع ذلك إذا كان جمع المذكر السالم لم يتغير فيه صيغة المفرد مثل : "مسلم ومسلمون، وكافر وكافرون، ومحق ومحقون"
أما "بنو وبنون وبنين" فإنه تغير فيها المفرد ؛ لأن مفرده "بَنَوٌ" وهو الصحيح، وإما "ابن" يجمع على "بنين"،
وفي حالة الرفع "بنون" فصار كأنه جمع تكسير، وجمع التكسير من المجازي التأنيث.

ومنه قول الشاعر: فبكى بناتي شَجْوَهُنَّ
بنات : جمع مؤنث سالم مفرده "بنت" ، ويعرب إعراب جمع المؤنث السالم.
فلماذا جاز تذكير الفعل هنا ؟
لأن المفرد لم يسلم من التغيير ، فكأنه جمع تكسير، وليس كجمع المؤنث السالم.

قال تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} [الممتحنة: 12]
المؤمنات : جمع مؤنث سالم، والفعل "جاء" لم يؤنث مع كون الفاعل جمع مؤنث سالم ، مع أن مفرده "مؤمنة" ولم يتغير .
والسبب : من مواضع الجواز أن يفصل بين الفعل والفاعل، وقد فصل بينهما بالكاف فجاز ذلك .

* التزام الأصل في ترتيب الجملة الفعلية جوازًا ووجوبًا .

التزام الأصل جوازا :
تقديم الفعل ثم يليه الفاعل ثم يليهما المفعول به هو الأصل ، وهذا الأصل يلتزم جوازًا ووجوبًا .
جوازًا نحو : قوله تعالى : {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ}.
الفعل"ورث" أولًا، الفاعل"سليمان" ثانيًا، والمفعول به"داود" ثالثا، فهذا الالتزام جائز وليس بواجب.
ويمكن أن تقول في غير القرآن : "وورث داودَ سليمانُ" أو " داود ورثَ سليمانُ" وهكذا فيما لا يؤدي إلى لبس.
التزام الأصل وجوبًا :
يجب التزام الأصل في مسألتين :
أ- عند خوف الوقوع في اللبس.
- يخشى الوقوع في اللبس إذا كانت علامة الإعراب غير ظاهرة في الفاعل والمفعول، ولم توجد قرينة لفظية ولا معنوية .
نحو : "ضرب موسى عيسى" هنا لبس لأنه لم يتبين الفاعل من المفعول به ، فكلاهما لا تظهر عليه علامة الإعراب.
ولو نعت واحد منهما لجاز أن تقدم ، بشرط : أن يكون النعت مما تظهر عليه علامة الإعراب حتى يتبين الفاعل من المفعول .
- التزام الأصل وجوبًا في هذه المسألة نص عليه بعض المتأخرين من النحويين، الذين جاءوا في القرن الخامس والسادس الهجري،
ومنهم : أبو بكر بن السراج، والجزولي، وابن عصفور، وابن مالك أما أوائل النحويين مثل : سيبويه والمبرد فلم ينصوا على ذلك.
قال المصنف: وخالفهم ابن الحاج ، محتجا : بأن العرب تجيز تصغير "عمر وعمرو" على "عمير"
وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وقال يجوز أن تقول : "ضرب أحدهما الآخر"،
والبيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق، وشرعًا على الأصح.
واستشهد بأن الزجاج أجاز في قول الله : {فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ} [الأنبياء: 15] أن تجعل "تلك" خبرا لزال مقدمًا وأن تجعله اسما لها، مع أنه لا يظهر فيهما علامة الإعراب.
وقد رُد عليه في كلام طويل، وسنقتصر على أن هذا الكلام مردود على ابن الحاج ، ولا بد من التزام الأصل في مثل هذا حتى ننفي اللبس .

إذا وجدت قرينة لفظية أو قرينة معنوية :
لفظية نحو :
أ- أن يكون واحد من الفاعل أو المفعولين موصوف بشيء يقبل حركة الإعراب ـــــ فيجوز أن تقدم المفعول به وتؤخر الفاعل.
؛ لأنه معروف بن الصفة تلي الموصوف مباشرة ولا تتقدم عليه .
نحو : "أكرم موسى العاقلَ عيسى" المُكرَم : موسى مع أنه متقدم ولا تظهر عليه علامة الإعراب، لكنه وصف بصفة تظهر عليها الحركة ، فجاز تقديم المفعول به على الفاعل ، ولو قلت "أكرم موسى العاقلُ عيسى" فقد جاءت على الأصل ولا إشكال.

ب- أن يكون واحد من الفاعل أو المفعول به مؤنثا والفعل ملحق علامة التأنيث.ـــــ فيجوز أن تقدم المفعول به وتؤخر الفاعل.
فيتبين أن المؤنث هو الفاعل سواء تقدم أو تأخر سواء تقدم الفاعل أم تأخر .
نحو : "أكرمت عيسى ليلى" وجود تاء التأنيث في الفعل يدل على أن الفاعل حتى لو كان مؤخرًا هو "ليلى" ؛ لأن عيسى لا يجوز أن تؤنث الفعل معه إذا كان فاعلًا.

المعنوية نحو :
أ- "أكل الكمثرى موسى"
الكمثرى قدمت أو أخرت فهي المأكولة ، والفاعل الذي قام بالأكل معروف .
ب- "أرضعت الصغرى الكبرى"
معروف أن الكبرى هي التي ترضع .
- إذا كان الفاعل والمفعول به مؤنثين، ولحقت علامة التأنيث بالفعل، لكن في الكلام قرينة معنوية تبين الفاعل من المفعول به؛ فلا مانع أن تقدم ما شئت ، قدمت الفاعل فهو الأصل، وقدمت المفعول به فهو جائز.

ب- أن يكون المفعول محصورًا بـ "إنما" .
نحو: "إنما أكرم محمدٌ زيدًا"
أكرم : الفعل، محمد : الفاعل، وزيدًا : المفعول به .
هنا يجب التزام الأصل ؛ لأن المحصور يجب أن يكون مؤخرًا، وسواء أكان الفاعل محصورًا، أو كان المفعول به محصورًا، خاصة إذا كان الحصر بـ "إنما" فلا يعرف المحصور بها إلا بتأخره .

هل يجوز التقديم والتأخير في الحصر بـ "ما" و "إلا" ؟
عند معظم النحويين ـــــ يجب فيه التزام الأصل.
وأجاز بعضهم المحصور بإلا ؛ لأنه معروف؛ فسواء قدمته عن الفاعل أم أخرته لا إشكال.
فيجوز أن تقول : "ما أكرمَ محمدٌ إلا عبدَ الله" ، "ما أكرمَ إلا محمداً عليٌّ" بدليل أن المحصور بإلا يقع بعدها مباشرة .
ويستشهدون :
ولَمَّا أبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ ولمْ يسلُ عُنْ لَيلَى بِمالٍ ولا أهلِ
فؤاده : فاعل وقد تأخر، جماحًا : التصقت بإلا ؛ فدل على أنها هي المحصورة ، وهي مفعول به مقدم ، وهذا جائز.

وقول الشاعر :
تَزَوَّدتُ من لَيلى بتَكليمِ ساعَةٍ فَما زادَ إلاَّ ضِعفَ ما بي كَلامُها
كلامها : الفاعل، والمفعول به مقدم وهذا جائز ؛ لوقوعه بعد "إلا" مباشرة.

وقول الشاعر:
وهل ينبتُ الخُطِّيَّ إلا وَشِيجُهُ وتغرسُ إلا في منابتِها النخلُ
تغرس : فعل مبني للمفعول، في منابتها : جار ومجرور حلا محل المفعول به، والنخل : الفاعل.
تقدم المحصور بإلا مع كونه جارًّا ومجرورًّا على الفاعل ، وهذا جائز عند معظم النحويين، ولم يمنعه إلا الجزولي وجماعة من النحويين، وذلك لأن المحصور بإلا معروف لوقوعه بعد إلا.

المحاضرة (34)

توسط المفعول به بين الفعل والفاعل

توسط المفعول به بين الفعل والفاعل خالف للأصل.

مخالفة هذا الأصل لها صور منها : توسط المفعول به بين الفعل والفاعل جوازا ، ووجوبًا.

*** توسط المفعول به بين الفعل والفاعل جوازا :**

نحو قوله سبحانه : {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} [القمر: 41]

جاء : الفعل، آل فرعون : مفعول به، والنذر : فاعل.

توسط المفعول به بين الفعل والفاعل، وهذا التوسط جائز وليس بواجب ؛ فيجوز لك في غير القرآن أن تقول:

"ولقد جاء النذرُ آلَ فرعون"،ويجوز أيضا : " آلَ فرعونَ جاء النذرُ"

وفي قوله : "خافَ ربَّه عمرُ"

خاف : فعل ، ربَّ : مفعول به مقدم ، عمر : فاعل متأخر ، والهاء : ضمير يعود على متأخر "عمر"،

والأصل في الضمائر أن تعود على متقدم ، لكن "عمر" متأخر لفظًا فقط ، ومتقدم رتبة ؛ فجاز.

- لا إشكال أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل أن يكون قبل المفعول به.

ومنه قول الشاعر:

جاءَ الخلافةَ أو كانت له قدرا كما أتى ربَّه موسى على قدر

أتى : فعل، رب : مفعول به، ملتحق بضمير يعود على موسى ، وموسى : فاعل متأخر.

الشاهد : توسط المفعول به بين الفعل والفاعل جوازًا ، فلا يوجد أي موجب لا للتقديم ولا للتأخير .

موسى : لا تظهر عليه حركة الإعراب، فكيف جاز تأخره ؟

المفعول به تظهر عليه علامة الإعراب؛ فتبين أن المتأخر فاعل.

كلمة "ربه" فيها ضمير يعود على متأخر، والأصل في الضمير أن يعود على متقدم ، لكن هذا المتأخر حقه أن يكون متقدمًا، فهو وإن عاد على متقدم في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة.

- حق الفاعل أن يكون متقدمًا على المفعول به ؛ فلا مانع أن يعود الضمير على متأخر لفظًا فقط.

*** توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وجوبا يكون في مسألتين:**

أ- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به .

في المثال السابق اتصل الضمير بالمفعول به ويعود على الفاعل ، وفي هذه الحالة جاز التوسط والتأخير.

لكن هنا يجب توسطه ، لأن رتبة المفعول به أن يكون متأخرا ، والضمير سيعود على متاخر لفظا ورتبة ، وهذا غير جائز .

نحو قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) البقرة : 124

ابتلى : فعل ، إبراهيم : مفعول به : ربه : فاعل مرفوع اتصل به ضمير يعود على الفعول به .

لو تأخر المفعول "إبراهيم" لعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة ، وحينئذ يجب أن يتقدم حتى يعود الضمير عليه وهو الأصل .

أما إذا عاد على متأخر فننظر : هل هذا المتأخر موقعه أصلي ؟ إن كان فلا يجوز أن يعود عليه ، وإن كان مرتبته التقديم لكنه تأخر فيجوز أن يعود عليه .

ومنه قوله تعالى : {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ} [غافر: 52]

يوم : منصوبة على الظرفية، ولا : نافية حرف لا محل له من الإعراب، ينفع : فعل مضارع واقع في مكانه،

الظالمين : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لكونه جمع مذكر سالم، معذرتهم: فاعل وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، اتصل به ضمير يعود على المفعول به "الظالمين" .

لو أُخر المفعول به "الظالمين" لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا لا يجوز عند معظم النحويين حتى في غير القرآن .

لا يجوز أن يعود الضمير من الفاعل على المفعول به وهو متأخر ،
ويجب توسط المفعول بين الفعل والفاعل إلا في الشعر ـــــــــ عند أكثر النوحويين.
يجوز في السعة ، أن يعود الضمير من الفاعل على المفعول به المتأخر ـــــــ الأخفش وابن جني، والطوال، وابن مالك واستدلوا .

هذا خاص بالشعر فكيف أجيز في السعة (شعرا ونثرا) ، وليس هناك شواهد نثرية ؟
قالوا: ورد في الشعر كثيرًا، ووروده في الشعر كثيرًا يجعلنا نغض الطرف عنه إذا ورد في النثر .
ونرد على ذلك : أنه خاص بالشعر فقط طالما أنه لم يرد في القرآن الكريم ، ولا في الكلام المنثور المعتد به .
ومن شواهدهم قول الشاعر :

جزى ربُّه عني عَدِيَّ بنَ حاتمٍ   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ربه : فاعل فيه ضمير يعود على عدي، عدي: مفعول به متأخر .
الشاهد : الفاعل متصل بضمير عاد على متأخر"المفعول به" لفظًا ورتبة ، وهذا جائز في الشعر .

ب- أن يكون الفاعل محصورًا بإنما قولًا واحدًا.
ومنه قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: 28]
العلماء : محصور بإنما يجب تأخيره، توسط المفعول به بين الفعل "يخشى" والفاعل "العلماء" وجوبًا ؛ لكون الفاعل محصورًا بإنما، ولا يعرف المحصور بإنما إلا بتأخره.

والمحصور بإلا يعرف بعد "إلا" مباشرة ، وتطبيق المسألة الأولى بأنه لا مانع من تقديمه أو تأخيره جائز هنا أيضا عند الكسائي ؛ لأن المحصور بإلا يعرف بأنه يقع بعدها مباشرة ، فلا مانع من تقديمه وتأخيره سواء كان فاعلًا، أو مفعولًا به.
ويستشهد الكسائي بقول الشاعر:

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذي كرم   ولا جفا قط إلا جبأٌ بطلا

الشاهد : تقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به.

وقول الشاعر :

نُبئتُهم عَذبوا بالنار جارتَهم   وهل يعذب إلا اللهُ بالنار

الشاهد : الفاعل محصور بإلا، وقد تقدم على الجار والمجرور، وقد تقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به.

وقول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا   أهِلَّةُ أنآءِ الدِّيارِ وشامُها

الله: فاعل محصور بإلا ، و"ما هيجت لنا" : مفعول به وقد تقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به.

لكن النحويين الآخرين يمنعون ذلك ويؤولون بأن : المفعول به المتأخر له عامل مقدر،
فيقدر قول الشاعر : ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذي كرم
"ما عاب إلا لئيم عاب فعل ذي كرم" وينطبق على البيتين الآخرين ما انطبق عليه .

المحاضرة (35)

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل

* تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جوازا.

ويكون ذلك إذا لم يوجد ما يمنع من التقديم، ولا ما يوجب التقديم .

الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل كما ذكرنا ولذلك لم نذكر مواضع للتقديم .

قال تعالى: {فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ} [البقرة: 87]

فريقًا : مفعول به، تقدم على الفعل والفاعل ، الفعل : كذب، والفاعل هو التاء، ولو قلنا الفاعل هو التاء والميم فلا مانع .

بعضهم يجعل الحرفين معًا ويعربها إعراب واحد، وبعضهم يجعله التاء وحدها، ويجعل الميم علامة للجمع ، وكذلك علامة التثنية والألف في "أكرمتها" علامة للمؤنث وهكذا.

حكم تقديم المفعول به هنا جائز.

"فريقا تقتلون"

فريقا : مفعول به، والتقديم جائز، تقتلون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو فيه فاعل.

تقدم المفعول به على الفعل والفاعل جوازًا وليس وجوبًا.

* تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبًا: في مسألتين أيضا :

أ- أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة.

كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، فإذا كان أحد هذه الأسماء مفعول به وجب تقديمه لأن له حق الصدارة .

قال تعالى : {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} [غافر: 81]

أي: اسم استفهام مفعول به مقدم وجوبًا، ولا يجوز أن تقول حتى في غير القرآن "تنكرون أي آيات الله" ؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة ، ولا يعمل فيها أي شيء متقدم عليها ؛ بل يجب أن يكون العامل فيها متأخر عنها.

آيات : مضاف إليه مجرور، اللهِ : لفظ الجلالة مجرور بالإضافة ، تنكرون : فعل وفاعل، فعل من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

كلمة "أي" معربة أم مبنية ؟ معربة .

كما في قوله تعالى : (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) ، (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) ، (أيا ما أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)

وقعت مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة ، وهي مبنية ؛ لأنها أشبهت الحروف شبها معنويًّا .

وهي اسم استفهام أو اسم شرط لكن حقها أن تكون مبنية كبقية أسماء الاستفهام ؛ فلماذا أعربت ؟

لأن "أي" ملازمة للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، فأبعدتها عن مشابهتها للحرف ؛ فلم تبنى واستحقت الإعراب.

قال تعالى : {أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء: 110]

أي: اسم شرط في هذا المقام ، مفعول به مقدم وجوبًا ؛ لأنها من ألفاظ الصدارة ، ولا يجوز تأخيرها.

"أيا" معربة مع كونها اسم شرط ؛ لملازمتها للإضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة حذف المضاف إليه، وعوض عنه بالتنوين؛ فالتنوين الموجود هنا ؛ تنوين عوض، وهو عوض عن المضاف.

ما : زائدة ، تدعو : فعل مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون، له : جار ومجرور، خبر مقدم، الأسماء : مبتدأ مؤخر، الحسنى : صفة له، وجملة "له الأسماء الحسنى "جواب الشرط ، ولأجل هذا وقعت في أولها الفاء ؛ لأن الجمل الاسمية إذا وقعت جوابًا للشرط ؛ وجب اقترانها بالفاء.

ب- أن يقع العامل "الفعل" بعد الفاء ، وليس له معمول آخر غير المفعول به المقدم.

نحو قوله تعالى : {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ}

كلها تقدم فيها المفعول به على الفعل والفاعل وجوبًا ؛ لأن الفعل وقع بعد الفاء، وليس له معمول آخر في هذه الجمل الثلاث غير المفعول به .

رب : مفعول به مقدم جوبا ، الكاف: ضمير متصل ، ربك : ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة ؛ لأنه مضاف إليه.

الفاء : فاء الإجزاء ، كبر : فعل أمر مبني وعلى السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه.

ولا يجوز أن تقول "فكبر ربك" ؛ لأن المفعول به تقدم والعامل بعد الفاء، وليس لهذا العامل معمول آخر .

وقوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} [الضحى: 9]
اليتيم : مفعول به مقدم وجوبًا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فلا تقهر : الفاء وقع بعدها العامل وليس لهذا العامل معمول غير "اليتيم" ، لا : ناهية ، تقهر : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، الفاعل : ضمير مستتر تقديره أنت ، المفعول به هنا واجب التقديم، ولا يجوز تأخيره.

- إذا وجد عامل وقع بعد الفاء، لكن له معمول آخر ؛ فإنه يجوز في المفعول به التقديم على الفعل والفاعل أو التأخير عنهما.
نحو : "أما اليومَ فاضرب زيدًا"
"اليوم" ظرف وهو معمول لـ "اضرب" ، زيدًا : مفعول به ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره "أنت"
كلمة "زيد" جاءت متأخرة مع أن عاملها بعد الفاء، لكن وجد لهذا العامل معمول آخر،
وحينئذٍ يجوز التأخير "أما اليومَ فاضرب زيدًا" ويجوز التقديم : "أما اليوم زيدًا فاضرب"
ويجوز أن تقدمه على الفعل والفاعل، لكن بعد الفاء : "أما اليوم فزيدا اضرب"

تنبيه :
1- قال المصنف : "إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما ؛ وجب تقديم الفاعل على المفعول به "
أي : إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين؛ وجب التزام الأصل.
"أكرمتُك" الفعل والفاعل ضميران، التاء : فاعل ، والكاف : مفعول به.
"الفعل، ثم الفاعل، ثم المفعول" بشرط ألا يكون أحدهما محصورًا، فإن كان الفاعل أو المفعول به محصورًا؛ فإنه يجب تأخير المحصور، سواء كان فاعلًا أو مفعولًا به.
نحو : "إنما أكرمك أنا"
المفعول به هنا مقدم وجوبا ، والفاعل "أنا" مؤخر وجوبًا ، "إنما أكرمتُ إياك" الفاعل والمفعول به ضميران ، وهنا يجب تأخير المحصور منهما .
يتبين هذا في "ما وإلا" ، "ما أكرمك إلا أنا"، و"ما أكرمت إلا إياك"، لما أردنا حصر الفاعل أخرناه وجوبا ، ولما أردنا حصر المفعول به أخرناه وجوبا .
وإذا لم يكن الفاعل أو المفعول به محصورا ؛ فإنه يجب التزام الأصل.

2- إذا كان المفعول به ضميرًا، والفاعل اسما ظاهرا ؛ وجب تأخير الفاعل ، وأن يكون الضمير متصلًا بالفعل .
نحو : "أكرمني عبد الله"
وإذا كان الفاعل ضميرًا والمفعول به اسما ظاهرا ؛ وجب أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا ، ولا يجوز أن يكون منفصلًا ، وجاز في المفعول به أن تؤخره عن الفعل والفاعل وأن تقدمه عليهما.
نحو : "أكرمت محمدا" ، التاء : فاعل وهي ضمير متصل ، محمد : مفعول به متأخر عن الفعل والفاعل.
ويجوز أن تقول أيضًا : "محمدا أكرمت" تقدم المفعول به على الفعل والفاعل.

- كون الفاعل والمفعول به ضميرين، أو كون واحد منهما ضميرا ، لم يذكرها ابن مالك في ألفيته ، وكلام ابن مالك في ألفيته قد يوهم أن نحو : "ضرب موسى عيسى " يجوز أن تقدم المفعول به على الفعل والفاعل .
وهذا يتضمن أنه لا يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في نحو : "ضرب موسى عيسى "

المحاضرة (36)
تطبيقات

* تطبيقات على باب "أعلم وأرى" باب ما ينصب ثلاث مفعولات .

1- صح أم خطأ :

أ- الفعل ظن من الأفعال التي تنصب ثلاث مفعولات (خطأ) من الأفعال التي تنصب مفعولين .

ب- الأفعال التي تنصب ثلاث مفعولات منها "نبأ وأنبأ وأعلم". (صح)

ت- إن المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم أرى أصلهما المبتدأ والخبر.(صح)

ث- ما جاز من الإلغاء والتعليق في "ظن وأخواتها" لا يجوز في باب "أعلم وأرى" (خطأ) بل يجوز .

جـ"البركة أعلمنا الله مع الأكابر" هذا من باب التعليق .(خطأ)

من باب الإلغاء ؛ لأنه توسط العامل بين المفعول به الأول والمفعولين الثاني والثالث.

ح- قال تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} [سبأ: 7]

كسر هذه الهمزة دليل على أن الفعل علق عن العمل .(صح)

سبب تعليقه : وجود الاستفهام في قوله تعالى: "هل ندلكم على رجل". (خطأ)

سبب التعليق هو اللام في قوله : "إنكم لفي خلق جديد" والله أعلم.

* تطبيقات على باب الفاعل.

1- صح أم خطأ :

أ- قال تعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} [النحل: 69]

"ألوانه" فاعل والعامل فيها "يخرج" . (خطأ) الذي رفعها "مختلف"، وهي اسم فاعل عمل عمل الفعل بشروط معينة.

ب- قال تعالى : {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ} [البقرة: 251]

"الله" فاعل مجرور.(صح) وحكم الفاعل أن يكون مرفوعًا فما الذي جعله مجرورًا ؟

الفاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًّا ؛ بسبب : أنه أضيف إليه المصدر.

ت- في قوله تعالى : {مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ}

"بشير" مجرورة ، والجار والمجرور متعلقان بجاء . (خطأ)

لأن "من" هنا زائدة فلا تحتاج إلى متعلق، و"بشير" مجرور لفظًا مرفوع محلًّا؛ لأنه فاعل.

2- قال تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: 6]

كلمة "أحد" تعرب :

أ- مبتدأ.

ب- فاعل. لفعل محذوف يفسره "استجارك" بعده ، ولم نجعله فاعل لـ "استجارك" المتأخرة ؛ لأنه لا يتقدم الفاعل على الفعل.

ج- خبر.

د- لا محل لها من الإعراب .

3- قال تعالى : {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59]

"أنتم" يجوز أن نعربها فاعلا لفعل محذوف ، ويجوز أن نعربها مبتدأ خبره الجملة التي بعده .(صح)

وأيهما الأولى ؟ أن نعربها فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ،

واستشهد الكوفيون بقول الشاعرة : ما للجمال مشيُها وئيدًا

على جواز تقدم الفاعل على عامله، أما جمهور النحويين فلا يجيزون تقدم الفاعل على المفعول به، ويؤولون هذا : بأن يقال "مشيها" مبتدأ، والخبر جملة تقديرها : "مشيها يظهر وئيدًا"، وتكون كلمة "وئيدًا" حال .

4- هل الفاعل عمدة أم فضلة ؟ العمدة : يجوز حذفه ، الفضلة : لا يجوز حذفه.

الفاعل عمدة ، ولا بد أن يذكر في اللفظ ، وإن لم يذكر فهو ضمير مستتر يعود إما على مذكور مثل : "محمد سافر"

أو يعود على شيء مفهوم من الفعل المتقدم نحو قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) الفاعل : ضمير مستتر يعود على "الشارب" المفهوم من الفعل "يشرب".

5- أين الفاعل في قوله تعالى : {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} [القيامة: 26]
الفاعل : ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على كلمة "الروح" المفهومة من السياق.

6- لو قال لك قائل: "هل سافر أحد" ، فأجبت : محمد ، فما إعراب محمد ؟
إعرابه : فاعل لفعل مقدر ، والتقدير : "سافر محمد" .
هل حذف الفعل هنا جائز ؟ نعم.
ما الذي جوزه ؟ أنه وقع في جواب استفهام.

7- لو قال لك قائل : "ما سافر أحد" ، فقلت : "بلى عبد الله" ، فما إعراب "عبد الله" في هذه الجملة ؟
إعرابه : فاعل، فعله الذي رفعه محذوف جوازا ، فما الذي جوزه ؟ دلالة الكلام المنفي .

8- قال تعالى في قراءة : "يُسبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال" ، وجِّه هذه القراءة ؟
الرجال هم المسبَّحون، وبالتالي إعراب "رجال" فاعل ، فعله محذوف، نتج عن استفهام مقدر،
كأن سائلًا سأل : من يسبحه ؟ فكان الجواب : "يسبحه رجال".

9- قال تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: 6]
"أحد" فاعل لفعل محذوف ، وحذف هذا الفعل :
أ- جائز .
ب واجب. لأنه مفسَّر بقوله "استجارك" المذكور مؤخرًا، ولا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر.

10- قال تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ} [المائدة: 23]
الشاهد : "قال رجلان" استشهد به على ماذا ؟
استشهد به على أن "الفعل" قال مع أن فاعله مثنى لم تُلحق به علامة تدل على أن الفاعل مثنى.

11- ما الكثير في كلام تعالى، وفي الكلام المعتد به من كلام العرب، إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ؟
أ- أن نلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.
ب- أن نأتي به مفردًا موحدًا.

12- من أحكام الفاعل تأنيث الفعل للفاعل جوازًا أو وجوبًا ، فما حكم التأنيث في قولك :
أ- "حضرت فاطمة" واجب
ب- "طلعت الشمس" جائز ، ويجوز : "طلع الشمس"
ت- "جاءت الرجال" جائز ، "جاء الرجال"
ث- "كبرت الشجر" جائز ، "كبر الشجر"
جـ- "حضرت الهندات" واجب ؛ لأن جمع المؤنث السالم يجب معه تأنيث الفعل.
ح- "حضرت المسلمون" غير جائز ؛ لأن اللفظ المفرد لم يتغير المسلم .
خ- "حضرت عندنا فاطمة" جائز ؛ لأن فاطمة مفصولة عن الفعل ؛ فيجوز أن تؤنث الفعل وأن تذكره.
د- "الشمس طلع" لا يجوز ؛ لأن الفاعل ضمير يعود على مؤنث ، وحتى لو كان مجازي التأنيث فلابد أن تؤنث الفعل.
إلا إذا اجتمع شرطان :
أن يكون الكلام شعرًا.______ وهذا لم يتحقق
أن يكون المؤنث الذي يعود عليه الضمير مؤنثا مجازيا ______ وقد تحقق.

13- "كلمة "موسى" في قولنا : "أكرم عبد الله موسى" و"أكرم موسى عبد الله" هل يجوز أن نقدمها أم نؤخرها ؟
نعم ؛ لأن "عبد الله" فاعل وقد ظهرت عليه العلامة .
14- كلمة "أي" في قوله تعالى: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} [غافر: 81] مفعول به مقدم جوازًا أم وجوبًا ؟
مقدم وجوبا ؛ لأن هذا اسم استفهام وأسماء الاستفهام لها الصدارة.

المحاضرة (37)

باب نائب الفاعل

* أسباب حذف الفاعل ونيابة غيره منابه .

- إذا كان الفاعل مجهولا ووجد نائب الفاعل ، نقول بأن الفعل : مبني للمجهول ، وهذا يعنى أن الفاعل جهل فحذف ، لكن الفاعل ليس مجهولا في كل وقت ، فالأولى أن يقال : مبني للمفعول .

أي : غيرت صيغته من أجل أن يسند إلى المفعول بدل من أن يسند إلى الفاعل.

وإذا اخترنا أن نقول بأنه "مبني للمفعول" فهذا يعني أنه لا يوجد إلا المفعول به ينوب عن الفاعل ،

فماذا نقول في الجار والمجرور والظرف والمصدر ؟

الجار والمجرور أصلهما مفعول به ، والظرف مفعول فيه ، والمصدر مفعول مطلق ، ولذلك فالأولى أن نقول : مبني للمفعول .

الفاعل ليس مجهولا في كل وقت ، فقد يكون معلومًا كما في قول الله : {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} [الأنبياء: 37]

الفاعل هنا معلوم جدا : الذي خلق الله ، فلا يقال بأن الفعل "خُلق" مبني للمجهول ، بل هو مبني للمفعول.

فقد تحول من الإسناد للفاعل "الله" إلى الإسناد للمفعول به"الإنسان" .

أغراض حذف الفاعل كثيرة منها : أسباب لفظية ، وأسباب معنوية.

الأغراض اللفظية : غرضان

1- استقامة الوزن في البيت الشعري.

إذا أردت استقامة الوزن فإنك قد تحول الفعل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول.

كقول الشاعر:

عُلّقتها عرضا وعَلّقت رَجُلاً   غيري وعُلِّق أخرى ذلك الرَّجُل

الشاهد : كلها مبنية للمفعول؛ لأنه يريد استقامة الوزن.

2- مراعاة الفواصل أو استقامة السجعة.

حتى تكون السجعة منضبطة يضطر في بعض الأحيان إلى أن يغير الفعل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول.

ومنه قولهم : "من طابت سريرتُه حُمدَت سيرتُه"

لأنه لو قال : "من طابت سريرتُه حمد الناس سيرتهَ" ، لأصبحت كلمة "سيرته" منصوبة بدلًا أن تكون مرفوعة.

الأغراض المعنوية : كثيرة ، منها :

1- الجهل بالفاعل.

كقولك : "سُرق المتاع" فحتى لا تتهم شخصًا تحذف الفاعل وتجعل الفعل مسلطًا على المفعول به.

2- العلم بالفاعل.

يجوز لك ان تحذف الفاعل إذا كان معلوما وتنيب غيره منابه .

ومنه قوله تعالى : {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ}

3- ألا يتعلق بذكر الفاعل غرض .

كأن يكون متعددًا لا تستطيع حصره.

ومنه قوله تعالى {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا} [النساء: 86]

أي : إذا حياك أي شخص .

وقوله اتعالى {فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} [البقرة: 196]

أي : إذا حصرك أي شيء.

ومنه قوله تعالى : {إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ} [المجادلة: 11]

أي : إذا قال لك أي أحد .

4- الخوف من الفاعل.
نحو : "سُرِق المتاع" فلو ذكرت السارق ربما ضرك .
5- الخوف على الفاعل .

6- تنزيه الفاعل عن الذكر.
كقولك : "خُلِق الخنزير" تنزِّه الله تعالى عن أن تذكره مع المفعول به.

7- الإبهام على السامع.
لا تريد أن يعرف السامع من الفاعل .
كقولك: "تُصُدِّق بألف دينار"

* ما ينوب عن الفاعل :
إذا حذف الفاعل فإن واحدا من أربعة يقوم مقامه :
المفعول به "أغلب ما ينوب عن الفاعل"، والمجرور، والظرف، والمصدر.
وما ينطبق على المفعول ينطبق على بقية الثلاثة .

هذه الأشياء الأربعة تنوب عن الفاعل في :
1- تنوب عنه في رفعه .
المفعول به حكمه أن يكون منصوبًا، فإذا ناب عن الفاعل صار مرفوعًا . "أكرم صالحٌ خالدًا"
لو حذف صالح "أُكرم خالدٌ" ناب المفعول به عن الفاعل في رفعه، فأخذ حكم الرفع.
- أحكام الفاعل الفاعل السبعة تكون في النائب عن الفاعل .

2- في عمديته.
إذا حذف الفاعل "العمدة" فلا بد أن يذكر المفعول "الفضلة" .

3- في وجوب التأخير عن فعله.
"أكرم صالحٌ خالدا"، ويجوز أن تقول "خالدا أكرم صالحٌ"، فإذا حذف حذفت الفاعل "أكرم خالدٌ" فلا يجوز أن تقول "خالدٌ أكرم"
سيكون النائب عن الفاعل حينئذ ضميرًا مستترا يعود على "خالد" فلا يجوز أن تقدمه عليه.

4- استحقاقه للاتصال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه.
حق الفعل أن يتصل بالفاعل، وحق النائب عن الفاعل أن يتصل بالفعل أيضا .
"أكرم صالحٌ هندا" لما حذفنا الفاعل أصبحت "أكرِمت هند"

المحاضرة (38)

ما ينوب عن الفاعل

ينوب عن الفاعل واحد من أربعة : المفعول به، المجرور، والظرف، المصدر.
وكلها فيها كلام إلا المفعول به.

* المفعول به .
- أكثر ما ينوب عن الفاعل ، بلا قيد أو شرط ؛ بل إذا وجد اثنان أو ثلاثة أو أربعة كلها تصلح للنيابة عن الفاعل، فإن الأولى أن ينوب المفعول به عنه ؛ بل يرى البصريون: إنه يجب أن ينوب المفعول به دون غيره.
قال تعالى : {وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} [هود: 44]
أصله والله أعلم "وغاض اللهُ الماءَ" ، "وقضى اللهُ الأمرَ" لما حذف الفاعل ناب المفعول به منابه فرفع .
غيض : فعل مبني للمفعول ، الماء : نائب عن الفاعل مرفوع ، وأصلها مفعول به .
- لو اجتمع المفعول به مع غيره من الأشياء ، فالأصل أن ينوب المفعول به ، وبقية الأشياء تبقى منصوبة على حالها.

* المجرور . وبعضهم يقول : الجار والمجرور.
المجرور ينوب عن الفاعل ـــــــ عند معظم النحويين ، وخالف في ذلك : ابن درستويه ، السهيلي ، الرندي
نحو قوله تعالى : {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا} [الأعراف: 149]
سقط : فعل مبني للمفعول، في أيديهم : جار ومجرور أصله مفعول به، وإنما عدي الفعل إليه بواسطة حرف الجر.
بعضهم يعربها كلها "في أيديهم" نائب عن الفاعل ، وبعضهم يعرب "في" حرف جر، وأيديهم : نائب عن الفاعل.
وحق النائب عن الفاعل أن يكون مرفوعًا، لكن حرف الجر أقوى، ولابد أن يأخذ عمله ولو كان زائدا .
نحو قوله تعالى : {مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} [المائدة: 19]

- جمهور النحويين : يرون أن الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل أو أن المجرور على ينوب عن الفاعل.
خالف في هذا ابن درستويه ، والسهيلي، والرندي وقالوا : المجرور لا ينوب عن الفاعل.
وقالوا في نحو قوله تعالى {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ}
النائب عن الفاعل : ضمير يعود إلى المصدر المفهوم من "سقط" ،
فيكون التقدير عندهم : "ولما سقط هو"، أي: السقوط ؛ لأن سقط مأخوذ من السقوط.

من أدلة السهيلي وابن درستويه والرندي على أنه لا يجوز في المجرور أن ينوب عن الفاعل :
أ- أن المجرور لا يتبع على محله بالرفع .
إذا أتبعنا على النائب عن الفاعل في غير المجرور ، فإننا نجعل التابع مرفوعًا، نحو : {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}
واحدة : صفة لنفخة، وقد جاءت مرفوعة مثلها .
لكن لا يمكن أن تتبع على المجرور ، فلا يصح أن تقول : "مُرَّ بزيدٍ الكريمُ" وإنما تقول : "مُرَّ بزيدٍ الكريمِ"

ب- أن المجرور قد يتقدم على العامل . كما ذكرنا أن النائب على الفاعل لا يتقدم على الفعل.
ودليلهم قوله تعالى {كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: 36]
"مسئول" صيغة فعول ، والمرفوع بها يصير نائبًا عن الفاعل ، والجار والمجرور : نائب عن الفاعل متقدم على عامله فكيف تقدم ؟
وفي قولك : "أكرِم زيد" إذا تقدمت كلمة "زيد" تصبح مبتدأ وما بعدها خبر ،
فلو قلت : "مر بزيدٍ" وقدمت "بزيد" هل ترتفع على أنها مبتدأ ؟ لا .

ج- إذا كان النائب عن الفاعل مؤنثا، فحق الفعل أن يؤنث له ، لكن في الجار والمجرور لا يكون ذلك .
فلا نقول : " مُرت بهند" ، وإنما: "مُرَّ بهند" وهذا يعني أنه لا ينوب عن الفاعل.

رد عليهم صاحب الكتاب بقوله : ولنا -للمجيزين أن ينوب المجرور عن الفاعل- قولهم : "سير بزيد سيرًا"
وجه الدلالة : أن المجرور ناب عن الفاعل مع وجود المصدر، والمصدر لم ينب عن الفاعل فنصب،
ولو كان لا يجوز أن ينوب عن الفاعل لرفعنا كلمة "سير"

وأما قولهم أنه لا يتبع على محله بالرفع فهذا لا يكون إلا فيما كان له محل آخر يظهر في فصيح الكلام كقولهم : "لست بقائم"
لو حذفنا حرف الجر هنا؛ لقلنا "لست قائمًا" في فصيح الكلام.
ولذلك يجوز أن نعطف فنقول : "لست بقائمٍ ولا قاعدٍ"، ويجوز: "لست بقائم ولا قاعدا" ؛ لأن "قاعدًا" يظهر في فصيح الكلام.
لكن في نحو : "مررت بزيد الفاضل" كلمة "زيد" مجرورة ، لكن في فصيح الكلام لا تنصب ، فلا يجوز أن تراعي محلها وتقول:
"مررت بزيد الفاضلَ" مع أن محلها النصب ، لكنه لا يرد في فصيح الكلام.

أما في استدلالهم بقول الله سبحانه وتعالى {كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: 36] في تقديم النائب عن الفاعل عن العامل،
فهذا غير صحيح؛ لأن النائب عن الفاعل ليس هو الجار والمجرور، وإنما النائب عن الفاعل ضمير يعود على المكلف عنه.

قال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي : لا ينوب المجرور عن الفاعل في مثل هذا ، وإنما النائب هو الضمير الذي يعود على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم.

* المصدر المتصرف المختص .
المقصود بالمصدر : هو التصريف الثالث للفعل . "ضرب يضرب ضربًا" ، "أكرم يكرم إكرامًا" ، "أكل يأكل أكلًا"
وبعضهم يعرفه تعريفا آخر : هو أحد مدلولي الفعل غير الزمان.
الفعل له دلالتان: دلالة على الحدث ، ودلالة على الزمان.
فإذا قلت: "أكرم" ، فهي تدل على الحدث الإكرام ، وتدل على حدوثه في الزمن الماضي.
المصدر هو الحدث وليس الزمان.

المصدر ينوب عن الفاعل بشرطين :
أ- أن يكون متصرفًا. أي : غير ملازم للنصب على المصدرية ؛ لأن بعض المصادر لا تجيء إلا ملازمة للنصب على المصدرية.
ب- أن يكون مختصًا.
أي : أن يكون مختصا إما بوصف :"ضُرب ضرْبٌ شديدٌ"، وإما بإضافة : "ضُرب ضرْبُ الأمير" أو يكون مُعَرَّفا "ضرب الضرب".
مما ورد فيه المصدر نائبًا عن الفاعل :
قوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: 13]
نفخ : فعل مبني للمفعول، في الصور : جر ومجرور متعلقان بنفخ ، نفخة : مصدر ناب عن الفاعل .
تحقق الشرطان : متصرف "نفخ ينفخ نفخا" ، ومختص ؛ لأنه موصوف .
أما قول امرئ القيس :
وَقالَتْ مَتى يُبخَلْ عَلَيكَ وَيُعتلَلْ   يسؤكَ وَإِن يُكشَفْ غَرامُكَ تَدرَبِ
الشاهد : لم يذكر مصدر على أنه نائب عن الفاعل، فلا يجوز أن تقول: "ضُرِب" وتسكت ، وهذا أكثر منعًا من قولك: "ضرب ضربًا"
ونقول في هذا الشاهد : النائب عن الفاعل مصدر مقدر موصوف والتقدير" متى يبخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود" أو "متى يبخل عليك ويعتلل عليك".

في قوله تعالى {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ} [سبأ: 54]
"بينهم" ظرف غير مختص ، فلا يجوز أن ينوب عن الفاعل ، لكنهم يقولون: إن النائب عن الفاعل هنا مقدر .
والتقدير : "وحيل الحول المعهود"
ومثله قول الشاعر: فيا لكَ من ذي حاجة ٍ حيلَ دونَها   وما كلُّ ما يَهوَى امرُؤ هو نائلِه
أي: الحول المعهود .
وقول الآخر : يُغْضِي حَياءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَمَا يُكَلّمُ إلاَّ حِينَ يَبتَسِمُ
لأن الجار والمجرور ، إذا دل فيه حرف الجر على التعليل لا ينوب عن الفاعل، وإنما يعرب مفعول لأجله.

*** الظرف المتصرف المختص .**

يشترط فيه أيضًا : أن يكون متصرفًا، وأن يكون مختصًّا.

نحو : "صِيمَ رمضان" علم ، و"صيم يومٌ حارٌّ" موصوف ، "صيم يوم الخميس" مضاف ، " صيم اليومُ" معرف .

- إن كان الظرف غير متصرف ، أو متصرف تصرفًا جزئيًّا، فلا يجوز نيابته عن الفاعل .

الظرف غير متصرف مثل : "إذ ، وإذا" لا ينوبان عن الفاعل .

الظرف المتصرف تصرفًا جزئيًّا : هو ما يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بمن ،

وبعضهم يمنع نيابته عن الفاعل ،

وبعضهم يجيزه. نحو : "أمام ، وخلف"



المحاضرة (39)

نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وما ينوب عن الفاعل عند تعدي الفعل

* نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به.
البصريون **يمنعون** ، الكوفيون **يجيزون** ، والأخفش **يجيز بشرط :** تأخر المفعول.
فإذا قلت : "أكرمتُ محمدًا في داره يومَ الجمعة إكرامًا عجيبًا"
أكرمت : فعل مبني للفاعل ، محمدا : مفعول به ، يوم الجمعة : ظرف صالح للنيابة عن الفاعل، إكرامًا شديدًا : مصدر صالح للنيابة، في داره : جاز ومجرور صالح لأن ينوب عن الفاعل.
- يرى البصريون أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به إذا وجد المفعول به في الكلام، فلا يجيزون أن تقول :
"أُكرِمَ محمدا يومُ الجمعة إكرامٌ شديدٌ في داره".
وإنما يجيزون فقط : "أُكرِمَ محمدٌ يومَ الجمعة إكراما شديدا في داره "
- أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل حتى لو كان المفعول به موجودًا، ومقدمًا.
ودليلهم : قوله تعالى في قراءة لأبي جعفر : {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيُجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}
والقراءة المتواترة بالفتح " لِيَجزِي"
المفعول به موجود ومتقدم، ومع ذلك نصبه، وأناب الجار والمجرور عن الفاعل.
- وأجاز الأخفش أيضًا نيابة غير المفعول به عن الفاعل، لكن بشرط : يجب أن يكون الذي تنيبه عن الفاعل متقدمًا عن المفعول به .
ودليله في قول الشاعر: وإنما يرضي المنِيبُ رَبَّهُ ما دام مَعْنياً بِذِكْرٍ قلبَهُ
"معنيا" اسم مفعول يرفع النائب عن الفاعل ، "بذكر" جار ومجرور، و"قلبه" هي التي كانت مفعولًا به.
أناب الشاعر في هذا البيت المجرور مع وجود المفعول به "قلبه" ، لكن المفعول به متأخر ، وهذا جائز عند الأخفش،
ولا يجوز عنده له لو كانت كلمة "قلبه" متقدمة على الجار والمجرور .
دليلنا على أن الجار والمجرور ناب عن الفاعل في هذا الشاهد :
نصب كلمة "قلبه" ولا بد أن تكون منصوبة ؛ لأن الشطر الأول منصوب .
وقول الشاعر: لم يُعْنَ بِالْعَلْيـاء إلاّ سَـيِّدَا ولا شَـفَى ذا الغَـيِّ إلاَّ ذُو هُـدَى
يعن : فعل مبني للمفعول يحتاج إلى نائب عن الفاعل ، وهو المجرور "بالعلياء" ، سيدًا: كانت في الأصل مفعولا به ومع ذلك لم تنب عن الفاعل ، وهذا جائز عند الأخفش ومن باب أولى أن يجوز عند الكوفيين.
والسبب في جوازه عند الأخفش : أن النائب الذي ناب عن الفاعل تقدم على المفعول به.
هذا الشاهد والذي قبله يصلح للكوفيين أيضا ؛ لأنهم يجيزون أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده ؛ سواء تقدم أو تأخر.
وتوجيه البصريين لهذه الشواهد معروف : الضرورة الشعرية .
فكيف يوجهون قراءة أبي جعفر في الآية السابقة ؟
قالوا : النائب عن الفاعل للفعل "يُجزى"ضمير مستتر يعود على الغفران المفهوم من قوله تعالى {يَغْفِرُوا} والتقدير فيه والله أعلم :
"ليُجزى الغفرانُ قومًا بما كان يكسبون" ، وحينئذٍ تكون قومًا مفعولًا به ثانٍ، والنائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على الغفران.
ولهم توجيه آخر :
أن يكون النائب عن الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره "هو" ، ويكون التقدير: "ليُجزى هو" أي: الجزاء ، وهي مأخوذة من الفعل .

- إذا اجتمع اثنان أو ثلاثة أو أربعة كلها تصلح للنيابة عن الفاعل ، فلا ننيب إلا واحد ، والباقي ننصبه إما لفظًا ؛ إذا كان ظرفًا أو مصدرًا ، وإما محلًا ؛ إذا كان مجرورًا.
نحو : "أكرمت محمد إكرامًا شديدًا يومَ الجمعة في داره" إذا بنيناها للمفعول تصبح :
"أكرم محمدٌ إكراما شديدا يومَ الجمعة في داره" ـــ على رأي البصريين فقط لأن "محمد" هو الذي كان مفعول به،
ولا يجيزون أن ننيب غيره ، والجار والمجرور أيضا ننصه محلا ؛ لأن الجار والمجرور لابد أن ياخذ حقه.
كذلك في قوله : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره" ، حرف الجر لا بد أن يأخذ حقه .
- غير النائب مما معناه متعلق بالعامل ينصب، والنائب يكون مرفوعًا.
كما مثلنا : "ضُرب زيدٌ يومَ الخميس أمامَك ضربًا شديدًا في داره"
نلحظ أنها كلها منصوبة : "أمام" منصوب على الظرفية ، "يوم" منصوب على الظرفية ، "ضربًا" : منصوب على المصدرية ، زيدٌ : هو المرفوع وحده، "في داره" دار : مجرورة لفظًا منصوبة محلا ؛ لأن حقها أن تكون منصوبة.

* ما ينوب عن الفاعل عند تعدي الفعل لأكثر من مفعول.

- الفعل الذي ينصب مفعولين إذا حولناه إلى مبني للمفعول ؛ فإننا نرفع أحد المفعولين وننصب الثاني.
وإذا كان الكلام ملبسًا ؛ فلا بد من إنابة الأول منهما ، وإذا كان غير ملبس فلا مانع أن تنيب الثاني أو الأول.
نحو: "سلم محمدٌ خالدًا زيدًا" أي : سلم محمد خالد لزيد .
إذا حولت إلى مبني للمجهول نقول : "سُلِمَ خالدٌ زيدًا" ، ولا يجوز أن تقول: "سلم خالدٌ زيدٌ" لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، لكن لو قلت: "أعطى محمدٌ خالدًا ريالا" ؛ فلا مانع أن تنيب الأول أو الثاني؛ لأن الآخذ والمأخوذ واضحان .
فتقول: "أعطي خالدٌ ريالًا"، أو "أعطي خالدا ريالٌ" لأنه اتضح الآخذ من المأخوذ .
- إذاً غير النائب يجب أن يكون منصوبًا سواء كان الفعل متعديًا لأكثر من مفعول، أو كان مع النائب عن الفاعل أشياء أخرى تصلح أن تنوب عن الفاعل مثل : الظرف، أو المجرور، أو المصدر.

ما السبب في أننا لا نرفع إلا واحد ؟
لأن النائب عن الفاعل لا يكون إلا واحدًا ؛ فالفاعل نفسه لا يمكن أن يكون إلا واحدًا .
أما تعدي الفعل لأكثر من مفعول به ؛ فقد يكون متعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر من باب ظن وأخواتها ، وقد يكون الفعل متعديًا لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يكون متعديًا إلى ثلاث مفعولات، من باب "أعلم، وأرى"
- باب "ظن" ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، و باب "كسا" ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، و باب " أعلم" ينصب ثلاثة مفعولات.
تفصيل :
نيابة الأول ـــــــ جائزة باتفاق . سواء في باب "ظن"، أو باب "كسا" أو باب "أعلم".
نيابة الثالث ـــــــ ممنوعة عند الخبراوي وابن الناظم.
نيابة الثالث مع عدم الإلباس ـــــــ جائزة عند المصنف.
مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : " ظننت زيدًا بكرا" إذا حولت إلى مبني للمفعول "ظُن زيدٌ بكرا" .
مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : "سلمتُ زيدًا عمرًا" تصبح : "سلم زيدٌ عمرًا"
مما ينصب ثلاثة مفعولات : "أعلمتُ زيدًا بكرًا ناجحًا" إذا حولت تصبح : "أعْلِمَ زيدٌ بكرا ناجحا" .

نيابة الأول مما لا لبس فيه نحو قولك : "أعطيت زيدًا دينارًا" ، "أعطي زيدٌ دينارا" لا اشكال فيه وجائز باتفاق.
لكن هل يجوز أن ننيب المفعول به الثالث ، وننصب المفعول الثاني والأول ؟
نحو: "أعلم زيدًا بكرًا ناجحٌ" هل يجوز ذلك ؟
نقل الخبراوي وابن الناظم أن ذلك ممنوع اتفاقًا .
وقال المصنف : "والصحيح جوازه إذا لم يلبس" ، ومثل بمثال : "أعلمتُ زيدًا كبشَك سمينًا"
قال: يجوز أن تقول: "أعلم زيدًا كبشَك ثمينٌ"، فتنيب الثالث وتترك المفعول به الأول والثاني منصوبين.

هل تجوز نيابة المفعول به الثاني ونصب الأول، أو نصب الأول والثالث، ونيابة الثاني ؟
1- نيابة الثاني في باب "كسا" إن ألبس ممنوعة ، وإن لم يلبس جازت مطلقًا ، لكن بعضهم يرى أنها ممنوعة حتى لو لم تلبس .
2- وقيل: لا يمتنع إلا إذا اعتقد السامع القلب في المسألة ، أي : أنك تقصد نيابة الأول لكنك رفعت الثاني.
3- وقيل : المسألة خيارية لكن الأولى إقامة الأول.
4- وقيل : في باب ظن إن كانا معرفتين امتنع ، وإن كانا نكرتين امتنع.
5- وقيل: إن كان الثاني نكرة والأول معرفة امتنع نيابة الثاني.
الفيصل في هذه المسألة والراجح فيها :
- يجوز لك أن تنيب المفعول به الأول أو الثاني ، إذا لم يكن في الكلام لبس ؛ سواء كان من باب "ظن"، أم من باب "أعلم" ، أم من باب "كسا"، بشرط ألا يكون في الكلام لبس.
ما فيه لبس نحو : "أعطيت زيدًا خالدًا" تقول فيه : "أعطي زيدٌ خالدا" ولا يجوز أن تنيب المفعول به الثاني وتترك المفعول به الأول منصوب ؛ لأنه ملبس.
لكن فيما ليس فيه لبس : " أعطيت زيدًا دينارا" لا مانع ، ويجوز أن تقول: "أُعطي زيدًا دينارٌ"، أو "كُسي زيدًا جبةٌ" ، و الأصل أن تنيب الأول وتنصب الثاني ، فتقول: "أعطي زيدٌ دينارا" ، أو "كسيَ زيدٌ جبةً".

المحاضرة (40)

التغيرات التي تحدث للفعل عند بنائه للمفعول

*** التغيرات التي تحصل في الفعل عن إنابة غيره منابه.**

الفعل الذي يصلح لرفع النائب عن الفاعل لا يخلوا من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا .

هل يمكن أن تنبي فعل الأمر للمفعول فترفع به النائب عن الفاعل ؟

لا يجوز ذلك ؛ لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر حتى يمكن أن ننيبه عن الفاعل.

الفعل الماضي :

- يضم أول الفعل الماضي مطلقًا ، ويكسر ما قبل آخره ؛ سواء كان ثلاثيًا أم رباعيًا أم خماسيًا أم سداسيًا ؛ وسواء كان الحرف الأول فيه أصليًا، أم زائدًا. "ضرب ضُرِب، جلس جُلِس ، أكرم أُكرِم ، استخرج استُخرِج ، تقدم تُقدِّم، انطلق انطُلِق "

- إذا كان الفعل الماضي مبدوءا بتاء زائدة ليست من بنية الفعل ، فيضم أوله وثانيه .

نحو : "تقدم ، تعُلم، تُهُودى ، تُفُهم ، تُجُولس ، تُضُورب"

- وإذا كان مبدوءا بهمزة وصل ؛ يضم الأول والثالث .

نحو : "انطلق أُنطُلق ، اكتتب أُكتُتب ، استخرج أُستُخرج "

قاعدة يسيرة للتفريق بين همزة الوصل وهمزة القطع :

اجعل قبل الكلمة المبدوءة بهمزة واوا، فإن نطقت هذه الهمزة في همزة قطع وإن لم تنطقها فهي همزة وصل.

الفعل المضارع :

الفعل المضارع لابد ان يكون مبدوءا بهمزة ، النون ، الواو ، التاء ، وجمعت في كلمة : (أنيت)

- هذا الحرف "الهمزة أو النون أو الياء أو التاء" لا بد أن يكون مضمومًا إذا بنيته للمفعول.

- أول الفعل المضارع المبني للفاعل لا بد أن يكون مفتوحا نحو : "كتب أكتب ، استخرج يستخرج ، انطلق أنطلق "

إلا إذا كان الماضي من الفعل أربعة أحرف؛ سواء كانت بالزيادة، أو بدون زيادة ؛ فيضم أوله : "دَحرج يُدحرج ، أكرم يكرم"

أما الفعل المضارع المبني للمفعول ؛ فإنه يضم أوله مطلقا وتفتح ما قبل آخره : "يُكتَب، يُستخرَج، يُنطلَق، يُكرَم"

- **يشترك الماضي والمضارع في ضم أولهما ، ويختلفان في أن الماضي يكسر ما قبل آخره، والمضارع يفتح ما قبل آخره. هذا إذا لم يكن الفعل "أجوف" .**

الفعل الأجوف : هو ما كانت عينه حرف علة .

الفعل الأجوف سواء كان ثلاثيًا نحو : "قال وباع" ، أو كان على وزن (افتعل أو انفعل) نحو : "اختار وانقاد"

إذا بني للمفعول ؛ فإنه يجوز فيه ثلاث لغات :

1- كسر أوله ، وقلب جرف العلة ياءا ـــــــ الكثير الغالب

نحو : "قال قيل، باع بيع ، نام نيم ، صام صيم" ، "اختير ، انقيد"

2- يضم أوله ويقلب حرف العلة واوا ـــــــ جائز عند بعض العرب ، وقليل .

نحو : "قال قول ، باع بوع ، نام نوم، صام صوم" ، "أُختور، أُنقُود".

واستشهدوا بقول الشاعر : ليت شبابا بوع فاشتريته ، وقول آخر : حوكت على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

والكثير والغالب أن يقال : "بيعت ، حيكت"

3- الإشمام : أن تشم الكسر شيئا من الضم ـــــــ جائز ، وأقل من اللغتين السابقتين .

نحو : "قِيل ، بِيع"

- وإذا كان الإشمام في آخر الكلمة ؛ فإنه يرى ولا يسمع .

نحو قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة: 5] فتضم شفتاك عند الوقوف على "نستعين"

الفعل المضعف الثلاثي : هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد
مثل : "ردَّ ، هزَّ ، مدَّ ،عضَّ"
إذا بني للمفعول ؛ فإنه يجوز فيه ثلاثة أجه أيضا :
1- يبقى على أصله وهو ضم الأول ـــــ الكثير والغالب.
نحو : "رُدَّ ، هُز ، مُد ، عُض" لأن الحرف الثاني مضعف مدغم وإلا فأصله أن يكون مضموم الأول مكسور الثاني "رُدِدَ"

2- كسر الأول ـــــ جائز عند بعض العرب، لكنه قليل .
نحو : "رِدَّ ، مِد ، هِزّ" هز" ويستدلون، بقراءة غير متواترة في قوله تعالى: {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا} [يوسف: 65]
وكذلك في قوله : {وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ} [الأنعام: 28]
في الفعل الأجوف كان الأكثر كسر الأول ، وهنا الأقل هو كسر الأول .

3- "الإشمام" ـــــ جائز عند ابن مالك ، ويرى بعض النحويين أنه لا يجوز في المضعف الثلاثي إلا عند من يجيز الإشمام في الفعل الأجوف .

انتهيت بعون الله من ملخص شامل للمادة ؛

راجية لي ولكم النفع والفائدة .

***

آمل ألا ينسب هذا الملخص إلا لصاحبة المجهود ؛

حفظا للجهود ، ورجاء الدعوات الخاصة ممن استفاد .

وقد نوافيكم بنسخ أخرى مطورة – إن تيسر ذلك بعون الله –

***

لا تنسوني من صادق دعائكم !

***

تمنياتي لكم حياة علمية ثرية موفقة

وتحياتي لكم

سمية كمال زلط